وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة بـــابـــــل
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثـــر الائتمـــان المصرفـــي فـــي معالجـــة البطالة فـــي الاقتصاد العراقي للمـدة من (٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٠)

رسالة تقدم بها الطالب
عبدالرحمن فرج سلهو الازيرجاوي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

أ.م كريم عيس العزاوي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

سورة المجادلة: من الآية(١١)

اقرار المشرف

أشـهد أنَّ الرسـالة **الموسـومة بـ(اثر الائتمـان المصـرفي فـي معالجـة البطالـة فـي الاقتصـاد العراقـي للمـدة مـن ٢٠٠٤-٢٠٢٠)** التـي تقـدم بهـا الطالـب **(عبـد الـرحمن فـرج سـلهو)** قـد جـرت تحـت اشـرافي فـي قسـم العلـوم الماليـة والمصـرفية / كليـة الادارة والاقتصـاد – جامعـة بابـل وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الماجسـتير فـي العلوم المالية والمصرفية ، ولأجله وقعت .

المشرف

الاستاذ المساعد

كريم عبيس العزاوي

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

الاستاذ المساعد الدكتور

اسعد منشد محمد

اقرار خبير الاستلال الالكتروني

اشهد أنَّ الرسالة الموسومة **بـ(اثر الائتمان المصرفي في معالجة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠)** والتي تقدم بها الطالب **(عبد الرحمن فرج سلهو)** قد تم تحديد نسبة الاستلال فيها تحت اشرافي حتى اصبحت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت .

التوقيع :

الاسم :

اللقب العلمي :

العنوان :

التاريخ :

اقرار الخبير الاحصائي

أشهد أنَّ الرسالة الموسومة بـ(**اثر الائتمان المصرفي في معالجة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠**) التي تقدم بها الطالب **(عبد الرحمن فرج سلهو)** قد راجعتها من الناحية الاحصائية وأصبحت سليمة من الاخطاء الاحصائية، ولأجله وقعت.

الخبير الاحصائي

اقرار الخبير اللغوي

أشـهد أنَّ الرسـالة الموسـومة بـ **(اثـر الائتمـان المصـرفي فـي معالجـة البطالـة فـــي الاقتصـــاد العراقـــي للمـــدة مـــن ٢٠٠٤-٢٠٢٠)** التـــي تقـــدم بهـــا الطالـــب **(عبـد الـرحمن فـرج سـلهو)** قـد راجعتهـا مـن الناحيـة اللغويـة وأصـبحت بأسـلوب علمي سليم خالٍ من الاخطاء اللغوية ، ولأجله وقعت .

التوقيع :

الاسم :

اللقب العلمي :

العنوان :

التاريخ : / / ٢٠٢٢

الإهداء

إلى .....

من لم أجد اسماً يملؤه الحنان غير اسمها
من أناديها باسمها فيذهب كل همي وحزني
من جعل الله الجنة تحت قدميها .....

أمي الغالية

إلى..... **الى من كلله الله بالهيبة والوقار**
ومن علمني العطاء من دون انتظار
وارجو من الله أنْ يرحمه برحمته الواسعة...

والدي

إلى .....

عضدي وساعدي وسند ظهري
شموع دربي ونبراس حياتي ...

أخوتي

إلى .....

أسرتي الحبيبة ...زوجتي . أبنائي

إلى .....

كل من أعانني ولو بكلمة طيبة
لهم مني جزيل الشكر والعرفان بالجميل

الباحث

الشكر والعرفان

احمد الله تعالى واشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى على توفيقي لإتمام هذه الرسالة فله سبحانه الشكر اولا واخرا .

وأما بعد لا يسعني الا أنْ اتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان الى الاستاذ المساعد (كريم عبيس العزاوي) لتفضله بالإشراف على رسالتي ولما قدمه من ملحوظات وتوجيهات قيمه، ولما زودني به من دعم علمي ومعنوي وثقة وحرص جاهدا على اخراج هذا الجهد بصورته هذه، اتمنى له دوام الصحة والعافية والعطاء.

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى الاساتيذ الافاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي، ولما بذلوه من جهد في قراءتها وتقويمها وابداء الملحوظات العلمية الرصينه لاظهارها بصورتها اللائقة فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

وايضاً اتقدم بالشكر الجزيل الى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل الاستاذ المساعد الدكتور (حيدر علي محمد الدليمي)، ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ المساعد الدكتور(اسعد منشد محمد)، وأساتيذ قسم العلوم المالية والمصرفية الأفاضل الذين لولاهم ما كنت اليوم في هذا المكان، لاسيما الاستاذ الدكتور (جواد كاظم عبد البكري) الناصح الامين الذي لم يبخل باي شيء طلبته منه بل اعطاني بسخاء وكرم .

ومن دواعي الوفاء والعرفان بالجميل أنْ اتقدم بوافر الشكر الجزيل لمن مد لي يد العون اثناء الكتابة المدرس الدكتور (حسين شريف) ولما ابداه من جهد وتعب ودعم لإكمال مسيرتي العلمية بكل خطواتها، فجزاه الله عني خير الجزاء .

واتوجه بجزيل الشكر الى جميع الموظفين في المكتبات (مكتبة كلية الادارة والاقتصاد – المكتبة المركزية – جامعة بابل) لما ابدوه من تعاون يسهل عليه الحصول على المصادر المتعلقة بالبحث.

ومن دواعي الاعتراف بالجميل أنْ اقدم شكري وتقديري الى الست (هناء كريم حسن) رئيس شعبة الترويج في مديرية النشر والعلاقات في وزارة التخطيط لتسهيلها مهمة الحصول على بيانات الرسالة، والشكر موصول لكل من ساعدني ولو بالنصيحة أو الكلمة الطيبة .

وباقة ورد عطرة فواحة بأريج الوفاء لمن لم يتسع المجال لذكرهم فليعذروني.

الباحث

المستخلص

يعد موضوع الائتمان المصرفي من الموضوعات المهه جداً في الحياة الاقتصادية عامة والحياة المصرفية بخاصة من خلال تقديمه التمويلات الضرورية للمستثمرين وتوفير السيولة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، فقد استند البحث الى التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية للمستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء وتكمن اهمية البحث في القدرة المصرفية على تامين مناخ مناسب لتشغيل الايدي العاملة اما هدف البحث فيتمحور حول مدى تاثير الائتمان المصرفي في خفض معدل البطالة. وقد توصل البحث الى ارتباط الائتمان المصرفي بمعدل البطالة عن طريق وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير تابع والائتمان النقدي والتعهدات النقدية كمتغيرات مستقلة، أي إنْ المتغيرارت النقدية والبطالة تتكامل في الاجل الطويل ويمكن معالجة مشكلة البطالة من خلال التغيرات النقدية، وكذلك هناك علاقة بين التيار النقدي في الاقتصاد العراقي والتيار السلعي والخدمي المتمثل بالطلب على الأيدي العاملة، وهذا يعني امكانيه تفعيل وتنشيط القطاعات السلعية من خلال الائتمان النقدي والتعهدات النقدية. وقد تم استخدام التحليل الاقتصادي والقياسي لتوضيح اثر الائتمان المصرفي في معدل البطالة من خلال استخدام اساليب القياس الاقتصادي الحديثة ومنها (اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية، اختبارات التكامل المشترك، اختبار ديكي فولار (Fuller–Dickey)، واتضح أن تأثير الائتمان المصرفي بنوعيه النقدي والتعهدي هو تأثير ضئيل ومحدود على البطالة خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)، ويعود السبب الى ضعف الوعي المصرفي للأفراد وعدم مواكبة القطاع المصرفي للنظم الادارية والتكنلوجية الحديثة، فقد توصل الباحث الى بعض التوصيات لعل ابرزها لما كانت البطالة مشكلة كبيرة ومعقدة لذا فإنِ مسألة تقع على عاتق جميع المؤسسات التي تتعامل بالنقود مما يجعل المصارف التجارية تساهم في تخفيض معدل البطالة وينبغي للائتمان المصرفي **أنْ** يكون عاملاً مساعداً للحد من البطالة المتزايدة في العراق وتقليل الائتمان الموجه نحو الاستهلاك.

فهرست المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
المستخلص	ت
فهرست المحتويات	ث- ح
فهرست الجداول	خ
فهرست الاشكال	د
المقدمة: منهجية البحث والدراسات السابقة	١-٥
الفصل الأول الاطار النظري للائتمان المصرفي والبطالة	٦ -٥٣
المبحث الاول : الاطار النظري للائتمان المصرفي	٧-٢٤
المبحث الثاني : الاطار النظري للبطالة:	٢٥-٤٥
المبحث الثالث : العلاقة بين الائتمان المصرفي و البطالة:	٤٦-٥٣
الفصل الثاني تحليل واقع الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٥٤ -٩٨
المبحث الاول:الائتمان المصرفي في العراق:	٥٥-٧٠
المبحث الثاني :مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)	٧١-٩٠
المبحث الثالث: تحليل الاثر بين الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)	٩١-٩٨
الفصل الثالث قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي في معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٩٩-١٢٥
المبحث الاول: الاطار النظري للانموذج الموظف:	١٠٠-١١٠
اولاً- استقرار السلاسل الزمنية	١٠٠-١٠٣
ثانياً- التكامل المشترك	١٠٣ -١٠٦
ثالثاً- الاختبارات القياسية المستخدمة	١٠٦-١١٠
المبحث الثاني: قياس وتحليل الانموذج:	١١١-١٢٥
اولاً- اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة) Unit Root Test	١١١-١١٤
ثانيا- اختبار التكامل المشترك(Cointegration)	١١٤-١١٦
ثالثاً- الاختبارات القياسية المستخدمة	١١٦-١٢٥
الاستنتاجات والتوصيات	١٢٦-١٢٨
اولاً- الاستنتاجات	١٢٧
ثانياً- التوصيات	١٢٧-١٢٨
المصادر	١٢٩-١٤٣
الملاحق	

فهرست الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	تطور رووس اموال وموجودات المصارف التجارية في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٠
٢	تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٣
٣	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٥-٦٦
٤	الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٧-٦٨
٥	تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٩
٦	تطور معدلات البطالة والسكان للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٣
٧	معدلات البطالة بحسب الجنس والقوى العاملة ومعدلات نموها في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٦-٧٧
٨	معدلات البطالة حسب الجنس والبيئة للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٨-٧٩
١٠	ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩	٨٢-٨٣
١١	صادرات النفط وايراداتة في العراق للعام ٢٠٢٠	٨٨
١٢	الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠	٩٢
١٣	الائتمان المصرفي الحكومي واثره على البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠	٩٤
١٤	نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي فوللر (ADF) في المستوى والفرق الاول	١١٣-١١٤
١٥	التكامل المشترك بين الائتمان المصرفي والبطالة	١١٦
١٦	اختبار فترة الابطاء(Lag Order Selection)	١١٦-١١٧
١٧	اختبار الانموذج (ARDL):	١١٧-١١٨
١٨	اختبار الارتباط التسلسلي	١١٩
١٩	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	١٢٠-١٢١
٢٠	اختبار الحدود	١٢١-١٢٢
٢١	تقدير العلاقة الطويلة الاجل	١٢٣-١٢٤

فهرست الاشكال

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي	٣٤
٢	العلاقة بين الادخار والاستثمار عند كينز	٣٧
٣	تأثير التغير التكنولوجي في الاجور وفي عائد راس المال	٤٠
٤	منحى (Phillips) في الاجلين القصير والطويل	٤٤
٥	مخطط المصارف في العراق	٥٩
٦	تطور راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٢
٧	الاهمية النسبية لرؤوس اموال المصارف العاملة في العراق للعام (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٢
٨	تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٣
٩	الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب القطاع للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٦
١٠	الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٦٨
١١	تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٠
١٢	معدلات البطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٥
١٣	شكل بطالة الاناث في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٧
١٤	شكل بطالة الذكور في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٨
١٥	شكل معدلات البطالة بحسب الجنس (الحضر) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٩
١٦	شكل معدلات البطالة بحسب الجنس (الريف) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٧٩
١٧	شكل الكلف الكلية للمحافظات المتضررة في العراق	٨٥
١٨	شكل الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٩٣
١٩	شكل الائتمان المصرفي الحكومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	٩٦
٢٠	استقرارية الانموذج لكل المتغيرات خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	١١٣
٢١	اختبار سكون الانموذج	١٢٥

المقدمة

تعد البطالة من كوابح التطور الاقتصادي والاجتماعي في معظم بلدان العالم سواء كانت متطورة ام نامية فأصبح من أولى واجبات القائمون على الشأن الاقتصادي التصدي لها لما لنتائجها من انعكاسات معيشية واجتماعية وأمنية وبنيوية مؤثرة وأهما المساس بكرامة الانسان، وعليه يجب البحث عن كل المعالجات المؤثرة في كافة الاتجاهات سواء اقتصادية مالية نقدية او حتى اجتماعية.

تؤدي المصارف التجارية دورا بارزا في تخفيف مشكلة البطالة من خلال الائتمان الذي تمنحه للإفراد لتحفيزهم على العمل وتشغيل من هم في سن العمل ومن ثم ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي لما سيطرحه المستفيدين من القروض من منتجات وخدمات تساهم في سد الطلب المحلي فضلا عن تحقيق الرفاهية المجتمعية.

اذ تعمل المصارف التجارية كأداة حقن في الاقتصاد الى جانب الاسواق المالية، بل يعتمد قطاع العمل على الفعاليات المصرفية اساساً، الا أنَّ الواقع في العراق يختلف وذلك لتراجع مؤشرات السياسة الائتمانية التجارية لأسباب عدة منها تبني المصارف التجارية الحكومية لأغلب التمويل المصرفي الذي يعتمد على الايرادات النفطية فهي مصاريف تقليدية وفي جانب اخر تراجع مؤشرات الصيرفه التجارية الخاصة وفرض قيود محددة تنعكس في عدم قدرة الافراد في الحصول على قروض وبالتالي ارتفاع حجم البطالة لذا سنحاول في هذا البحث تحليل واقع السياسة الائتمانية التجارية في العراق وانعكاسها على تخفيض معدل البطالة في العراق في ظل الاصلاحات المصرفية وقانون العمل والضمان الاجتماعي من خلال تحليل نسب ومؤشرات كل من القطاع المصرفي والسكاني للمدة قيد البحث.

منهجية البحث والدراسات السابقة

أ- منهجية البحث

١- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال:

١- تحليل الائتمان المصرفي بشقية (النقدي والتعهدي) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٢- تحليل معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٣- بيان أثر الائتمان المصرفي في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٢- هدف البحث:

يهدف البحث الى التركيز على دور الذي يؤدية الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية في معدل البطالة في العراق من خلال تحليل وقياس اثر الائتمان المصرفي في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٣- مشكلة البحث :

تعد مشكلة البطالة في العراق من المشكلات الرئيسة والتي سعت الحكومات المتعاقبة للحد منها من خلال التوسع في النفقات الجارية الا أنْ تلك الحلول لم تغنِ في الواقع وذلك لارتفاع حجم السكان وتراجع مؤشرات القطاعات الساندة للحد من البطالة (القطاع المصرفي بما يمنحه من ائتمان يساهم في تراجع مؤشرات البطالة) لذا يمكن صياغة مشكلة البحث بـ الاسئلة الاتيه:

١- هل تستطيع المصارف التجارية العراقية المساهمة في حل مشكلة البطالة ؟

٢- ما مدى تأثير الائتمان المصرفي الممنوح للإفراد والمشروعات في معالجة مشكلة البطالة ؟

٣- هل إن ارتفاع النمو السكاني سبباً رئيساً في ارتفاع البطالة ؟ في ظل واقع العراق الحالي.

٤- هل التشريعات المنظمة لعمل المصارف التجارية تحتاج للمراجعة ومنح المصارف التجارية حرية واسعة جداً بسياساتها الائتمانية؟

٤- فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية العدم والفرضية البديلة مفادها الاتي:

لم يسهم الائتمان المصرفي في حل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٥- منهجية البحث:

بهدف بلوغ ما يتوخاه البحث من أهداف ولاختبار ما جات في فرضيتها، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لدراسة الوقائع الكلية، منْ خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالأسلوب الوصفي وكذلك البحث القياسي لبيان و تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة في الاقتصادي العراقي للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠).

٦- حدود البحث:

تناول البحث الوضع الاقتصادي للعراق، أما الحدود الزمانية فقد شملت السلاسل الزمنية ما بين (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) لتحقيق هدف البحث.

٧- هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث قسم الى ثلاثة فصول تضمن الاول منها مدخلاً مفاهيمياً للائتمان المصرفي والبطالة والعلاقة بينهما في ثلاثه مباحث اما الفصل الثاني فتضمن تحليل واقع الائتمان المصرفي والبطالة في العراق ومؤشرات الاقتصاد العراقي التي تتأثر بكلا المتغيرين في ثلاثه مباحث ايضاً في حين تناول الفصل الثالث قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي في معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) في مبحثين والخروج بنتائج تقارن بالمنطق الاقتصادي العلمي للتوصل الى نتائج البحث التي صيغت التوصيات على اساسها بعد معرفة وتشخيص اهم الاستنتاجات.

ب- الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

١- دراسة (انتصار عباس حسون المعموري ٢٠٢١)

عنوان البحث	اثر الائتمان المصرف على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة في (٢٠٠٤- ٢٠١٩)
هدف البحث	تهدف البحث الى بيان اثر الائتمان المصرفي في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث
ابرز نتائج البحث	اهم نتائج هذه البحث يتأثر الائتمان المصرفي بالعديد من المشاكلات والمعوقات التي تواجه عمل المصارف منها انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وكذلك ضعف الاستقرار الأمني وانخفاض نسبة الكثافة المصرفية وترهل الهيكل الإداري في اغلب المصارف وضعف مساهمة المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي كسوق الأوراق المالية وغيرها، اذ إنَ زيادة هذه المعوقات يؤدي الى انخفاض نسبة اسهامه بالناتج المحلي الإجمالي.
اوجة التشابة	الائتمان المصرفي
اوجة الاختلاف	اختلاف السلسلة الزمنية، وعدد من المتغيرات الاقتصادية

٢- دراسة (عمار عبد الحسين شعلان ٢٠١٩):

عنوان البحث	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودورة في معالجة مشكلة البطالة العراق حالة دراسية للمدة من(٢٠٠٨- ٢٠١٧)
هدف البحث	تهدف البحث الى تسليط الضوء نحو الائتمان المصرفي والتعرف على مفهومه وإبعاده والتوزيع القطاعي لهذا الائتمان في الاقتصاد العراقي من جانب، والتعرف على مشكلة البطالة في العراق التي تعد من ابرز المشاكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الواقع العراقي، ومن جانب اخر يمكن الوصول من خلال ذلك الى هدف البحث الرئيس تمثل بـ معرفة حقيقة استجابة القطاعات الاقتصادية في الائتمان المصرفي للعراق للمدة من(٢٠٠٨- ٢٠١٧) ومدى تاثير ذلك بنسبة البطالة للسنوات المذكورة.
ابرز نتائج البحث	يؤدي الائتمان المصرفي دورآ كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلة البطالة من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
اوجة التشابة	الائتمان المصرفي، ظاهرة البطالة
اوجة الاختلاف	اختلاف السلسة الزمنية، التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي

ثانياً- الدراسات الاجنبية:

١- دراسة (Ismet Grocer, ٢٠١٣)

عنوان البحث	Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countries العلاقة بين القروض المصرفية والبطالة في الدول الاوربية
هدف البحث	تهدف هذه البحث الى تحليل العلاقة بين اجمالي حجم الائتمان للقطاع المصرفي والبطالة في اربع عشره دوله من دول الاتحاد الاوربي المختارة للمدة من (١٩٨٠ – ٢٠١٢) من خلال طريقة تحليل بيانات اللوحة التي تاخذ بنظر الاعتبار الانقطاعات الهيكلية والاعتماد على القطاعات.
نتائج البحث	توصلت البحث الى ان الزيادات الائتمانية كانت تقلل من التاثير في معدل البطالة في هذه البلدان.
اوجة التشابة	الائتمان المصرفي، ظاهرة البطالة
اوجة الاختلاف	مجتمع البحث (اربع عشره دولة من دول الاتحاد الاوربي)أختلاف السلسلة الزمنية

ثالثاً- اوجه الافادة من الدراسات السابقة:

١- قدمت الدراسات السابقة الأساس النظري لموضوع الائتمان المصرفي وظاهرة البطالة ، مما اغنى محتوى هذه البحث.

٢- ساهمت الدراسات السابقة من خلال النتائج التي توصلت اليها الى تفسير وتحليل العديد من الحقائق والنتائج وكيف يمكن التوصل اليها والافادة منها وتطويرها في إطار موضوع بحثنا الائتمان المصرفي واثره بالبطالة في الاقتصاد العراقي.

الفصل الاول

الاطار النظري للائتمان المصرفي والبطالة

المبحث الاول: الاطار النظري الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: الاطار النظري للبطالة

المبحث الثالث: العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة

المبحث الاول

الاطار النظري للائتمان المصرفـــي

المطلب الاول: الائتمان المصرفي مفاهيم أساسية

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

الائتمان في اللغة : الائتمان (إسم) مصدره ائتمن، "والائتمان على المالِ يعني اتخاذ الشخص أميناً على المال"[١]، وقد جاء الائتمان في الآيات القرآنية الكريمة في قوله تعالى "(فإِنْ آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي اؤتمن أمانته وليتق الله ربه)". الآية (٢٨٣) من سورة البقرة[٢].

في حين الائتمان في الادبيات الاقتصادية يعني القدرة على الإقراض، اما اصطلاحا فهو التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض او المداينة ويراد به قيام الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انقضاء اجلها بدفع قيمة الدين وخدمته[٣]، أذن الائتمان هو عملية تعاقدية بين طرفين يقدم الطرف الاول ويسمى (المقرض) مقدارا من المال على سبيل القرض (أو الدّين) الى طرف اخر (يسمى المقترض) اي أنَّ الائتمان بعامة هو مبادلة قيمة حاضرة (الدين) بقيمة مستقبلية (رد الدين) وغالبا ما تكون هذه القيمة نقودا [٤]، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد عليها المصارف بأنواعها.

كما عرف الائتمان بأنه (تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أنْ يتعهد المدين بالوفاء بتلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة، أو على اقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن الوفاء بدون اية خسائر [٥].

كما يعرف ايضاً على انه (مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على الاقيام الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) الى وقت محدد في المستقبل) هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن أنْ يعبر من وجهة نظر اخرى عن مفهوم الدين اذ إنَّ الاخير يمثل تعهداً بالدفع مستقبلاً وكما يمثل الائتمان

---

(١) معجم المعاني الجامع.

(٢) القرآن الكريم، الاية (٢٨٣)، جزء (٢)، ص٤٩.

(٣) جلال جويدة القصاص، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٠٦.

(٤) محمد احمد الافندي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص ١٢٣.

(٥)عبد المطلب عبدالحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادواتها، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، عام ٢٠٠٠، ص١٠٣.

حقا بتسليم الاموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فإن الدين كذلك وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع في المستقبل اي بعد انقضاء وقت الاستدانة او الاقتراض[١].

كذلك يمكن تعريف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لعملية اتاحة مبلغ محدد من المال لاستعماله في غرض محدد خلال مده محدده ويتم الوفاء به بشروط محدده مقابل عائد متفق علية، ويقصد به بأنه ثاني اهم مصادر التمويل القصيرة الاجل لدى منظمات الإعمال، وهو كل انواع القروض التي تحصل عليها المنشاة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة، وهو يرتبط بسمعة المنشأة في السوق ومركزها المالي[٢].

كذلك هو علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع او خدمات او نقود في الحال مقابل تعهد بدفع محدد لاحقاً، وفي اجل محدد على شكل سلع او خدمات او نقود، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً[٣].

ومما تقدم يمكن القول إن الائتمان المصرفي هو (اهم الوظائف التي تقدمها المصارف بصفتها الوسيط المالي الاول في الاقتصاد لتمويل المنشات والمؤسسات والإفراد بالأموال اللازمة لاستعمالها في اغراض مختلفة، ويتم تقديم تلك الاموال وفق ضوابط ومعايير وشروط محدده تلزم الجهة المدينة او المقترضة لتلك الاموال بالوفاء بقيمة المبلغ مع الفوائد المترتبة خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً ضمن شروط منح الائتمان).

ووفقاً لما سبق، نعني بالائتمان المصرفي ضخ سيولة نقدية للأسواق لغرض تمويل عمليات التجارة وإقامة الصناعة وتشييد العقارات وإنشاء المشروعات السياحية والقيام بالاستثمار بجميع اشكاله وعليه فإنَّ للائتمان دوراً وأهمية كبيرة في عمليات التنمية من خلال دعمه للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلا عن كونه اهم واكبر مصادر الايرادات للمصارف التجارية فبدون الائتمان المصرفي لا تستطيع المصارف أنْ تؤدي وظيفتها الاساسية كوسيط ماليً.

ويتحدد الائتمان من حيث علاقته بصفات الشخص طالب الائتمان وبما يحمله من مخاطرة، لهذا تلاحظ اهتمام المصارف عند قيامها بمنح الائتمان المصرفي لنشاط ما بعوامل الضمان والربحية والسيولة لتجنب

---

(١) عبد المعطي رضا ارشيد، ومحفوظ احمد جوده، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ١٩٩٩، ص ٣١،٣٢.

(٢) نور الدين خبابة، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، ط١، ١٩٩٧، ص٢٦٩.

(٣) نائل رسول سعيد الجزائري، السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي، دبلوم عالي تقني في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية، بغداد، ص٢٠٠٨، ص٦٩.

مشكلات مخاطر الائتمان وأهمها (افلاس المشروع او الافراد وعدم قدرتهم على الوفاء بقيمة القرض الممنوح) ما يؤثر سلبا في ايرادات المصارف والأموال المودعة فيها.

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي :

تحتل المصارف مكانة اقتصادية مهمة كونها مؤسسات الوساطة المالية الأولى في مختلف الدول وذات دور رئيس في تلبية الائتمان المصرفي والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية و قطاعات المجتمع كافة، مما يعزز من تنمية ونمو الاقتصاد العالمي الحديث، وتختلف اهمية وطبيعة الدور الذي يؤديه الائتمان بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدول المختلفة.

ادت المصارف دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد وتعزيز النمو والتنمية في جميع مجالاته، وعليه يمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي من خلال ما يأتي[١].

١ـ يؤدي الائتمان المصرفي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستعمال الكفوء لهذه الموارد وذلك من خلال توزيعها على مشروعات مختلفة بحسب متطلباتها بما يحقق نموا اقتصاديا انسجاماً مع الاهداف الاقتصادية العامه للبلد.

٢- يساهم الائتمان في عملية تشغيل الموارد العاطلة وذلك من خلال تشغيل الاموال العاطلة بصورة مؤقتة عن طريق التمويلات القصيرة الامد فالمقترض ينتفع من استعمال هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا وبهذا فان الائتمان المصرفي يسهم في زيادة الدخل القومي من خلال استخدام هذه الموارد في المشروعات الانتاجية التي تزيد في مستوى النشاط الاقتصادي في البلد[٢].

٣- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية حيث يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي .

٤. يساهم الائتمان في تسوية المبادلات وإبراء الذمم المالية اذ إنَّ قيام المصارف بخلق الودائع وأدوات الائتمان الاخرى من اوراق مالية كـ(الكمبيالات وغيرها) ساعد كثيرا في تسهيل عملية التبادل وتوسيع حجمها .

٥- يعمل الائتمان المصرفي على رفع معدلات الاستهلاك بخاصة للإفراد محدودي الدخل من خلال تقديم القروض لهم ومساعدتهم على شراء السلع والخدمات التي يكونوا عاجزين عن شرائها مما يترتب عليهم

---

(١) حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص٦٥.

(٢) حمزة محمود الزبيدي، المصدر نفسة، ص٦٦.

الالتزامات لدفع قيمة الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية وبذلك يساعد الائتمان على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد[١].

٦- تسهم المصارف في زيادة الإنتاج من خلال الائتمان الذي تقدمه للمشاريع الكبيرة التي تحتاج الى أموال كثيرة لا تستطيع توفيرها ذاتيا لذا تلجأ تلك المشاريع الى الاقتراض من المصارف عن طريق الائتمان المصرفي لشراء متطلبات تشغيل الطاقات الإنتاجية فالمصارف تعمل كوسيط بين المدخرين الذين يعرضون الأموال و المستثمرين الذين يطلبون الأموال[٢].

ومن هنا نجد أنَّ الائتمان المصرفي يمثل جانبا مهماً من وظائف المصارف التجارية بل هو المحور الاساس لعمل المصارف، والائتمان بمفهومة العام يعد شكلاً من اشكال الاستثمار المصرفي بأصول المصرف التجاري ثم إنه النشاط الذي يضمن الجزء الاكبر من عوائد المصرف فمن خلاله يستطيع المصرف التجاري أنْ يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني من جانب ومن جانب اخر يعد الائتمان الاستثمار الاكثر قسوة على المصارف لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف التجاري اذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة على الحد منها وبعامة فانَّ تطبيق سياسة ائتمانية لايتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي فهو يؤدي الى الاضطراب الاقتصادي المتمثل بخلق الضغوط التضخمية او الانكماشية[٣].

يغطي الائتمان الفعاليات كافه سواء كانت حكومية ام تلك الممنوحة للجمهور والمؤسسات من اجل تسهيل تنفيذ الاعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء وبالرغم من كل ذلك فأن الائتمان المصرفي بكل ما يتميز به لا يخلو من المخاطر وبخاصه في حال سوء استعماله من قبل المؤسسات بأنواعها والمنشات والإفراد كونه احد التكاليف المهمة مما يؤدي في نهاية المطاف الى الافلاس ومشاكلات الدين وغيرها[٤].

ثالثاً: اشكال الائتمان المصرفي:

يتسم الائتمان المصرفي بالمرونة العالية والتنوع الكبير، اذ يعد فتح الائتمان المصرفي من ابرز انشطة المصرف وأكثرها جاذبية وذلك نتيجة الارباح المتولدة عنه في حين تعد القروض من ابرز صور الائتمان، لذلك صنفت الى انواع عديدة يمكن تلخيصها بالاتي:

١- الائتمان المصرفي بحسب الشخص المقترض:

---

(١) زكريا الدوري، و يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، صص٧٦- ٧٧.

(٢) محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى ٢٠٠٦، ص ٤٤.

(٣) محمد احمد الافندي، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) علي سعد محمود داوود ، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، ص ٣٠.

أ- **الائتمان الخاص:** وهو الائتمان الذي يمنح للإفراد لتمويل احتياجاتهم او للأشخاص ذوى المكانة (كالشركات)، وتعتمد قدرة المقترضين في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الافراد او الشركات لدى المصرف مانح الائتمان[١].

ب- **الائتمان العام:** وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة هذه الجهات في الحصول على الائتمان على منطلقات او اسس او مبادئ كثيرة فقد تمنح المصارف الائتمان للحكومة بصورة اجبارية كأحد انواع الاقتراض الداخلي او لتمويل مشروع ما ويكون الائتمان هذا اقل خطراً من الائتمان الممنوح للإفراد[٢].

٢- الائتمان المصرفي بحسب وقت الاستحقاق:

أ- **الائتمان ذو الاجل القصير:** وهو الائتمان الذي يتراوح أجله دون السنة، ويساهم هذا الائتمان غالبا في سد النقص الحاصل في راس المال العامل لمؤسسات الاعمال او لمواجهة النفقات الجارية لها، ونظرا لقصر اجل استحقاقه فإنَّ اسعار الفائدة على هذا النوع من الائتمان تتسم بالانخفاض عادة[٣].

ب- **الائتمان ذو الاجل المتوسط:** اما هذا الائتمان فهو الذي تتراوح مدته بين (السنة وخمس سنوات)، يستعمل هذا الائتمان عاده في تمويل بعض ادوات الانتاج وكذلك تمويل احتياجات الافراد من السلع المعمرة.

ج- **الائتمان ذو الاجل الطويل:** في حين هذا النوع من الائتمان تزيد مدته غالباً عن خمس سنوات ويوظف اساساً لتمويل الاستثمارات في الاصول الثابتة كـ(الإنشاءات والتجهيزات والآلات)، وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة به فإنَّ كلفتة ممثلة بسعر الفائدة الذي تحدده المصارف التجارية تكون مرتفعة[٤].

٣- الائتمان المصرفي من حيث الهدف:

أ- **الائتمان الانتاجي (الاستثماري):** هي قروض تمنح لتمويل شراء الاصول الثابتة وقروض لدعيم الطاقة الانتاجية كشراء الالات والمعدات والمواد الخام اللازمة لقيام عمليات الانتاج)[٥].

---

(١) حمود مزنان فهد ، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، انساني ، عام ٢٠١١، ص ٧٢.

(٢) نصر حمود مزنان فهد ، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣) عبد الحميد عبدالمطلب، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٤) عبد الحميد عبد المطلب، المصدر نفسة، ص ٢٣١.

(٥) هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، ص١٣٢.

ب- **الائتمان ألتجاري:** اما الائتمان التجاري فهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من موردي السلع والخدمات خلال المدة بين تسليم البضائع أو تقديم الخدمة والتسوية اللاحقة للحساب من قبل المتلقي ويطلق عليه مصطلح بـ(التمويل التلقائي) لأنهً يمثل الاقراض المؤقت من الموردين حتى يتم دفع القوائم ويصبح وسيلة مهمة لتمويل الاستثمار في الاصول المتداولة. وقد تميل الشركات الى النظر الى الدائنين التجاريين كمصدر رخيص للتمويل[١]، كونه الائتمان الذي يمنح لغرض تمويل النشاط التجاري استيرادا و تصديرا، فضلا عن القروض الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية، وهي قروض توصف بأنها قصيرة وذاتية التوليد، اي تمول نفسها بنفسها، ويستعملها المصدر لغرض تهيئة وتغليف البضائع ونقلها ولكن عندما يبيع الصادرات ويستحصل الايرادات ينبغي له الوفاء بقيمه القروض وفق المعايير المتفق عليها[٢]، ويستعمل الائتمان التجاري كشكل من اشكال تمويل الاعمال لعدد من الاسباب وهي كالاتي[٣].

أ- قد يكون لدى الموردين مزية تجعلها مختلفة عن المصارف الاخرى في تقديم الائتمان لأنهم يميلون الى الحصول على المزيد من المعلومات حول عملائهم وتاريخهم الائتماني.

ب- عدم قدرة الموردين على توقيت تسليم بضائعهم. فقد يمددون الائتمان التجاري ليوفروا للمشترين مزيداً من اليقين بشأن توقيت الوفاء بمدفوعاتهم.

ت- يمكن استعمال الائتمان التجاري كأداة لتمييز الاسعار. فالمصارف الاضعف مالياً عادة تدفع السعر الاقل فعالية من السعر المالي.

ج- **الائتمان الاستهلاكي:** وهو الائتمان الذي يمنح لغرض تغطية نفقات المؤسسات والإفراد الاستهلاكية بهدف تامين حصولهم على بعض السلع والخدمات مثل (شراء السيارة او الاثاث وتسديد قيمة القرض فيما بعد من دخولهم الجارية)، وغالباً ما تكون السلع التي يجري تمويلها من السلع المعمرة التي ساهمت في تنشيط الطلب وتوسيع الاسواق، فهو ائتمان شخصي في الاغلب يقدم هذا النوع من الائتمانات الى اصحاب الجمعيات الاستهلاكية والشركات الاخرى[٤].

٤- الائتمان المصرفي بحسب الضمان:

---

(١) Pike, Richard & Neale, Bill, " Corporate Finance And Investment: Decisions and Strategies ", th Edition , Pearson Education Limited, ٢٠٠٩, p .٣٧٧.

(٢) عبد الحميد عبد المطلب، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٣)-Lien, Bobby& Fitzpatrick, Amy ," The Use Of Trade Credit By Businesses " ,September(٢٠١٣),p٣٩.

(٤) ابراهيم مختار، التمويل المصرفي (منهاج لاتخاذ القرارات)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثه، ١٩٩٣، ص ١١٩.

أ- **الائتمان المصرفي المضمون:** أنَّ الغالبية العظمى من الائتمانات الممنوحة هي ائتمانات مضمونة، وهذه الضمانات تكميلية، لأنها تتطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة اصلا وليس بديلا عنها، اذ إنَّ المصارف عاده ما تطلب مقابل منح الائتمان ضمانات تكميلية على شكل اموال غنية سواء كانت تلك الاموال الممنوحة ثابتة ام متداولة[١].

ب- **الائتمان المصرفي غير المضمون:** وهي الائتمانات التي تمنحها المصارف التجارية للمنشات دونِ أنْ تقدم الاخيرة ضمانات عينية وإنما فقط وعود بسداد القروض في الموعد المحدد وتكتفي المصارف بهذه الوعود لثقتها في قيام المقترضين بسداد ديونهم من خلال معرفة مراكزهم المالية في السوق، ويسمى بـ(الائتمان الشخصي)[٢].

٥- الائتمان المصرفي وفقا لمعيار شكل ادوات الائتمان:

أ- **الائتمان النقدي المباشر:** تلتزم المصارف التجارية بتقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية منها والصناعية لكي تتمكن هذه القطاعات من القيام بأنشطة إنتاجية مختلفة ، سواء كانت تمويل شراء الأصول الثابتة والأصول المتداولة، ام تسهيل عمليات الدفع والاستيراد ام تمويل احتياجات التوسع القصير الأجل، كل هذه الخدمات المصرفية تنتمي إلى مفهوم الائتمان النقدي. وهي مقسمة إلى عدة أنواع منها(الحساب جاري، القروض والتسليفات، خصم الاوراق التجارية)[٣].

٢- **الائتمان التعهدي غير المباشر:** يتميز هذا النوع من تسهيلات الائتمان يكون المستفيد منه هو شخص آخر غير زبون المصرف الذي يمنح تسهيل الائتمان بناءً على طلب الزبون. ويتضح من تسميته بأنه تعهد بالدفع وليس دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي اي تعهد يطمئن المصرف بموجبه زبائنه اتجاة الاخرين بالالتزام الذي قد يتحقق او لا يتحقق أنْه قد يحقق أو لا يحقق[٤]:

أ- **الاعتمادات المستنديه:** وهي تعهدات خطية صادرة من المصرف الى المستفيد بناءً على طلب فاتح الاعتماد (المصدر)، ويتعهد بموجبه دفع مبلغ محدد او قبول سحوبات زمنية بقيمة محدده خلال مدة محددة ومقابل استلام المصرف المصدر مستندات محدده[٥]. اذ يؤدي المصارف دوراً كبيراً في

---

(١) سليمان احمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٧، ص١٥٢.

(٢) عمر هاشم طة، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد / ٣ العدد/ ٢، ٢٠١٣، ص ص ٦١-٦٢.

(٣) خالد امين عبدالله، واسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦،ص٩٢.

(٤) هناء نصر الله هميس، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف (بحث تطبيقي في عينه من المصارف الاهلية العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد / ٢١، العدد/ ٨٥، ٢٠١٥، ص٦٢.

(٥) حسن النجفي، شرح الاعتمادات المستندية ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، بغداد، ١٩٩٠، ص١٠٢.

تسير التجارة العالمية من خلال توفير أدوات الادخار والمدفوعات، وعمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود الوطنية فالاعتماد هو أي ترتيب غير قابل للإلغاء يشكل تعهداً واضحا للمصرف المصدر وقد تم تطويره منذ أكثر من (١٥٠) عاما ويستعمل على نطاق واسع في تعزيز المعاملات التجارية الدولية، حيث تعمل كجسر بين المشتري والبائع ويتعهد المصرف بموجبها بدفع سعر الشراء للمعاملة مقابل تسليم مستندات محدده، بما في ذلك مستندات الشحن وفي الظروف الطبيعيه يفضل المشتري عادة الدفع عن استلامه الفعلي للبضائع او مستندات الملكية، في حين يفضل البائع تسليم البضاعة او المستندات المعنية للمشتري فقط. بعد حصوله على السداد[١].

ب- **الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):** وهو عبارة عن كفالة تصدر من المصرف مقرونة بالتعهد بضمان احد العملاء بناء على طلبه بدفع مبلغ محدد هي قيمة الضمان (الكفالة) لأمر المستفيد (طرف ثالث) خلال مدة محددة، ويوضح في الخطاب الغرض الذي صدر من اجله ولها وظيفة اقتصادية في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية، اذ يقوم المصرف المصدر لها بدور الوسيط المؤتمن بين الاطراف المتعاملة، وتتحدد اهمية الكفالة المصرفية من خلال المنفعة الحاصلة للأطراف المتعاملة بها فالزبون يضمن الافادة من المبالغ النقدية التي كانت ستحل محل التأمينات النقدية كضمان يقدمه لتنفيذ عمل المستفيد، واستثمار تلك المبالغ في مجالات اخرى[٢].

ت- **بطاقات الائتمان:** وهي بطاقات بلاستيكية صغيرة الحجم يقوم المصرف بإصدارها وتعطي حاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتعاملة مع المصرف المصدر للبطاقة، وتتصف هذه البطاقة بالعديد من المزايا للمصرف اذ تساعد على جذب الزبائن وتعد مصدراً مميزاً للإرباح من خلال الفوائد المستحصلة من حامليها[٣]، فضلا عن أنَّ التعامل بها يحد من الاستعمال المباشر للنقود الورقية وأيضاً تمكن الزبون من دفع التزاماته بسرعه ودون التعامل بالأجل في حال الشراء عن طريق الهاتف أو الحاسب الشخصي [٤]، وتستعمل بطاقة الائتمان في عمليات الدفع بدلاً من النقد، ولما كانت بطاقة بلاستيكية فهي توفر الراحة وكذلك الحماية للزبائن عن طريق رقم الضمان الموجود

---

(١) Rose,peter S.,Hudgins,Sylvia C.,Bank Management&Financial Services th Edityon,Mcgraw-Hill,International Edition, ٢٠١٣, p٦٧٥.

(٢) حسن كتلو واخرون، اثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية – دراسة تطبيقية على البنك العربي الاردني للاعوام (١٩٩٦- ٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٣٥)، العدد(١١٢)، ٢٠١٣، ص ٢٩٤.

(٣) ماهر جلال يعقوب الياس، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من (١٩٩٤- ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٦٥.

(٤) عبد الحميد، عبد المطلب، المصدر السابق، ص٩-١٤.

بداخلها حيث يستعمل في تتبع عمليات الدفع وهذه الخاصية غير موجودة في العملات النقدية لذلك يصعب تتبعها، وكما ان بطاقات الائتمان تحقق مصلحة ثلاثه اطراف هم (المصرف الذي يقوم بتوظيف اموالة، اصحاب المحلات التجارية الذين يحققون زيادة في مبيعاتهم، حامل البطاقة الذي يقلل من حاجته الى حمل النقود)[١].

المطلب الثاني

نظـــريـــات الائتمـــان المصـــرفـــي

ثمه خلافات اثيرت وفق القرن الماضي، أثناء وبعد الأزمات العالمية الكبرى ، حول طبيعة الأنشطة التي تمارسها المصارف وأنواع القروض التي يمكن أنْ تتخصص فيها. مما أدى إلى بروز العديد من النظريات في هذا المجال ، وأهم هذه النظريات هي:

أولاً- نظرية القروض التجارية (النظرية الانجليزية):

برزت هذه النظرية في القرن التاسع عشر ومضمون هذه النظرية هو ان استخدامات اموال المصرف التجاري (الموجودات) يجب ان تتوافق مع طبيعة مصادر أموالها (المطلوبات) القصيرة الاجل او الايفاء بها عند الطلب، وعلى هذا الأساس جاء تأكيدها على أن يقتصر نشاط المصرف التجاري على عمليات الاقراض قصير الاجل والذي من شأنه تحقيق الربح والسيولة، إذ ان طبيعة هذه القروض تتضمن السيولة ذاتياً، كما تمنح القروض مقابل ضمانات حقيقية وملموسة مثل السلع وان نظرية القرض التجاري متأثرة بأفكار آدم سمث منذ صدور كتابه الشهير (ثروة الامم)، وترى ان المصارف التجارية يجب ان تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالاوراق والمعاملات التجارية ، وهذه الاخيرة تمتاز بدور قصير لرأس المال والقرض القصير الاجل يجب ان لا تتجاوز مدة اجله السنة، وان يكون موسمياً ومتكرراً ومتناسباً مع تقلبات الاعمال واسعار الفائدة، وهو لا يجب ان ينصرف الى تكوين رؤوس اموال او المساهمة في المشاريع اي تكون طبيعته التجارية متعلقة بحركة تداول البضاعة وتنصرف الى الأوراق التجارية مثل (السند الاذني والكمبيالات او فتح الاعتمادات المستنديه) ومن هنا اكتسبت تسميتها بـ(القروض التجارية)[٢].

ثانيا- نظرية الدخل المتوقع:

بعد أزمة الكساد الكبير اصبحت المصارف تتبع منهجاً جديداً لإدارة السيولة لديها وهو نظرية الدخل المتوقع، وتقوم هذه النظرية على اساس ان المصرف يعتمد في تخطيطه للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، حيث أن المصرف عند تقديمه للقروض الطويلة والمتوسطة الاجل يتوقع دخلاً من المقترضين يكون على شكل اقساط دورية ومنتظمة، مما يوفر ذلك للبنك سيولة عالية طول فترة إستحقاق القروض، حيث ركزت

---

(١) وفاء الشريف، نظام الديون بين الفقة الاسلامي والقوانين الوظعية، دار النفائس للنشر، الاردن/ عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص ٣٧٨.

(٢) السيد علي المولى ، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة لنظام المصرفي المصري، دار النهضة العربية ، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ٩٣.

هذه النظرية على اساس ان السداد خلال مدة قصيرة هو الذي يضمن توفير السيولة وتجنب المخاطر، ومن هذا المنطلق دعت هذه النظرية الى قيام المصارف بدراسة أوضاع عملائها والتوقعات حول ما تحققه المشاريع من ربح اساساً لتمويلها الذي يضمن الالتزام بتسديد القروض ومن ثم ضمان السيولة المصرفية، وعلى هذا الاساس فان المصارف بإمكانها القيام بعمليات الاقراض طويل الاجل الى جانب الاقراض قصير الأجل، وكان لهذا الاتجاه اهمية ولا سيما وان عملية التطور الاقتصادي في البلدان الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية قد خلقت الحاجة للقروض طويلة الاجل[١].

ثالثاً- النظرية الانتقالية (الاحلال او التحويل):

تشير هذه النظرية الى أنَّ المركز المالي للمصرف التجاري يكون مستقراً اذا ما استطاع أنْ يحافظ على حجم السيولة التي لدية من خلال ما يعرف بتحويل او تبديل ما لديه من احتياطي ثانوي على شكل اوراق مالية قصيرة الاجل تتضمنها محفظة الاوراق المالية وعاده خصم الاوراق التجارية[٢].

وبحسب منظور هذه النظرية يجب أنَّ لايهمل المصرف التجاري الأصول، عن طريق التوسع في الاقراض والاستثمارات في السوق المفتوحة وتحفيز وتنويع محفظة الاوراق المالية لدية دون الخوف من أنْ تحدث خللاً في مركزه المالي في حال عوده المودعين بسحب ودائعهم وتعد هذه النظرية تطوراً ملحوظا في الفكر المصرفي ليعكس تطور الحياة الاقتصادية وبخاصة في المشروعات الصغيرة[٣].

تلخص هذه النظرية بالإحلال على اساس قيام المصارف التجارية بتدعيم إحتياطيات المصارف الاولية والثانوية بالموجودات القابلة للتحويل الى نقود اي تتمتع بالقابلية العالية للبيع اي تتحول ملكيتها له في وقت مناسب دون وقوع خسائر مهمة من خلال توسيع قاعدة التوظيف او الموجودات التي بحوزة المصارف التجارية وهي بهذا تكون عامة جداً[٤].

رابعاً- نظرية ادارة الخصوم:

ظهرت هذه النظرية في عام ١٩٦٠ في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الضغوط القوية التي كانت تواجهها المصارف في تلك المدة والتي تلت أزمة الركود الاقتصادي نظراً للطلب المتزايد على القروض مقابل النمو الضعيف للودائع ، وتعد هذه النظرية من النظريات الحديثة وركزت على نشاط المصارف التجارية إذ ان المصرف التجاري يعتمد في ممارسة نشاطه على حجم وهيكل أصوله فضلاً عن هيكل وحجم الخصوم المتوفرة لديه وذلك من اجل توفير السيولة اللازمة لمواجهة حاجات المودعين من حيث توفير المال والسيولة

---

(١) خليل احمد حسن الشماع، المصدر السابق، ص٥٨.

(٢) زياد جواد لفتة الفيصل، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ١٤.

(٣) عبد الرحمن يسرى احمد ،النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية،الدار الجامعية، الاسكندرية، ط٢، ٢٠١٣ ، ص ١٧.

(٤) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٨٨٥، ص١٧.

لهم، وكذلك توفير الاموال الطالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الاساس الأرباح المصارف المانحة، وترى نظرية ادارة المطلوبات بأن المصارف تستطيع في حال دعتها الحاجة الحصول على الأموال من السوق النقدي لتأمين حاجاتها من السيولة وذلك من خلال طرح السندات وشهادات الإيداع والاقتراض من غيرها من المصارف أي عدم الإلتجاء فقط للأسلوب التقليدي لتوفير السيولة والمتمثلة ببيع الأوراق المالية الحكومية والتخلص من الاوراق التجارية عن طريق إعادة خصم تلك الأوراق، وبذلك تستطيع المصارف أن تدخل في العديد من المشاريع الهامة وان تحصل على الكثير من الأموال اللازمة عن طريق الاساليب والطرق المذكورة[١].

المطلب الثالث

السياسات الائتمانية

هي مجموعة من القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض بشكل منظم، ويخضع للرقابة وتصحيح المسار خلال مراجعة ومقارنة الإداء الفعلي عندما يقوم المصرف بممارستها، أي عندما يحتاج المشروع الى تلك الأموال ولا يوجد لديه رأسمال كافي لتمويله ذاتياً، مما يؤدي الى لجوء أصحاب المشاريع الى مصادر تمويل أخرى خارج نطاقه، فإنَّ المشاريع في تلك الحالة تقوم بما يسمى بالتوازن المالي بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية[٢].

كذلك وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة من الأسس التي تعمل بها إدارة المصرف لكي تسترشد بها الأقسام الإدارية الأخرى عند وضع برنامج الإقراض، ويستند عليها منفذو السياسات عند النظر في طلبات الائتمان والالتزام بتعاليمها عند التنفيذ من خلال دراسة الطلب المقدم اليها من المستثمر، وأساليب دراسة وضعه المالي وكذلك تحديد سعر الفائدة والضمانات المقدمة من المستثمر للحصول على الائتمان .. "وللوقوف على دور المصرف في الاستثمار ورفع مستوى الاقتصاد الوطني، ذكرت دراسة بريطانية حديثة بأنَّ تدفق النشاط الاقتصادي وزيادته، يتناسب تناسباً طردياً مع نشاط المصارف في الائتمان المصرفي[٣]، كذلك تعد السياسة الائتمانية جزءاً من السياسة النقدية التي تمارسها الدولة والتي يحددها البنك المركزي عن طريق الرقابة على الائتمان، لتحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق تأثير هذه الأساليب على العناصر المحددة لمستوى الناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام للأسعار[٤]، وإنَّ الطلب على الائتمان المصرفي طلب مشتق

---

(١) مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية (الجزء الاول)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ١٧١.

(٢)-www.finance٢١.org/ ab٧as .htm , consulté le ٢٥/٠٥/٢٠٠٩

(٣) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ٢٣٧

(٤) وفاء حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان ، بحث منشور، الشبكة الاستراتيجية- قسم البحوث، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠٠٩، ص١٤٢.

من واقع النمو الاقتصادي، أي منح الخدمات الائتمانية تمثل تنازل المصرف بجزء من وارداته المالية مما يحتاج الى وضع نظم وسياسات تحكم ذلك للمحافظة على موارده وضبطها والقدرة على إخفاء عناصر الربحية والسيولة والأمان فيجب على المصرف أخذ الاحتياطات لتلافي الوقوع بالمخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية[1]، وإنَّ التطور الذي شهده العالم بعد الأزمة الكبرى عام ١٩٢٩ – ١٩٣٣(أزمة الكساد الكبير) ومنافسة الدول على التنمية الاقتصادية جعل الحاجة الى التسهيلات الائتمانية ضرورية ، مما يتطلب من السلطة النقدية وضع استراتيجيات مناسبة لمتطلبات النمو الاقتصادي[2].

فقد تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة تسمى (لجنة الأمن والصرف)، ساهمت في تسيير العملية الائتمانية بدقة، وقد أظهر المقرضون في فرنسا تركيزهم الكبير على تحديد المخاطر المحتملة في إستعمال ودائعهم المصرفية التي من الممكن حصولها بسبب التطور الذي يتبع تقنيات السياسة الائتمانية وتطور الشركات والوسائل التمويلية في القرن الماضي الذي أدى الى الإهتمام بنوعية المؤسسات، وقد وضعت في فرنسا لجنة عمليات البورصة التي كان هدفها الأهم هو تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة الى مساهمة الإدخار العمومي، وهنا برزت أهمية السياسة الائتمانية كأداة فعالة في الرقابة على عمل المصارف التجارية .

أما السياسة النقدية في الدول النامية تعتبر سياسة إصدار، لأن القسم الأكبر من عرض النقد من العملة المتداولة : وليس من الودائع التي تنشئها البنوك التجارية : أي نقود مشتقة، إن سياسة الائتمان يتم تطبيقها وتفعيلها وفق درجة سيولة الاقتصاد الملائمة مع طبيعة الظروف السائدة، لذلك يؤدي زيادة درجة السيولة في الاقتصاد الى ضغوطات تضخمية وقد تتطور الى تضخم واضح في الاقتصاد وضعف القوة الشرائية للعملة مما يؤدي الى ضعف القدرة التصديرية للبلد.

اهداف السياسات الائتمانية

إن الهدف الاساس للسياسة الائتمانية في المصارف هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها على نحو يضمن امكانية تحقيق الربحيه، حيث لا بد له أنَّ يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشروعات ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة، فالتوازن بين متطلبات السيولة

---

(١) خالد حسن زبدة، واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢ المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، مجلد ١٦ جامعة القدس، فلسطين ٢٠١٤، ص٥.

(٢) رحيم حسين، استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس جامعة سكيكدة، الجزائر ٢٧-٢٨ جانفي ٢٠٠٩.

ومتطلبات الربحية يتحقق من خلال السياسات الائتمانية الواعية والمدروسة ويمكن تلخيص اهداف السياسات الائتمانية بالاتي[١].

١- العمل على ضمان تحقيق الارباح المخططة في المصرف وتقليل الخسائر من خلال اتباع جميع الوسائل المتاحة.

٢- إيجاد القدر الكافي من التنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملائه وذلك لمنع تضارب الاراء في مجال اتخاذ القرارات الائتمانية.

٣- سلامة توظيف وحسن استعمال أموال وموارد المصرف بالتأكد من سلامة تسهيلات الائتمانية الممنوحة.

٤- وضع إستراتيجية للقرار الائتماني بما يتناسب وإمكانات المصرف المادية والبشرية[٢].

المطلب الرابع

التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني

تزداد أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحاضر، بصفته أداة مهمه لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض المتعثرة. وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من اهم البنوك العاملة في الغرب، احدهما مصرف " فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الامريكية وقد خسر في عام (١٩٧٣) مبلغ (٤٠) مليون دولار اي ما يعادل ¼ راسماليه تقريباً، أما المصرف الاخر فهو مصرف " هاسيت" في المانيا الغربية فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسه اضطر على اثرها الى التوقف كلياً.

اذ تطلب المصارف التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) التي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول او ضابط الائتمان. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها، يقدم توصيته الى لجنة القروض والائتمان المصرفي و بناء على المعطيات ستتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل وهنا لمسؤول الائتمان أنْ يراعي في دراسته لطلب القروض مجموعة من العناصر الاساسية وذلك كي يضمن تحقيق الاهداف التي يتوخاها وهي

---

(١) وفاء حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان ، بحث منشور، الشبكة الاستراتيجية- قسم البحوث، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠٠٩، ص١٤٢.

(٢) رامي هاشم الشنبازي، التحليل المالي ودورة في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العالم الامريكية، ٢٠٠٦، ص ١٠٥.

توفير المتطلبات والمعطيات الاساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر في الاطار العام الاتي[١]:

اولاً– الوصف الواضح للقرض.

ثانياً– تحليل وتفسير المعلومات المالية.

ثالثاً– مصادر المعلومات المالية.

رابعاً– مصادر المعلومات الاستراتيجية.

خامساً– تحليل مخاطر الائتمان.

ولكي يتسنى للمصارف التجارية اتخاذ القرار السليم بشان طلب الاقتراض من قبل العميل، يفترض تحليل البيانات المتاحة كل من القرض و العميل، وهذا التحليل يستهدف عاده الحصول على اجابات عن الاسئلة الاتيه[٢].

١– هل يتعارض طلب الاقتراض مع كل من التشريعات او لوائح البنك المركزي او سياسات المصرف الخاص بالاقراض؟

٢– ما حجم المخاطر المترتبة على اقراض العميل؟

٣– هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟

٤– ما حجم العائد المطلوب من القرض؟

هذا ويغطي التحليل الائتماني بعامه ثلاثة محاور رئيسة هي(التحليل النوعي، والتحليل الكمي، والأخر بالتحليل الفني)[٣].

أولاً- التحليل النوعي:

يساعد هذا المحور من التحليل ومن خلال اهتمامه بنوع العملاء(الافراد وشركات الاعمال) على الالمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقيم الاثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر. اذ تستطيع ادارة الائتمان عن طريق هذا النوع من التحليل تحديد الاولويات من تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع ايضا التعرف وعن

(١) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثالثه، ٢٠١٠، ص ٣٣٩- ٣٤١.

(٢) منير ابراهيم هندي، ادارة المنشأت المالية واسواق المال، منشأة المعارف، جلال حزى وشركاؤة ، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثالثه، ٢٠٠٦، ص١٠٨.

(٣) محمد مطر، المصدر السابق، ص٣٧٦.

كثب على مدى جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته ألائتمانية، ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني ومن ثم تتمكن من تحديد ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان او رفض العميل[١].

وتتمكن ادارة الائتمان عن طريق التحليل النوعي من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التأكد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، وإذا ما كان وضعهم الجديد يسمح بالتعامل معهم باستمرار ام لا، ويغطي هذا المحور من التحليل تقييم المجالات الرئيسه[٢]. وهي(الادارة، العمليات، نمط الملكية،الخلفية التاريخية، العلاقات المالية، الانتاج، أدوات الانتاج، الموردون، التوزيع والتسويق، الاهداف والالتزام، الخصائص المؤسسية، السمعة في السوق، نظم الادارة، توظيف واستعمال التكنلوجيا).

ثانياً: التحليل الكمي:

اما هذا المحور من التحليل فيغطي البحث التحليلية للبيانات المالية التي يقدمها العميل، مرافقة بطلب الحصول على الائتمان، وعادة تشمل هذه البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية وعدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة، والملاءة والربحية ...الخ.

فمن اهم الاسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك خلال مرحلتين هي (دراسة طلب القرض او الائتمان ومتابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل)[٣].

ثالثاً: التحليل الفني:

في حين يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، التي تعطي مؤشراً حول قدراته الفنية، لتنفيذ المشروع الذي سيموّل عن طريق الائتمان، بهدف التاكد من امكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة، والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات مالياً. ويمكن تعريف التحليل الفني بأنهَّ

---

(١) MĂZĂREANU , VALENTIN P (٢٠٠٧). Risk Management and Analysis (Qualitative and Quantitative). (Unpublished doctoral dissertation), Department of Business Information Systems , Faculty of Economics and Business Administration , " Alexandru Ioan Cuza " University .p٤٥.

(٢) حمزة محمود الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢١٨- ٢٢٧.

(٣) محمد مطر، المصدر السابق، ص ٣٤٢- ٣٥٠.

مجموعة واسعة من الاساليب والاستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمستقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة أو غيرها من الإحصاءات السوقية الواضحة[١].

وسيبين أنَّ التحليل الفني يغطي المجالات الاتية:

١- وصف السلعة وخصائصها وبيان استعمالاتها المختلفة.

٢- وصف العملية الانتاجية التي تم اختيارها مقارنة بالعمليات البديلة، مع توضيح اسباب التفضيل للعملية التي وقع الاختيار عليها.

٣- تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة التي يمكن استغلالها.

٤- تحديد نوعية الالات والمعدات ومواصفاتها ومدى توافر قطع الغيار عنها.

٥- تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.

٦- تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة مع الموقع والبدائل المختلفة المتاحة.

٧- التكنولوجيا المسخره ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.

٨- مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توافرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.

٩- احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.

١٠- تقدير تكاليف إنتاج السلع[٢].

ومما سبق يلاحظ إن إدارة الائتمان لا تكتفي بنوع واحد من التحليل لاتخاذ القرار الائتماني لان احدهما يعتبر مكملا للأخر.

المطلب الخامس

اســس منـــــح الائتمـــــان المصرفـــــــي

تعرف اسس منح الائتمان على انها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تتعلق بحجم ومواصفات القروض وهذه القواعد هي التي تحدد الضوابط الخاصة بمنح هذه القروض والقيام بمتابعتها وتحصيلها كذلك، وبناءً على ما تقدم فإنَّ سياسة الاقراض من المهم أنَّ تشمل القواعد التي تحكم العمليات الخاصة بالإقراض

(١) **Matthew Roberts ,Technical Analysis in Commodity Markets: Risk, Returns, and Value, Paper presented at the NCR-١٣٤ Conference on Applied Commodity Price Analysis, Forecasting, and Market Risk Management. Vol. ٠٣,٢٠٠٣, P٢١-٢٢.**

(٢) حمزة محمود الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٨- ٢٢٩.

بمراحلها المختلفة والتي تكون مرنه بطبيعتها وأنْ تكون جميع مستويات الادارة المختصة بعمليات الاقراض على دراية بها، اذ إنّ اسس الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً الى قواعد مستقرة ومتعارف عليها وهي[١].

اولا- توافر الامان لأموال المصرف: ويعني ذلك اطمئنان المصرف الى أنّ الافراد والمؤسسات التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من الوفاء بالقروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ثانيا- مبدأ تحقيق الربح: اي حصول المصرف على الفوائد نتيجه منح الائتمان بمايمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقق عائد على راس المال المستثمر على شكل ارباح صافيه[٢].

ثالثا- السيولة: اي توافر قدر كاف من الاموال السائلة لدى المصرف لمقابلة طلبات السحب دون اي تاخير، وهدف السيولة دقيق لأنهّ يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ، ولذلك يبقى على ادارة المصرف الناجح المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة[٣].

رابعا- طبيعة الودائع: إنَّ طبيعة الودائع الموجودة لدى المصرف تحدد مسؤوليته المحتملة في اي وقت تجاه مودعيه ، لذا فهي تؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان المصرفي[٤].

المطلب السادس

انظمة تصنيف المخاطر الائتمانية

ان من أكثر الأدوات فاعلية وكفاءة لمساعدة إدارة الائتمان في المصرف على اتخاذ القرار الائتماني أولاً، وتحديد قيمة القرض وأجله وسعر الفائدة، ثم متابعة قدرة العميل على الوفاء بأصل القرض وفوائده، هو وجود نظام تصنيف مخاطر الائتمان المعتمد.

فأهم عنصر في نظام تصنيف مخاطر الائتمان هو التنبؤ إذا ما كانت الشركة المتقدمة للحصول على قرض ستكون قادرة على الوفاء بالقرض في الوقت المحدد ام لا ، مما يساعد مسؤول القرض على اتخاذ قرار المنح من عدمه[٥].

ويقوم هذا النظام عادة على نوعين من المؤشرات، هما (المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية المتعلقة بأدائه المالي). وقد ادى الأخير دورًا مهمًا في الدائرة الائتمانية للمصرف، حيث يعتمد على العديد من النماذج

---

(١) عبد الغفار حنفي، وعبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية ، لبنان – بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩١، ص١٤٠.

(٢) انس خلوف، منح الائتمان المصرفي واسسه ومعايير، كلية الاقتصاد ، جامعة حماة، ٢٠١٨، ص١٤.

(٣) صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٨، ص ١٥٤.

(٤) مهند حنا نقولا عيسى، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠،ص٤٨.

(٥) Crook J Banasik , and Thomas L, "Sample selection bias in credit scoring models" Journal of the Operational Research Society, Vol ٥٤,٢٠٠٣, P. ٨٢٢-٨٣٢.

الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، التي طورها العديد من الباحثين، بدءاً من منتصف القرن العشرين الماضي أمثال: (Beaver,١٩٦٦)،(Altman,١٩٦٨)،(Wilcox,١٩٧١)،(Hart,١٩٩٢)،(Kida,١٩٨١)،(Lennox,١٩٩٩) فقد استعمل هؤلاء الباحثون في بناء تلك النماذج مجموعة من النسب المالية المستخلصة، إما من القوائم المالية التاريخية التقليدية والمعدة على اساس الاستحقاق، واما من قوائم التدفقات النقدية المعدة على الاساس النقدي، وقد نجح Sherrord في العام (١٩٨٧) في تطوير الجهود التي بذلها الباحثون الذين سبقوه في تطوير نموذج اكثر فاعلية في تصنيف مخاطر الائتمان، مبنى (٦) نسب مالية موزعة وبحسب الصيغة الرياضية على النحو الاتي[١]:

Z=١٧x١+٩X٢+٣.٥X٣+٢٠X٤+١.٢X٥+٠.١٠X٦

X١	راس المال العامل / مجموع الموجودات
X٢	الاصول السائلة / مجموع الموجودات
X٣	مجموع حقوق المساهمين (حقوق الملكية) / مجموع الموجودات
X٤	الارباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الموجودات
X٥	مجموع الموجودات / مجموع المطلوبات
X٦	مجموع حقوق المساهمين / مجموع الموجودات الثابتة

وقد حددّ لكل منها وزناً يتراوح ما بين (٠.١- ٢٠.٠) لتعمل هذه الاوزان المرجحة فيما بعد لقياس درجة مخاطرة القرض، ولتكون قاعدة بعد ذلك للتصنيف بحسب جودتها في خمس فئات هي:

أ- الفئة الاولى (القروض الممتازة العديمة المخاطرة).

ب- الفئة الثانية (القروض القليلة المخاطرة).

ت- الفئة الثالثة (القروض المتوسطة المخاطرة).

ث- الفئة الرابعة (القروض المرتفعة المخاطرة).

ج- الفئة الخامسة (القروض الخطرة جداً) .

وبناءً على الفئة التي يصنف فيها القرض المطلوب من العميل يتم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، ثم بعد ذلك تحديد سعر الفائدة، كذلك وربما الاهم هو وضع خطة المتابعة المستمرة للعميل لتقييم قدرته على الانتظام في الوفاء بالقرض وفوائده[٢].

---

(١) محمد مطر، المصدر السابق، ص٣٧٦- ٣٨٢.

(٢) **Mohammed Amidu and Hinson, Robert , Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, *Banks and Bank Systems*, Vol. ١, No.١,٢٠٠٦, P.٩٣- ١٠٠.**

المبحث الثاني

الاطـــــــار النظـــــــري للبطالـــــــــة

المطلب الاول: مفهـــوم البطالـــــة وأشكالهـــــــــا

اولاً- مفهوم البطالة

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع الى آخر باختلاف طبيعة المجتمع والمفاهيم المعتمد عليها والتقاليد ونوعية العمل الذي يمتهنه، إلا أنّ تطور الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة، على هذا وضعت منظمة العمل الدولية معياراً مهماً لتحديد مفهوم " المتعطل"، بأنه " الشخص الذي لا يعمل أكثر من ساعة واحدة أثناء اليوم الواحد، وخلال وقت التعداد، ولكنه قادر على العمل ويبحث بنشاط وجدية عن العمل" وبناءً على ذلك حُدد مفهوم البطالة، حيث عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) العاطل بأنهُ((هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى))[١].

لذا تعد البطالة من الظواهر المركبة، لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية والكثير من الأبعاد الأخرى ، ويعد البعد الإجتماعي أقوى تأثيراً في الاقتصاد المحلي، فالكثير من الدول المتقدمة والنامية يوجد فيها بطالة لكن هناك إختلاف في نسبتها من دولة الى أخرى، فتكون نسبة البطالة مرتفعة في حالة حدوث الأزمات الاقتصادية والركود الاقتصادي، في حين تنخفض في حالة الاستقرار والرواج، فالبطالة تستعمل كمعيار لقياس درجة الإستقرار الاقتصادي، حيث يركز على خلق فرص عمل كثيره جدا للأفراد، لأنَّ توفير فرص العمل المنتج يعد منْ أهم المصادر التي تؤمن الدخل الذي يؤدي الى التقدم الاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع[٢].

ويتفق معظم الاقتصاديين مع المفهوم الواسع للبطالة الذي اوصت به منظمة العمل الدولية قائلة إنَّ العاطل عن العمل (هو الفرد الذي يكون فوق سن محدد بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد، لكنه لا يجده)، ومعظم النظم الاقتصادية وحتى النظريات الاقتصادية تعتبر الفرد عندما يطلب العمل ولم يحصل عليه بالامر السائد ويبقى بلا عمل لمدة اسبوعين يكون ضمن البطالة [٣].

---

(١) Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Dictionnaire des uestions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan, Paris, ٢٠٠٥, p٦٠.

(٢) Oll unctad undesa and wto "Macroecomic Stability : Inclusive Growth and Emploment 'united Nations conference on Trade and development ,٢٠١٠,pp٧-٨.

(٣) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، العدد٢٢٦، الكويت، ١٩٩٧، ص٣٩.

كما عرفت هيئة الامم المتحدة (UN) البطالة بانها((كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم باي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم انه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه))[١].

فالفرد يعد عاطلاً عن العمل في حال توافر مجموعة من الشروط يمكن حصرها فيما ياتي[٢]:

١- الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل باجر ام لحسابة الخاص.

٢- البحث عن العمل: ونعني به اتخاذ الاجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الاجر أي إنَّ العاطل يقوم بالبحث الجدي عن العمل وهذا ما يوضح الرغبة الحقيقية والفعلية في العمل من عدمها.

٣- عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة مدفوعة الاجر، او لا يوجد عمل ضمن الاعمال الحرة ولعل هذا المعيار الاهم في عد شخص ما عاطلاً عن العمل ام لا.

وبعامة تعرف البطالة بعدم أمكانية النظام الاجتماعي والاقتصادي ايجاد فرص استثمار واستغلال وتشغيل اقتصادي لعوامل الانتاج فيه متمثلة بالعمل وراس المال والارض والتنظيم ولاسباب كثيرة وما يترتب عليها من خسارة اجتماعية واقتصادية على الاصعدة المتنوعة، كما يمكن أنْ تعرف البطالة على أنها حالة وجود اشخاص قادرين وراغبين في العمل ولكنهم لم يجدوه[٣].

وعرفت البطالة ايضاً على بانها ((الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل الموظف في المجتمع خلال مدة زمنية عند مستويات الاجور السائدة)) ومن ثم فان حجم البطالة يتمثل بحجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند مستوى محدد من الاجور[٤].

وبعباره اخر تعني (جميع الافراد ذكورا وإناثا ممن هم في سن العمل ولا يعملون في اي عمل سواء باجر ام لحسابهم الخاص، وكانوا مستعدين للعمل، ويستعملون إجراءات أو خطوات محددة للبحث عن العمل)[٥].

هذا وعرفت البطالة ايضاً بأنها (تعطيل جبري للقوى العاملة في مجتمع ما وتعد جزءاً اساساً مع توافر الرغبة والقدرة على العمل للذين هم في سن العمل)[٦].

ومن خلال التعريفات السابقة للبطالة يمكن أنْ نستنتج أنَّ البطالة هي الزيادة التي تحدث في عرض العمل (ساعات العمل، أو العمال) عن حاجتها الفعلية (الطلب) لتلك الكمية المعروضة من العمل في مدة

---

(١) ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, ٢٠٠٠, p٢٧٧.

(٢) Muller Jacques et pascel vanhove et jean longatte , Manuel et applications:Economie , Dunod, paris fr ance, ٤eme edition, ٢٠٠٤, p٧١.

(٣) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات – جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن، ٢٠٠٧، ص ١٨٣.

(٤) جلال حلمي، (الابعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري) تداعياتها واساليب مواجهتها- رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٦٢.

(٥) منظمة العمل العربية، سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٣، ص٢٠.

(٦) راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص٩٤.

زمنية محددة، ويؤدي زيادة الفرق بين الكمية المعروضة والمطلوبة من العاملين إلى حدوث تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بالتكلفة التي يتحملها الاقتصاد، وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل.

ثانياً: اشكال البطالة:

إنَّ ظاهرة البطالة ليست ظاهرة حديثة العهد، فقد تجلت وتفاقمت بخاصة مع بداية القرن العشرين نتيجة الحروب والأزمات، اذ اتسمت تلك الفترة بانعدام الاستقرار الامني والاقتصادي، وما رافق ذلك من اختلالات هيكلية ادت الى تراجع معدلات النمو، وزيادة اعداد الداخلين الى سوق العمل، مع عدم القدرة على توفير فرص عمل لتوقف العديد من المشروعات الصناعية والخدمية في القطاعين العام والخاص لذا وعليه تقسم اشكال البطالة الى الاتي:

١ـ البطالة المقنعة:

تعرف البطالة المقنعة على انها الحالة التي يحدث فيها فائض كبير بالأيدي العاملة وتزداد هذه بشكل كبير في البلدان النامية بسبب كثرة الايدي العاملة وقلة فرص العمل بسبب ضيق مجالات الانتاج، وهذا يؤدي الى تكدس اعداد كبيرة من الايدي العاملة وبشكل كبير يزيد عن الحاجة الفعلية للعمل وان هذه الفئات تكون غير منتجة تقريبا[١]، وان الاستغناء عن هذه الفئة من الايدي العاملة لا يؤثر على حجم الانتاج ويمكن سحبها من المواقع الانتاجية دون ان يحدث اي تأثير على الكمية المنتجة، وهناك تسمية اخرى لهذا النوع من البطالة وهي البطالة المستترة وسميت بهذا الاسم لأنها بطالة غير ملحوظة وان العامل فيها لا يكون عاطلا عن العمل لأنه ضمن القوى العاملة ويمارس العمل بشكل ظاهري تسود هذه البطالة بشكل كبير في الدول النامية التي تكون ذات اعداد سكانية كبيرة ويوجد فيها فائض كبير بالأيدي العاملة ويكون جهازها الحكومي ضخم. الا ان ظهورها في الدول المتقدمة ينحصر في اوقات الكساد فقط [٢].

٢ـ البطالة الدورية:

وهي البطالة الناتجة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية باسلوب واحد او طريقه واحده او منتظمة في فترات زمنية مختلفة بل تشهد هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية ويطلق على حركة هذه التقلبات الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني ما بين (٣-١٠) سنوات بمصطلح الدورة الاقتصادية التي تمتاز بالتكرار والدورية ففي مرحلة الرواج او التوسع يتجه فيها حجم الانتاج والتشغيل ومستويات الدخل نحو التزايد حتى يبلغ

---

(١) خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاديات الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٢٦٨.

(٢) داوود، حسام، وسلمان، مصطفى، واخرون، مبادى الاقتصاد الكلي ، ط٣، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٢٥٨.

التوسع نهايته بالوصول للقمة وعندها تبدأ الازمة في الحدوث بنقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط القومي الى مرحلة الانكماش حتى يبلغ النزول نهايته بالوصول الى نقطة قاع الانكماش وبعد ذلك يبدأ مباشرة بالانتعاش من جديد ويبدأ النشاط الاقتصادي بالتوسع مرة اخرى، لذا يرتفع الطلب على العمالة في اوقات التوسع (الرواج) ويقل في اوقات الهبوط(الانكماش)[١].

٣- البطالة الهيكلية:

احد انواع البطالة التي تحدث بسبب عدم توفر عمل للأشخاص الذين يكونون قادرين علية ولديهم رغبة في العمل لكنهم لا يجدون عمل والسبب في ذلك هو فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام سوق العمل والضعف الذي يحصل بالقدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي، أي ان هذه البطالة ناتجة عن الفائض في الايدي العاملة الغير فنية والتي تحتاج الى كفاءات فنية تتلاءم مع طرق الانتاج المتطورة والحديثة، وان هذه البطالة انتشرت بشكل كبير واصبحت شائعة في النشاط الاقتصادي منذ مدة زمنية طويلة بسبب عجز الكفاءات الفنية الوطنية عن سد احتياجات سوق الانتاج وعدم امكانية القسم الاكبر من العمال على تلبية هذه الاحتياجات بسبب المستوى التعليمي للأيدي العاملة[٢]. وهناك تسمية اخرى تطلق على البطالة الهيكلية وهي البطالة البنائية، وتشير هذه البطالة الى التعطل الذي يصيب جزءا من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية قد تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي الى حدوث حالة عدم توافق بين الفرص المتاحة للعمل وخبرات الباحثين عن العمل وهذه التغيرات قد تحدث بسبب دخول نظم تكنلوجية حديثة كالمكننة والتكنلوجيا العامة وكذلك بسبب انتاج سلع جديدة ودخول فئات ومهارات جديدة الى مجال العمل، وفي هذه الحالة تواجه فائضاً عرضاً في سوق عمل ما ، وفائض طلب أي نقص عرض في سوق عمل آخر ويبقى هذا الاختلال مستمرا إلى ان يحدث توافق بين قوى العرض وقوى الطلب[٣] .

٤- البطالة الاحتكاكية:

إنَّ مفهوم البطالة الاحتكاكية ينصرف الى عدم توافر فرص العمل التي تتلاءم مع تخصصات العمال مما يدفعهم الى ممارسة اعمال خارجة عن نطاق التخصص اي انخفاض انتاجيتهم فيها، وهي التوقف المؤقت عن العمل نتيجة الانتقال من وظيفة الى أخرى او البحث عن وظيفة أخرى، ويشير هذا النوع من البطالة الى وجود افراد قادرين ويبحثون عن وظيفة مناسبة او يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد

---

(١) رمزي زكي،المصدر السابق، ص ٢٨.

(٢) فارس كريم بريهي، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق (دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية)، بحث مقدم الى المؤتمر المنعقد في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ١٧-١٨ اذار ٢٠٠٩، ص ١٨٩.

(٣) عصام نور، دول العالم النامية، تحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

فيه وظائف تناسب أعمالهم وخبراتهم ومهاراتهم، ويتكون هذا النوع من البطالة بسبب التغيرات الحاصلة في سوق العمل او في القوة العاملة[١]. ويمكن حصر الاسباب المؤدية للبطالة الاحتكاكية بالاتي:

١- انتقال العاملين من عمل الى آخر، ومن مكان الى اخر بغية تحسين امورهم المعيشية، وإيجاد عمل يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية.

٢- انتقال العمال من والى سوق العمل مثلا دخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس او جامعات او خروجهم من سوق العمل لاجل التفرغ للدراسة.

٣- النقص في المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل وعند أصحاب الاعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل.

تعد البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لارتباطها بعوامل وقتية عابرة بسبب التغيرات التي تحدث في القوى العاملة او في سوق العمل، الا أنَّ التغيرات الحاصلة في القوى العاملة واستمرارها يجعلها سمة دائمة لأسواق العمل لكن هذا الامر لا يدعو للقلق من الناحية الاقتصادية بخاصة وأنها لا ترتبط هذا النوع بإجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية كونها مرتبطة بعوامل وقتية تؤول الى الزوال بشكل ذاتياً، فربما قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب [٢].

٥- البطالة الموسمية:

يحدث هذا النوع من البطالة غالباً في إحدى قطاعات الاقتصاد نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وهو ما يؤدي إلى الركود في أحد هذه القطاعات، حيث يظهر هذا النوع من البطالة كثيرا جداً يفوق غيره في القطاع الزراعي في غير مواسم الحصاد[٣].

فهي اكثر انتشارا في الريف منها في الحضر، وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أنَّ كلاهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل، لكن أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً، ويمكن تقليل اثر البطالة الموسمية من خلال الاجراءات التي تقلل من موسمية الانتاج، ففي القطاع السياحي مثلا يمكن تنشيطه خارج المواسم الاعتيادية من خلال تنشيط السياحة العلاجية والدينية.... الخ[٤].

ثالثاً: اسباب البطالة ومبرراتها:

---

(١)علي عبد الوهاب نجا، " البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥ ، ص ١٧.

(٢) نزار سعد الدين عيسى، وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي ومبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص٢٤٧.

(٣) طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر- البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، ص١٤٠.

(٤) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى،٢٠٠٧، ص ١٩٤.

مهما تنوعت وتباينت الأسباب إلا أنَّ هناك قاسما مشتركا لها يمكن أنْ نجملها بالاتي:

١- فشل برامج واستراتيجيات التنمية مما يعمق من استشراء حالات البطالة على نحو أكبر للعمل في المجالات الخدمية غير المنتجة لنتيجة التخلف في الهياكل الإنتاجية، وترتفع البطالة في البلدان النامية بشكل ملحوض نتيجة التخلف والفقر، والتفاوت في توزيع الدخول، ويرجع سبب ذلك إلى سياسة الحكومات التي نظرت إلى عملية التنمية، تحت تأثير الفكر التنموي الذي ساد في عقد الستينات، على أنهَّا مجرد سد الفجوة الاستهلاكية القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في البلدان المتقدمة ،وتلك التي تسود في بلادهم، دون أنْ تولي الأهمية الأساسية لمكونات العملية الإنتاجية في تعظيم معدل نمو الإنتاج المحلي[١].

٢- انخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي في بعض البلدان مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو ألاقتصادي، الامر الذي ولد تراجعاً في مؤشرات سوق العمل، فانخفاض معدل النمو يعني انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض مستوى الاستثمار ومن ثم انخفاض مستوى الاستعمال واستشراء ظاهرة البطالة[٢].

٣- عدم توافق مخرجات نظام التعليم مع ما يتطلبه سوق العمل من مدخلات تعليمية أخرى، في ظل تطور النظم التكنولوجية والمعلوماتية، والاهتمام بالكم على حساب النوع، ولد فجوة واضحة مابين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل وغالبا مايتم ردم هذه الفجوة بالعمالة الأجنبية، مما جعل معظم ممن هم مؤهلون وراغبون وقادرون على العمل لا يجدون عملا أي يكونوا في حالة بطالة [٣].

٤- عدم مواكبة الأجور للتغيير الذي يحصل في ارتفاع اسعار السلع والخدمات، والتي بدورها تنتقص من قدرتها وقوتها الشرائية فينخفض الدخل الحقيقي للعامل ومن ثم ينقص الاستهلاك ومن ثم الادخار الذي يؤدي إلى انخفاض حافز الاستثمار الذي يترتب عليه نقص التشغيل وزيادة حالات البطالة في صفوف العاملين[٤] .

٥- ظهور الثورة المعلوماتية (التكنولوجيا الحديثة) مما ولد فجوة معرفية في مجال التقدم والإبداع لاسيما في البلدان النامية ادت الى تفاقم البطالة بين صفوف العاملين العاطلين عن العمل[٥].

٦- عدم كفاية الإجراءات المالية والضريبية والإعانات المالية المشجعة لتحفيز الإنتاج والإنتاجية، وتشجيع الصناعات التي تساهم في استحداث فرص عمل جديدة للعاطلين[٦].

---

(١) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق "المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،الجامعة المستنصرية ،السنة ٤،العدد ١١،٢٠٠٦ ،ص٨.

(٢) جمال داود سلمان "البطالة تعرقل التنمية وتؤدي الى انتشار الجريمة "مجلة الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العدد٢٦، ٢٠٠١، ص١٩.

(٣) جمال داود سلمان ، المصدر نفسة، ص٢٠.

(٤) صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص٤٠١.

(٥) طارق عبد الحسين العكيلي، المصدر السابق، ص٩.

(٦) سيف الاسلام حسين عبد الباري، البطالة – الاسباب والمخاطر المترتبة عليه ومنهج الاسلام في معالجتها، دار البنين للنشر، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ص ٣٠، ٣٢.

٧- الأزمات السياسية والحروب والكوارث والمشكلات الاجتماعية كـ(الصراعات الطبقية، أو الصراعات العنصرية، أو الإقليمية، أو الحرب الطائفية، والأوبئة (وباء كورونا))، فالحروب والأزمات السياسية والاجتماعية تؤدي إلى توقف الأفراد عن العمل.

٨- عدم استعداد العاملين للتدريب على المهن أو الصناعات الاخرى عندما يسرح العامل من العمل بسبب تراجع الطلب على السلعة المحلية المنتجة.

٩- ان التغيرات المستمرة للاقتصاد العالمي أثرت في تفاقم مشكلة البطالة ،في ظل اتساع نطاق العولمة وتزايد عمليات الترابط والتشابك والتبادل بين مختلف أطراف الاقتصاد الدولي، بفعل الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق، والنمو الهائل الذي حدث في اندماج أسواق المال العالمية وتوسعها مع النمو السريع الذي حدث من خلال حركة رؤوس الأموال الأجنبية ،وسرعة انتقالها من الى آخر بحثا عن معدلات أعلى للربح والسيطرة على العالم النامي، مع التحرير المتزايد الذي حدث في الأسواق النقدية والمالية وحركة التجارة العالمية ، كل ذلك يستلزم وجود آليات وقواعد عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة وأدارتها ،إلا أنَّ العالم مازال يفقد هذه الآليات.

١٠- من العوامل الاخرى التي أسهمت في احتدام مشكلة البطالة لاسيما في البلاد النامية، هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت بالظهور خلال سبعينات القرن المنصرم، وتنامت هذه الأزمة وانفجرت في الثمانينات منه.

١١- توسع دور الدولة أو القطاع العام، اي إنَّ القطاع العام هو القطاع القائد ولكنه لم يساهم في معالجة البطالة، واثر كثيراً في تراجع مؤشرات القطاع الخاص الذي كان يمكن أنَّ يساهم في جذب الايدي العاملة وتحفيز سوق العمل[١].

المطلب الثاني
قيـــــــاس معـــــــدل البطالـــــــــة

يعد قياس معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فاعليتها، ويتم اعتماد الحوكمة في حساب معدل البطالة وذلك لغرض السيطرة على عمليات الدعم الموجة للافراد العاطلين عن العمل وتتم الآلية ان كل صاحب عمل عندما يوظف عاملين يدخل البيانات في المنظومة العامة بهدف احصاء العاطلين والذين يستحقون الدعم، اذ تقوم الدول المتقدمة بحساب معدلات البطالة دورياً وبأنتظام كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرًا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة، أذ يتم أخذ عينة ممثلة بالفئة النشطة من السكان يقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

(١) جمال حسن احمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها: دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ ، ص١٧٢.

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية محدده وذلك باستعمال الصيغة الاتيه[١]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين القادرين على العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times ١٠٠$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أم لا يعملون،

الفئة النشطة = عدد العاملون+ عدد العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً- بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم- مقابل أجر عند الاخر أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم، أما الافراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة فهم:

١- الأفراد دون سن العمل: وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني(١٨) سنة فما دون.

٢- الأفراد خارج سن العمل: اي سن التقاعد أو المعاش، وهو(٦٠) سنة فما فوق.

٣- الفئات الاخرى وهي[٢] :

أ- هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل (المرضى والعجزة وطلبة المدارس).

ب- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف بالرغم من قدرتهم على العمل مثل(ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه) وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة[٣].

ت- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توافر فرص العمل المناسبة لهم.

ومن طرق قياس معدل البطالة هي الاعتماد على المسوحات لمستوى معيشة الاسر وهي اكثر ملائمة وفق قياس معدل البطالة طبقاً للمعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات البطالة هو أنْ تكون قابله للتطبيق من حيث المبدأ، اذا ما قورنت بغيرها من المصادر مثل(سجلات التامين ضد البطالة او سجلات مكاتب التوظيف) حيث يعد مسح الاسر المعيشية المصدر الوحيد الذي يتم من خلاله القياس المشترك للعمالة والبطالة[٤].

---

(١) Muller . jet autres , Manuel et applications : Economie , Dunod ,paris , ٤edition,٢٠٠٤, p٧١.

(٢) مكتب العمل الدولي، جونيف موسوح، السكان الناشطين اقتصاديا، العمالة والبطالة، ١٩٩٢، ص ١١٢-٩٩.

(٣) علي عبد الوهاب نجا، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) مكتب العمل الدولي، المصدر السابق، ص ٩٩.

المطلب الثالث

التفسير النظري للبطالة بحسب المدارس الاقتصادية

اولاً- المدرسة الكلاسيكية:

إن معدل البطالة يمثل عدد الأفراد القادرين علي العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية. والتي يعود سببها إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من إنتاجيتهم الحدية، وفي حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى العرض وقوى الطلب سوف تعيده إلى وضعه التوازني من جديد عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور، أي أن كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني يتحقق فائض في عرض العمال، عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة التي لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة في الحصول على فرص عمل أخري ، الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سوف يتحقق فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال. وبذلك يتجه مستوى الأجر الحقيقي إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر الحقيقي التوازني. إذا كما نلاحظ – وفقاً للفكر الكلاسيكي – فإن معالجة تتم بشكل تلقائي حيث تميل الأجور في هذه الحالة نحو الانخفاض بسبب الفائض في العمالة، وهذا ما يخلق تنافس بين العمال للظفر بالعمل، وإن أرباب العمل يقومون بالإنتاج بتكاليف أقل، مما يجعلهم يحققون أرباح أكبر تجعلهم يوسّعون من استثماراتهم فيزيد الطلب على العمالة وتختفي بذلك البطالة مما يؤدي إلى عودة الأجور إلى الارتفاع من جديد[1].

(1) محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ٢٠١٩: ص ١٥.

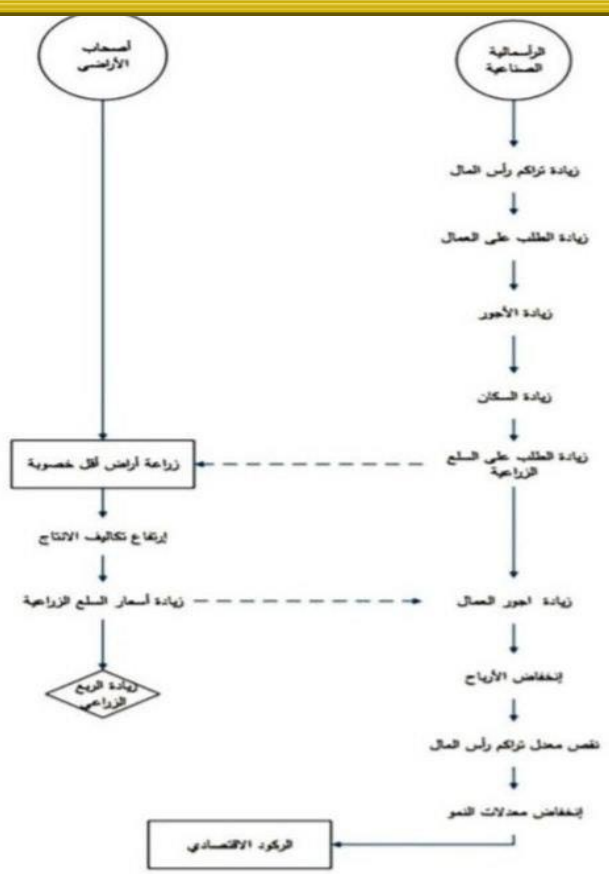

شكل(١) تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي.

المصدر: من اعداد الباحث

ثانياً- المدرسة الماركسية:

ان الأسس النظرية التي بنى عليها كارل ماركس(١٨١٨-١٨٨٣) معظم أفكاره وتصوراته حول النظام الرأسمالي ما هي إلا نتيجة لتطور الأفكار الكلاسيكية وإعطاءها اهمية مختلفة عن تلك التي أحرزها الفكر الكلاسيكي إلا أنه ورث جوهر تحليله من الكلاسيك وخاصة تلك التي تبحث في الملكية والإنتاج وفائض القيمة المتمثلة بالعوائد المتحققة من العملية الإنتاجية كجزء من الربح والفائدة والريع والتي تؤثر بدورها على إمكانيات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[١].

ان نظريات مستوى الكفاف تعتبر كبديل للأجر مقابل الحياة التي تتبناه مختلف التيار الكلاسيكي القديم، ويعتبر الأجر في المنظور الماركسي وان لم يختلف عن اجر الكفاف في مضمونه، الا انه يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط وانما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية. فوفق هذه

(١) عبد الغني دادن ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال المده من(١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص١٧٦.

النظرية فأننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة الى الاجر مقابل الإنتاج. ويرجع التحول هذا في مجال علاقات العمل الى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية لدفاع عن مصالح العمال[١].

يعد الفكر الماركسي ان البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل بحيث يكونوا أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول باجر اقل، وبنفس الوقت يكون مردودا لا مدادة بما يحتاجه من يد عاملة كما يعتبر ان القانون اتجاه معدل الربح في النظام الرأسمالي الى التدهور على المدى الطويل وهو السبب الجوهري لازمات اقتصادية والبطالة اذ يلجا الرأسماليون الى إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد في مرحلة الازدهار، وذلك اما بزيادة العمل عن طريق إطالة يوم العمل، أو استخدام الآلات والمعدات بدلا من الايدي العاملة، وهذا يؤدي الى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت وبالتالي الى انخفاض فائض القيمة حسب راي ماركس .

وهذا بدورة يدفع الرأسماليين الى تقليص وتراكم رؤوس الأموال أي تقليل طلبهم على وسائل الإنتاج وما يتبعه من انخفاض أسعارها وبالتالي حصول خسائر وافلاسات كبيرة في هذا القطاع، ويدخل الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة ركود بمظاهرها المتنوعة واهمهما ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر وتدهور الأجور، ويستنتج الماركسيون بأن علة النظام الرأسمالي تكمن في بنية نمط الإنتاج اذ يحمل طياته بذور فنائه[٢].

ثالثاً- المدرسة الكينزية :

يعود تأسيس هذه المدرسة إلى جون ماينرد كينز "JOHN. M. Keynes(١٨٨٣- ١٩٤٦)" بعد نشره لكتابه الشهير سنة ١٩٣٦ النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود" حيث أن ما تناوله الكتاب يتعلّق أساسا بكيفية معالجة البطالة وضمان التشغيل الكامل.

كان لحدوث الكساد العالمي في الثلاثينيات دور كبير في بروز الأفكار الكنزية التي انتقدت المدرسة الكلاسيكية. هذه الأخيرة التي كانت ترى أن البطالة ظاهرة مؤقتة، ومعالجتها تتم في السوق بصورة تلقائية، غير أن العالم شهد عكس ذلك فارتفعت نسبة البطالة وقل الإنتاج والدخل لسنوات طويلة، ولقد سبب ذلك نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي في كل من أوربا وأمريكا، لقد رفض كينز كل المنطق الذي جاءت به المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لسوق العمل، حيث ترى انه لا يمكن أن تحدث بطالة أصلا ما دام أن العرض يخلق الطلب، وإن حصل عدم توازن فهو ظرفي لا يلبث أن يحدث التوازن من جديد وبصورة تلقائية دون أي تدخل.

---

(١) جميل خضير واخرون، البطالة الاسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠١٣، ص ١٧.

(٢) Mathew Forstater, « Unemployment », working paper n٢٠, University of missouri, Kansas city, ٢٠٠٢,p٦.

كما لم يقتنع بطريقتهم في معالجة البطالة المبنية أساسا على مرونة تغيّر الأجور النقدية نحو الانخفاض بالرغم من أن الكلاسيك يرون أن هذا الانخفاض غير حقيقي مادام أن سعر السلع ستنخفض بسبب تدنيه تكاليف إنتاجها باستخدام العمالة بأجور منخفضة.

تصوّر كينز جاء مغاير تماما، فهو يرى انه ليس من الواقعي أن يقبل العمال بتخفيض أجورهم النقدية، وينصاعوا لأوامر أرباب العمل والمؤسسات بسبب وجود النقابات والتكتلات العمالية التي تواجه ذلك. ويرى أن في تصرفهم هذا أمر رشيد وعقلاني لان هذا التخفيض يمس فئة معينة وليس جميع أفراد المجتمع، ولذا هم لا يعارضوا عند حدوث ارتفاع في الأسعار ما دام أن ذلك يسري على الجميع، ويمكن توضيح اسباب البطالة وطرق معالجتها عند كينز[١].

١- اسباب البطالة عند كينز:

إذا كان الكلاسيك يرون أن توازن الاقتصاد الوطني مقترن بحدوث التشغيل الكامل، فإن كينز يرى أن هذا الازدواج ما هو إلا حالات خاصة قد تحدث بدليل أنه بإمكان أن يحدث التوازن الاقتصادي في مستويات عديدة دون أن يحدث التشغيل الكامل.

ولقد ساعدت أزمة الكساد العالمية لسنة ١٩٢٩ كينز على إثبات فشل التحليل الكلاسيكي حيث يشير أن حدوث الأزمة وقع دون أن يكون هناك أي تدخل حكومي، كما أن التوازن التلقائي لم يحدث ومن جهة أخرى إذا كان الكلاسيك يرون أن كل عرض يخلق طلب عليه فلماذا حدثت الأزمة. هذا ما جعل كينز يرى أن الطلب الكلي الفعّال هو الذي يحدّد العرض الكلي أي الناتج الوطني، الدخل والشغل أما الطلب الكلي فقد قسمه إلى الطلب على الاستهلاك، والطلب على الاستثمار[٢].

وإذا كان الكلاسيك يتصورون أن التوازن بين الادخار والاستثمار شيء بديهي مادام أنه يمثل مجابهة بين عرض وطلب، وحسب قانون ساي سيفضي ذلك إلى التوازن لا محال، أي أن المدخرون هم أنفسهم المستثمرون كل ادخار" يتحول إلى استثمار". كينز عكس ذلك يرى أن هذا الارتباط ليس حتمي بل بالإمكان أن يحدث انفصال بين الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى حدوث عدم توازن بينها. كما نجد أنه يضع أن التوازن بين الادخار والاستثمار شرط أساسي لإحداث التوازن القومي، يري "كينز اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار الدخل في العلاقة بين الادخار الاستثمار، فهو أن الميل للاستهلاك ثابت في حين الميل للاستثمار غير ثابت، وبالتالي هذا التغير في الاستثمار هو المسؤول عن التغير في الدخل، وحسب خبرته أيضا يرى أن

---

(١) رمزي زكي، المصدر السابق، ص ٣٠٢.
(٢) اسماعيل سفر، وعارف دليلة، تاريخ الافكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٥٧٦.

توازن الدخل يتم دوما دون التشغيل الكامل، لان المبالغ المدخرة أكبر مما يستثمر فالاقتصاد الرأسمالي محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للازمات"[١].

ويمكن أن نبين أن زيادة الطلب الكلي الفعال سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة والعكس.

واعتمد كينز في تحليله للاختلال الذي يصيب هذا الطلب على العلاقة بين الادخار والاستثمار ويمكن شرح ذلك من خلال المخططات التالية:

شكل(٢) العلاقة بين الادخار والاستثمار عند كينز

المصدر : من اعداد الباحث

٢- معالجة البطالة عند كينز

من المخططين السابقين يظهر أن المفتاح الأساسي في معالجة البطالة يستدعي التحكم في الطلب الكلي، وأشار كينز أن التحكم في مكونات هذا الطلب أي الاستهلاك والاستثمار يعود لعوامل بسيكولوجية. فالفرد كلما تحصل على دخل اكبر كلما زاد ميله للاستهلاك، ولكن الاستمرار في زيادة الدخل لا يعني حتما

(١)Gordon Robert, Macroeconomics, ٤t edition, Little, Brown and Company, Boston, USA, J.١٩٨٧, p١٢٣.

الاستمرار في الزيادة في الاستهلاك بنفس القدر، بسبب ميل الأفراد إلى الادخار وإذا لم تتحول هذه المدخرات إلى استثمارات سيؤدي إلى تناقص الطلب الكلي أي حدوث البطالة لاحقا

دخل أكبر ←استهلاك أكبر ← استمرار في زيادة الدخل ← ميل للادخار← تناقص الطلب الكلي ←ظهور البطالة

وهكذا توصل كينز إلى أن معالجة البطالة تعني التحكم في الاستثمار ولذا حدّد العوامل التي تساهم في الميل للاستثمار وهما:

تخفيض سعر الفائدة في حدود معيّنة لتحفيز الأفراد على الاستثمار بدلا من اللجوء للادخار.

ومن جهة أخرى يرى قد لا تكون هناك علاقة بين هذا التخفيض والادخار، لان هذا الأخير يحدده مقدار الدخل المتحصل عليه.

نتيجة كينز تمخضت في أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة الكساد والبطالة عاجز عن تصحيح نفسه والوصول للإنعاش بصورة تلقائية كما كان يزعم الكلاسيك، ولذا من الضروري تدخل الحكومة وعلى نطاق أوسع واقترح جملة من التدابير :

١- تخفيض سعر الفائدة لتدنيه تكلفة الإنتاج.

٢- زيادة الإنفاق العام في مجالات الخدمات والأشغال العامة.

ويجب أن تطبق هذه السياسة بحذر عند بلوغ مستوى التشغيل الكامل للتخوف من الوقوع في حالة تضخم.

وفي نظرنا أن المقاربة الكينزية في معالجة البطالة والقائمة على تدخل الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي لتشجيع الاستثمار لازالت قائمة إلى يومنا هذا[١].

ومن جهة أخرى نجد أن استمرار العمل بهذه المقاربة يعود لإيمانها بتدخل الدولة لتصحيح الإختلالات، إضافة أنها لا تعارض التدخل النقابي فكما يقول كينز النقابات" كيانات واقعية لا يمكن إهمالها والمناداة بحلها. فالدول اليوم تشهد تعدد نقابي وإضرابات للدفاع عن رفع الأجور وخلق مناصب الشغل، فيرى كينز أن أزمة الكساد لم تكن لا بسبب رفع الأجور ولا لتعنت النقابات[٢].

واقعية هذه النظرية تعود أيضا لنظرة كينز للأجر أنه ليس كتكلفة إنتاج كما كان يرى الكلاسيك، مما جعلهم يسعون إلى تخفيض الأجر النقدي قصد تشغيل اكبر عدد ممكن من العمال، بل كينز ينظر إليه كدخل ويتولد عنه طلب على السلع والخدمات، مما يسمح بإيجاد منافذ لتسويق المنتجات .

---

(١) اسماعيل سفر، المصدر السابق، ص ٥٧٨.

(٢)J. M.Keynes,the general theory of employment,inerest and money first published ١٩٣٦ Macmilan ,and CO. LTD, London ١٩٦٤ p٢٩٥

رابعاً- المدرسة النيوكلاسيك:

يعتبر النيوكلاسيك امتداد للفكر الكلاسيكي فهم يؤمنون بالتحليل الحدي وسيادة ظروف التوظف الكامل استناداً الى قانون ساي ويؤمن مؤيدوها بالحرية الاقتصادية وسيادة حالة الاستخدام الكامل واكدوا أن كل زيادة في عرض العمل ينتج عنها بطالة في سوق العمل، مما يؤدي الى انخفاض الأجر الحقيقي وزيادة الكمية المطلوبة من العمل تستوعب البطالة ويتحقق الاستخدام الكامل، كما يشير النيوكلاسيك الى مرونة الاسعار والأجور ومن ثُمَّ فأن العمالة الكاملة في سوق العمل تضمن العمالة الكاملة في سوق العمل، وان اي اختلال يصحح تلقائياً عن طريق تغير الأجور وسرعان ما تختفي البطالة الاجبارية في الأجل الطويل، ان التصور النيوكلاسيكي من المنظور الجزئي يتم عن طريق المنافسة اذ يميل المشروع الى توظيف ذلك الكم من العمال في النقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي مع تكلفة العمل أي بالنسبة للعمل ككل، ولذا أوصى النيوكلاسيكيون بضرورة توافر مرونة الاجور كشرط اساس لتحقيق هدف العمالة الكاملة ومن ثم اختفاء البطالة الاجبارية[1].

وبحث سولو أيضا في سمات الوضع التوازني في الأجل الطويل في ظل غيبة التقدم التكنولوجي، وتوصل إلى أن هذا الوضع يتسم بأنه يعكس حالة ثابتة أو مستقرة Steady State . وفيه تتوقف عملية تعميق رأس المال، وتكف معدلات الأجور الحقيقية عن الارتفاع، ويكون سعر الحقيقي ثابتا. وربما يصل الاقتصاد القومي إلى هذه الحالة بعد أن تكون الأجور الحقيقية للعمال قد ارتفعت، ومتوسط دخل الفرد قد تزايد، وبخاصة إذا كان الاقتصاد القومي قد حقق عمليات كثيرة لتعميق رأس المال. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه على الرغم من أن هذه الحالة تعكس وضعا سكونيا أو ركوديا، حيث

(1) علي عبد الوهاب نجا، المصدر السابق، ص٣٧.

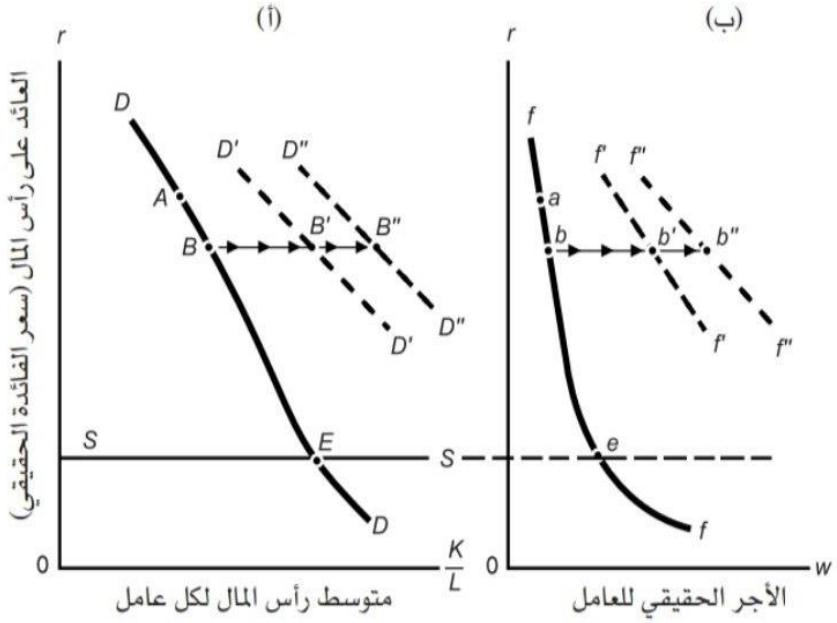

شكل (٣) تأثير التغير التكنولوجي في الأجور وفي عائد راس المال

يتوقف التحسن في مستويات الدخول والإنتاج، فإن صورة الركود هنا مع ذلك تعبر عن وضع أكثر تفاؤلا عن ذلك الوضع الركودي الذي صوره الكلاسيك.

والسؤال الآن: ماذا يحدث لو أننا أدخلنا في الصورة عامل التغير التكنولوجي؟ وما تأثير ذلك في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل؟ لقد كان التغير التكنولوجي قضية حظيت بعناية فائقة من قبل الجيل الحديث للنيوكلاسيك، إذ أكد عدد كبير منهم على أن هناك تدفقا مستمرا من المخترعات والمكتشفات التكنولوجية التي أدت ومازالت تؤدي إلى تحسينات هائلة في الممكنات الإنتاجية في الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان، وعلى النحو الذي لا يجوز إهماله عند البحث في قضية النمو الاقتصادي. ويقصد بالتغير التكنولوجي هنا التغيرات التي تحدث في العمليات الإنتاجية وترفع من مستوى الإنتاجية، أو أنها تؤدي إلى ظهور منتج جديد أو أنها تقود إلى تحسينات على المنتجات، وتؤدي إلى الحصول على نتائج أفضل باستخدام نفس كمية الموارد المتاحة. ويعتقد النيوكلاسيك أن التقدم التكنولوجي الهائل الذي غالبا ما يظهر في الصناعات الحربية سرعان ما ينتقل إلى ميدان الإنتاج المدني. وعموما، فإن التقدم التكنولوجي يعني في التحليل النهائي، الحصول على إنتاج أكثر باستخدام نفس كمية المدخلات من العمل ورأس المال مما يعني أن ممكنات الإنتاج تتزايد[١].

(١) رمزي زكي، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

ويمكن إيضاح التأثير الذي تباشره التكنولوجيا في الإنتاج ومستويات الأجور وفي عائد رأس المال بالنظر إلى الشكل رقم(٣)[١]. وفيه نقيس على المحور الرأسي (في الجزء « أ » والجزء « ب ») معدل العائد على رأس المال، أي سعر الفائدة الحقيقي. ونقيس على المحور الأفقي في الجزء (أ) من الشكل، متوسط رأس المال لكل عامل، وعلى المحور الأفقي في الجزء (ب) الأجر الحقيقي للعامل ويوضح الرسم، أنه على الرغم من أن الاقتصاد القومي يتحرك نحو حالة الاستقرار أو الثبات Steady State(التي توضحها النقطتان E،e)، والتي يثبت فيها حجم الإنتاج ومعدلات الأجور وأسعار الفائدة، إلا أن التقدم التكنولوجي يزيد من حجم الإنتاج لكل وحدة من مدخلات العمل ورأس المال، وهو ما يعكسه تحرك المنحنى DD إلى DD وإلى "D"D . ونتيجة للتقدم التكنولوجي، يكون متوسط نصيب العامل من رصيد رأس المال قد تزايد. وحجم الإنتاج للعامل قد ارتفع، والأجر الحقيقي قد زاد[٢]، وهو ما تعبر عنه النقاط BBB" وأيضا "bbb . وحتى معدل العائد على رأس المال لا يميل للانخفاض. ولهذا اعتقد النيوكلاسيك أن التقدم التكنولوجي يرفع من إنتاجية رأس المال، ولهذا فإنه يحد من تأثير اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، وهو الاتجاه الذي كان يؤكد عليه الاقتصاديون الكلاسيك.

ومهما يكن من أمر، فإن النظرية النيوكلاسيكية لم تعط قضية البطالة اهتماما يذكر، لأنها آمنت بقانون ساي للأسواق، ومن ثم افترضت حالة التوظف الكامل، وقد عانت هذه النظرية من عيوب أساسية كثيرة فيها، مثل افتراضها حالة لا وجود لها في عالم الواقع، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية، وأن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، وأن الادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التوظف الكامل، وتجاهلت بذلك واحدة من أهم المشكلات التي شغلت جيلا كاملا من الاقتصاديين(كينز وأنصاره). كما أنها نظرت إلى التغير التكنولوجي باعتباره شيئا خارجيا يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي. ويمكن القول إنها. بشكل عام. قدمت صورة تجميلية للنظام الرأسمالي خالية من التناقضات[٣].

خامساً- المدرسة النقدية:

ظهرت المدرسة النقوديه على أنقاض المدرسة الكينزية في النصف الثاني من القرن العشرين (١٩٥٠- ١٩٧٨) وترتبط بمنظرها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) ارتباطاً قوياً، وسميت بذلك نسبة إلى النظرية الكمية في النقود بعد تطويرها وما توصلت إليه من أنَّ النقود تمارس دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي من خلال عرض النقد وتأثيره على الحياة الاقتصادية [٤].

---

(١) ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، ٢٠٠٩ ، ص ٨-٩.

(٢) رمزي زكي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

(٣) رمزي زكي، المصدر نفسة، ص ٢٧٩.

(٤) سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص٤٥.

أما تفسيرهم لمشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، فيشير إلى وجود مستوى محدد من البطالة، في أي مدة من المدد لها خاصية التوافق والانسجام، مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة عند مستوى ما من البطالة حيث نجد أنَّ معدلات الأجور الحقيقية، تميل في المتوسط للتزايد بمعدل طبيعي على المدى الطويل، بما يتوافق مع تراكم رأس المال والتحسينات التكنولوجية، حيث يعتقد النقوديون أنَّ هناك معدلاً طبيعياً للبطالة، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأنَّ أية محاولة لتقليل معدل البطالة، دون هذا المعدل سوف تقترن بتسريع معدل التضخم أي لا يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال تضخم مستمر يمكن تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أتباع سياسة اقتصادية تضمن تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق سريان معدل طبيعي للبطالة وأن جوهر النظرية النقدية يتمثل بالآتي[١]، ويترتب على ذلك أتباع سياسة اقتصادية تضمن تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق سريان معدل طبيعي للبطالة وأن جوهر النظرية النقدية يتمثل بالآتي[٢]

١ – نمو العرض النقدي هو المحدد الأول لنمو النقود.

٢– مرونة الاجور والأسعار، يجادلون بأن منحنى فيليبس شديد الانحدار نسبياً حتى على المدى القصير ويصرون على أن منحنى فيليبس على المدى الطويل يكون عمودياً وضمن اطار عمل يؤكد النقوديون ان منحنى فيليبس على المدى القصير يكون شديد الانحدار، فالنقوديون توصلوا الى:–

أ– النقود هي المحدد الأول للناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الإسمية.

ب– الأسعار والأجور مرنة بقدر مقبول وفقاً للمخرجات الممكنة.

٣– يعتقد النقوديون ان القطاع الخاص مستقر.

ويرفض النقوديون بشدة الرأي القائل بأن التضخم يؤدي الى خفض معدل البطالة فعلى الرغم من أن الزيادة في كمية النقود يؤدي الى بطالة أقل في الأجل القصير فأنها تؤدي في المستقبل الى نمو البطالة وحدوث التضخم لذا ينحصر الاختيار بين [٣]:–

أ– معدل أقل للبطالة حالياً وفي المستقبل القريب.

ب– زيادة معدل التضخم خلال ١٢–٢٤ شهراً في المستقبل وارتفاع معدل البطالة عندما يخمد التضخم.

ج– يلغي جزء كبير من الأثر التوسعي للسياسة المالية خلال الانخفاض في الإنفاق الخاص نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة الذي يتولد عن الاقتراض الحكومي.

---

(١) بول أ.ساموبلسون، ويليام . د نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٦٣٩.

(٢) منصور مطني الراوي، سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية، الجزء الاول، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى،٢٠٠٢ ، ص ٤١٢ . .

(٣) جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، بلا طبعة المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٨، ص ٤٢٩.

سادساً- اقتصاديات جانب العرض:

اما هذه المدرسة فقد برزت في أواخر السبعينات منْ القرن الماضي على يد(كريج روبرستون ونورمان تيور وآرثر لافر) ويذهب ارابها الى أنَّ السياسات الاقتصادية التي توجهت للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وأصبحت وسائلاً غير ناجحة سواء بتحريك الطلب الكلي ام منْ خلال إجراء السلطات النقدية المتشدد، وبرغم منْ أتفاق العلماء بأهمية السياسة النقدية في التأثير في البطالة والمخرجات بالمدى القصير، فقد أدرك اقتصاديو هذه المدرسة ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس منْ خلال السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات لدرجة وصفها بالعلاج المر، وترجع البطالة الى نقص قوى العرض وليس قوى الطلب، كما فسر ذلك الكينزيون، وترى أنْ الخروج من مأزق البطالة يتم بدفع حركة الاستثمارات والعمل على انعاش الحوافز التي من شإنها أنْ تزيد من قوى الادخار والاستثمار ومن اجل رفع مستوى الادخارات فقد اقترحوا تخفيض معدلات الضرائب، إلا أنَّ هذا الطرح يعني تفاقم عجز ميزانية الدولة بسبب انخفاض ايراداتها، وسوف لن يكون له اثراً في خفض معدلات البطالة، بدليل البرنامج الذي طبقه الرئيس الامريكي- ريغان- اثناء عهدي الرئاسي[١].

اذ إنَّ عرض السلع والخدمات يعد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية لإعتمادها على الطلب الكلي لأنَّ الطلب الكلي يمكن أنْ يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنهَّ يعرِّض الاقتصاد الى الركود مما يجب على الحكومة التدخل وتقديم الحوافز الضريبية والنقدية لدعم رغبات المنتجين لتوفير السلع والخدمات لرفع النمو الاقتصادي ومن خلال ذلك فإنَّ اقتصاديو جانب العرض يفضلون السياسة النقدية التوسعية وليست المتشددة[٢].

سابعاً- مدرسة التوقعات العقلانية:

ظهرت هذه المدرسة وبوضوح في الأدبيات الاقتصادية مع بداية السبعينات، بعد أنَّ تم تبنيها من قبل فريق الاقتصاديين العاملين في حقل الاقتصاد الكلي من مثل (Lucas,Sargent ,Vallrace) ، حيث قاموا بتطويرها من اجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة، تنسجم في إطارها النظري مع الفكر الكلاسيكي، وينصب بعدها التطبيقي على إخراج النظام من أزمته المستفحلة، وعرفت هذه المدرسة الفكرية بالعقلانيين (Rationalists) بالرغم من أنَّ هذه المدرسة قد نمت في رحم المدرسة النقودية وتمثل احد أهم تياراتها الرئيسة، متمثلة بـ(جامعة شيكاغو) إلا انها عُدت لاحقا كـ(استمرارية للثورة الكينزية)، كما وعرفت أيضا بتناقضها مع الثورة المضادة للاقتصادي فريدمان (Friedman) في الخمسينات، حول فرضيته التي استندت

(١) ساموبلسون وتورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص٧٣٤.

(٢) عبد الكريم احمد قندوز، اقتصاديات جانب العرض، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد ٢٠٢١،٢٢ ، ص٣.

على العلاقة ما بين التضخم والبطالة أو ما يسمى بمنحنى فيليبس (PhillipsCurve). دفعت ظاهرة الركود الاقتصادي والانهيار في منحنى فيليبس الاقتصاديين إلى النظر بشكل أعمق في دور التوقعات في العلاقة بين البطالة والتضخم نظرًا لأن العمال والمستهلكين يمكنهم تكييف توقعاتهم بشأن معدلات التضخم المستقبلية وفقًا لمعدلات التضخم والبطالة الحالية، فإن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لا يمكن أن تصمد إلا على المدى القصير. أي عندما يزيد البنك المركزي التضخم من أجل خفض معدل البطالة، فقد يتسبب ذلك في حدوث تحول أولي على طول منحنى فيليبس على المدى القصير، ولكن مع تكيف توقعات العمال والمستهلكين بشأن التضخم مع البيئة الجديدة، يمكن لمنحنى فيليبس نفسه على المدى الطويل تحول إلى الخارج، ويعتقد أن هذا هو الحال بشكل خاص حول المعدل الطبيعي للبطالة أو NAIRU (معدل التضخم غير المتسارع للبطالة)، والذي يمثل بشكل أساسي المعدل الطبيعي للبطالة الاحتكاكية والمؤسسية في الاقتصاد

لذلك على المدى الطويل، إذا كانت التوقعات يمكن أن تتكيف ما التغيرات في معدلات التضخم فإن منحنى فيليبس على المدى الطويل يشبه الخط العمودي في NAIRU السياسة النقدية ببساطة ترفع أو تخفض معدل التضخم بعد أن عملت توقعات السوق على حلها. ولتوضيح هذه العلاقة ما بين معدلات التضخم والبطالة نستعين بالشكل البياني الاتي:-

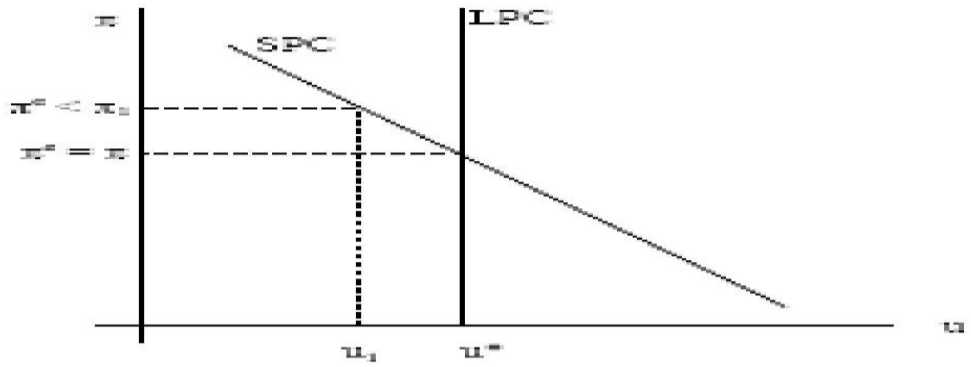

شكل (٤) منحنى (Phillips) في الأجلين القصير والطويل

كما أثبتت نظرية التوقعات العقلانية أنَّ الحكومة لاتستطيع عبر سياستها أنْ تجعل الاقتصاد مستقرا، وهذا ما أكدته أدبيات النظرية حول السياسة الاقتصادية، والقائلة إنَّ السياسة الاستقرارية قصيرة المدى وهي فاشلة [١].

(١) هاتف احمد محمد نوري ، التوقعات في النظرية الاقتصادية مع التركيز على نظرية التوقعات العقلانية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص١١٠.

وتفسر هذه النظرية ما آلت إليه أحوال الدول المتقدمة بخاصة، في مجال التضخم الركودي الذي عزت النظرية أسبابه إلى سوء التوجيه الحكومي وسوء الإدارة الناجمة، من استعمال السياسات الكينزية فيما يتعلق بالبطالة والتضخم التي اثبت الواقع فشلها(١).

مما يستوجب ترك الأمور لقوى السوق لتفعل فعلها، كما أنهَّ يمثل دفاعا آخراً عن قناعاتهم حول منحنى فيليبس للأمد البعيد والذي يكون عموديا، مثبتا أنَّ هناك معدلاً طبيعياً للبطالة، يبين أنَّ كل من يرغب في العمل عند مستوى الأجر السائد سيجد العمل، أي لا يوجد بطالة إجبارية على العكس ما أكدته النظرية الكينزية بفعل انخفاض الطلب الفاعل.

ولعل ما يجب ملاحظته هو سحب الثقة من منحنى فيليبس العمودي للأمد البعيد، من قبل المدرسة الكينزية ذاتها(٢)، كذلك أكد الانموذج الكينزي أنَّ تحفيز الطلب هو الأساس في حالة البطالة والكساد، وأنَّ تخفيض الإنفاق الكلي سيزيد حتما من البطالة. ومن ثم تحول الانتباه بعد ذلك إلى أنَّ الناتج لا يعتمد على الطلب الإجمالي فقط، ولكن يعتمد يضاً على إمكانية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات، وهو ما يسمى باقتصاديات جانب العرض (Supply – side Economics) أنَّ اقتصاديات جانب العرض تبين أنَّ التضخم يمكن آنْ يواجه على نحو افضل، من خلال تحفيز الإنتاجية ونموها في جانب العرض، وذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص وعلى المستهلكين، وذلك سيحفز بدوره الادخار والاستثمار.

يرى مؤيدوا هذا الرأي أنَّ تخفيض النفقات الحكومية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، سيدفع الاقتصاد إلى حالة أفضل من خلال تخفيض بعض الإجراءات الحكومية المقيدة للقطاع الخاص، اذ يؤكد اقتصاديو جانب العرض إيقاف التصاعد في التضخم الناجم بفعل الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي، لأنَّ تخفيض الطلب الكلي يؤدي إلى إبطاء التضخم، ولكن في الوقت نفسه يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة. لهذا يفضل التوجه إلى جانب العرض الذي سيؤدي إلى تخفيض كلف الإنتاج، ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات وهذه الأسعار المنخفضة المترافقة مع تحسين الإنتاجية ستشجع على زيادة الناتج في الوقت الذي تحل فيه مشكلة البطالة والتضخم(٣).

---

(١) Maddock , R & Carter "A childs Guide to Rational Expecation " Journal of Economic Literature , March . ١٩٨٢ . P٣٩ .

(٢) Gorden , R Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment Journal of Monetary Economices April , ١٩٧٦ . P .١٨٥.

(٣) هاتف أحمد محمد نوري، مصدر سابق، ص١٧٦.

المبحث الثالث

العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة

للائتمان المصرفي دور مهم في خلق فرص العمل، ورفع الدخل الحقيقي للإفراد، وانعكاس ذلك على مستويات معيشتهم من خلال توسيع الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تحقيق الرفاهية وانخفاض عدد العاطلين[١]، اذ يتأثر عدد العاطلين كثيراً جداً بالائتمان المصرفي للإفراد والشركات (مع ثبات العوامل الاخرى)، لذا فإنّ ظهور تأثير الائتمان المصرفي في حجم البطالة يعتمد إلى حد كبير على مدى فاعلية الصناعة المصرفية في التنمية الاجتماعية، اذ إنَّ السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقارنة نفترض فيها أنَّ البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا بالنمو لذا فإنَّ أي زيادة في معدلات النمو لابد أنْ تتوافق مع انخفاض نسب البطالة[٢].

لذا فالائتمان يعد عاملاً مهماً لإيجاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للعاطلين، الا أنَّ تأثير الائتمان المصرفي ليس القوة نفسها في الفعاليات الاقتصادية فمثلا إنَّ القروض الممنوحة للتوسع في الاستثمارات القائمة قد يكون باتجاه الكثافة الرأسمالية كما (في عمليات الاحلال والاستبدال) لذا فإنَّ اثره لا يتضح في البطالة، لكن عند استحداث استثمارات جديدة فإنّها ستحتاج الى عنصر العمل وهنا يؤثر الائتمان المصرفي في البطالة باتجاه تشغيل العمالة الجديدة في تلك المشروعات مما يؤدي الى تقليل نسب البطالة في المجتمع، ففي حال انخفاض نسبة البطالة بنسبة ١% فأنه يعود الى ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى نسبة ٣% والعكس صحيح لأنّ حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سيحقق زيادة في العمالة اي(التشغيل)، وقد تزاد الانتاجية عند حدوث الارتفاع في الناتج ويكون هذا الارتفاع مقترناً بارتفاع اقل تناسبا مع عوامل الانتاج، واي تغيير في الانتاج والعمل سوف يؤثر على الانتاجية بصورة كبيرة وعميقة لان نمو الانتاجية احيانا يزيد من الدخل ويخفض من تكاليف الا نتاج ويزيد من عوائد الاستثمار التي تتحول بعضها الى دخول لاصحاب المشاريع و البعض الآخر يتحول الى اجور اعلى ويمكن ان ينمو الاستهلاك وتنخفض الاسعار وتنمو العمالة، واحيانا قد تؤثر الانتاجية في العمالة من خلال التطور التكنلوجي وتراكم رأس المال للمستثمرين وتحسين نوعية العمالة التي تهدف الى نمو الانتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل، لكن عادة ماتحصل بعض التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التي تصاحب النمو الاقتصادي تؤدي الى انخفاض

---

(١) طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص ٤٣٩.

(٢) سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسيه تحليليه حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصاديه قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٤٠.

التشغيل مما يؤدي الى توفير فرص عمل جديدة بسبب التوسيع الذي حصل في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى استجابة الا قتصاد الى هذا التغيير، ولما كانت العلاقة بين الائتمان النقدي والبطالة علاقة عكسية لذا يعتمد أثر الائتمان المصرفي في البطالة يعتمد العلاقة المشتركة بين القطاع المصرفي والحكومي، وعليه يعد الائتمان المصرفي عاملاً مهماً في تحفيز المشروعات المتوسطة والصغيرة التي توفر فرص عمل للعاطلين ودعمهم[١].

المطلب الأول

الخلفية التاريخية للعلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة

تشير اغلب الدراسات الاقتصادية الى أنَّ البداية الاولى لظهور المصارف كانت في المملكة البابلية مايقارب(٢٠٠٠)عام قبل الميلاد، اذ تضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الاسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة والتجارة بين المناطق المختلفة، وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الامبراطورية البابلية، فقد اقيم (مصرف انشر) في مدينة اور على موانئ الخليج العربي، وفي بابل انشئ (مصرف نيبتهادن) حيث تخصص بتجارة المعادن النفيسة، ايضاً انشاء(مصرف اجبي) وتخصص بتجارة الرقيق، وطبيعة عمل هذه المصارف يشبه ما تقدمه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض مقابل سعر فائدة، إلا أنَّ قبول هذه الودائع كان يتخذ شكل السلع والمعادن والتحف الثمينة، وكانت هذه العمليات تجري بين المصرف والعملاء عن طريق اجراء العقود امام الشهود او تتم على اساس القسم بين الطرفين، وكانت ايصالات استلام الودائع تستعمل على شكل الواح الطين وهي شبيهه بالشيكات الحالية[٢].

وقد تبلورت أول وظيفة للمصارف من خلال ظهور طبقة من الصاغة في لندن والتجار في جنوة، الذين حازوا ثقة افراد قاموا بإيداع جزء من ثرواتهم على شكل ذهب او اموال نقدية لدى هؤلاء كامانه ووديعة قابلة للاسترداد في اي وقت، وبذلك قام هؤلاء التجار الصاغة بحراسة هذه الودائع مقابل الحصول على اتعاب او اجر من أصحابها، وفي هذه المرحلة كانت الودائع المستردة هي ذاتها ما تم ايداعها اي كانت الودائع كاملة في خصائصها، ومع توسع قيام الافراد بإيداع اموالهم لدى التجار تضخمت هذه الاموال بحيث اختلطت بعضها ببعض بخاصة الودائع النقدية، وهنا بدأت مرحلة جديدة فقد اصبح التجار يقبلون الودائع النقدية على أنْ يقوموا برد قيمتها الاسمية دون الالتزام بردها ذاتها، ومن ثم اصبحت الوديعة الناقصة ركناً مهماً في خصائصها، وقد سمح هذا التغيير للتجار بمقدار من الحرية للتصرف في الودائع الاصلية على أنْ يلتزموا برد

---

(١) منظمة العمل العربية، المصدر السابق، ص ٢١.

(٢) هيل عجمي جميل الجنابي، و رمزي ياسين ارسلان، المصدر السابق، ص ١٠٣.

قيمتها ألاسميه، وفي هذه المرحلة لاحظ التجار وجود جانب كبير من الودائع خاملة اي لا يتم تحريكها لمدة زمنية طويلة.

ووجود هذه الظاهرة واستمرارها شجع التجار على إقراض الودائع الخاملة مقابل الحصول على معدل فائدة مرتفع، وهذه الفائدة التي حصل عليها المتصرفون في المال المودع لديهم بصفتها امانه شجعهم على السعي لجذب المزيد من الودائع، وبدلا من تقاضي الاجر لحراسة الأموال قاموا بإغراء المودعين لزيادة ودائعهم مقابل دفع فائدة عالية على هذه الودائع ومن ثم ظهرت مرحلة اخرى جديدة قام فيها هؤلاء التجار بالتخصص في التعامل بهذه الأموال وفي مرحلة لاحقة استند هؤلاء التجار الى الثقة الكبيرة التي اكتسبوها من سرعة الوفاء بالتزاماتهم وضخامة حجم الأموال التي يتعاملون فيها، وقاموا بعمليات اقراض للمتعاملين معهم بخلق التزامات جديدة عليهم مع احتفاظهم بجزء بسيط من الودائع الحقيقية كاحتياطي لتلبية طلبات السحب من الودائع عند الطلب، وفي هذه المرحلة جمع التجار بين وظيفتين هما (قبول الودائع والإقراض معا)، ثم تطورت هذه الاعمال وظهرت أشكال عديدة من التعامل المصرفي حتى وصلت الى ما نعرفه في الوقت الحاضر من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان[1].

اما التاريخ الحديث للنشاط المصرفي فقد بدأ بقبول الودائع من خلال مؤسسات عرفت بمصارف الودائع او المصارف التجارية، وبسبب اعتماد هذه المصارف على الودائع التي تمثل أموال الاخرين الى جانب كونها مؤسسات تجارية تسعى الى تحقيق الربح ، فإنّ الصيرفة التجارية هي أولى عمليات النشاط المصرفي التي انبثقت في خضم الاحداث الاقتصادية التاريخية التي كانت تركز على تحقيق الربح من خلال منح الائتمان دون الاهتمام بنسبة الاحتياطي الضرورية للتحصن من الازمات المالية الطارئة فضلا عن الحرية التي يتمتع بها المودعون في سحب إيداعاتهم متى ما شاءوا مما ولد الحاجة الى ضرورة وجود مصرف مركزي يحتفظ باحتياطات نقدية توظيف لمعالجة الازمات التي قد تحدث في عمل النشاط المصرفي[2]، وعند متابعة التطور التاريخي لنشوء المصارف تجدر بنا الاشارة هنا الى أنَّ فكرة نشوء مصرف تجاري تبلورت بوضوح في ايطاليا، فقد انشئ أول مصرف في البندقية الايطالية باسم (بيازا) في عام (١١٥٧)م، ثم في عام(١٤٠١)م في برشلونة ثم في عام (١٤٠٨)م في (جنوا) وفي (فينيسيا) (١٥٨٧) م و في ميلانو في عام (١٥٩٣)م ثم توالى بعد ذلك ظهور المصارف فظهر مصرف امستردام في عام (١٦٠٩)م وكان الغرض الاساس منه حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب موقع الى حساب مودي اخر والتعامل في العملات وإجراء المقاصة

---

(1) محمد احمد السريتي، و محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى ٢٠١٠، ص ١٤.

(2) زياد جواد لفتة الفيصل، المصدر السابق، ص ٧-٨.

بين السحوبات التجارية ومصرف انجلترا في عام (١٦٩٥)م ومصرف فرنسا في عام (١٨٠٠)م، اذ منح مصرف انجلترا الحق بقبول الودائع والتعامل بالكمبيالات وإصدار النقود المصرفية ومنح القروض وتبع ذلك انتشار المصارف في مختلف دول العالم[١]. والمصارف هي مؤسسات مالية تسعى الى دعم البيئة الاقتصادية في بلد محدد، لذلك تكون هذه المصارف مملوكة للدولة وتخضع للقوانين والأنظمة الحكومية مع رقابة البنك المركزي ويكون هدفها الاول والأخير هو الربح فهي مؤسسات تجارية ربحية[٢].

تعد المصارف الحكومية الممول الاساس للطلب المتزايد على الائتمان وهناك مصارف حكومية تتخصص في منح ائتمان محدد يطلق عليها (المصارف المتخصصة) مثل (المصارف العقارية و الزراعية و الصناعية) تخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي، و تعمل ايضاً بقبول الايداع ومنح الائتمان المخصص وبأسعار فائدة وتقدم مجموعه كبيرة من الخدمات المصرفية الحكومية [٣].

اما الوظائف الاساسية التي تؤديها فهي تختلف عن الوظائف التي تقدمها المصارف التجارية من حيث:

أ- تجميع المدخرات من صغار المودعين والجمهور، وتحت اشراف البنك المركزي، وطبقاً لقواعد ومحددات مصرفية معلنة ومعروفة.

ب- العمل على توظيف الاموال التي تجمعها في المجالات الاقتصادية المختلفة بهدف تحقيق الربحية الجيدة على مستوى المصرف وعلى المستوى القومي.

ت- خلق التوازن بين الاجال المختلفة لاستحقاقات العملاء(الشهرية، الربع السنوية اوالسنوية) وبين الاجال المختلفة للاستثمارات التي تم فيها توظيف اموال المودعين، وهذا التوازن من شانه أنْ يحقق السيولة المطلوبة للمصارف وقت طلب سحب الوديعة او الحساب الجاري.

ث- ادارة الاخطار المترتبة على توظيف الاموال في الاستثمارات المختلفة، ويتطلب ذلك من الجهاز المصرفي (لكي لا يفقد العملاء او المودعين) العمل على تقليل الاخطار عن طريق الابتعاد عن التوظيف غير الجيد لهذه الاموال في مشروعات ذات معدل اداء منخفض او غير مربح[٤]. وتستعمل الدولة هذه المصارف لتحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق (آلية اقراض السوق) عند رغبة الدولة المتمثلة بالجهاز المصرفي والبنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة في تحفيز النمو الاقتصادي في قطاع محدد فالدولة لا تستطيع اقراض المواطنين مباشرة، اذ يتم الاقراض من التحويل من المدخرات

---

(١) رشا العصار، ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص٦٣.

(٢) GORMEZ, Yuksel, et al. Banking in Turkey: history and evolution. ٢٠٠٨,p١٨.

(٣)MUSTAFA, Omer Allagabo Omer. History of Banking in Sudan (Conventional and Islamic): A Critical Review (١٩٠٣-٢٠١٩).p٣٣.

(٤) Blinder,Alans and joseph stiglitz,Mon,credit, constrains,and Economic Activity ,American, Economic Review,No.٧٣May, ١٩٨٣,p:٧٣.

الحكومية الى المواطنين عن طريق المصارف الحكومية، فإذا كان رغبة الدولة في تحفيز قطاع الاسكان سوف تعمل على تحويل جزء من مدخراتها او الفوائض التي لديها الى المواطنين عن طريف المصارف العقارية مما سيساهم في تمويل انشطة البناء والتشييد والإسهام بدعم الهياكل والبنى للعقارات الاقتصادية المختلفة وتقدم هذه المصارف قروضها وتسهيلاتها الى المواطنين بهدف انشاء الدور والمساكن والعمارات وغيرها وغالبا ما تقدم قروضها لأمد طويل يتجاوز العشر سنوات، ومن ثم ستوسع عملية البناء وهذا سينعكس على تشغيل الايد العاملة وتخفيض البطالة[١].

اما اذا كانت رغبة الحكومة في تنمية القطاع الصناعي، فستعمل ايضاً على تحويل ايضاً جزء من مدخراتها الى المواطنين التجاريين او الرأسماليين او المستثمرين عن طريق المصارف الصناعية، اذ يساعد قطاع الصناعة السوق على خلق فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان على جميع المستويات العلمية والتقنية، مقرونه بشروط رهن بسيط وبأسعار فائدة منخفضة ومن ثم ستحفز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القضاء على مشكلة البطالة اذ ما تم توجيه الائتمان نحو القنوات الصحيحة[٢].

بينما اذا كان رغبة الحكومة في تنشيط القطاع الزراعي سوف تعمل على تحول جزء من مدخراتها الى المصارف الزراعية وتمنح تمويلاً باشكاله كافه للتنمية القطاع الزراعي وهذا ما يخفف من حدتها من خلال تنشيط فاعلية هذا القطاع بشقية النباتي والحيواني، وذلك يمكن أنْ يستوعب اعداداً كبيرةً من الايدي العاملة عن طريق استغلال المساحات الزراعية لاسيما ان معظم العمليات الزراعية تنفذ عن طريق الايدي العاملة مما يساهم في معالجة ظاهرة البطالة، وللاستثمار الزراعي دور اجتماعي، فضلا عن دوره ألاقتصادي، فهو يسهام في انتاج السلع الضرورية، وتهيئة المواد الاولية للصناعة وتشغيل الايدي العاملة فضلا عن دورة المهم في عملية التنمية الاقتصادية بسبب طبيعة الارتباط بينه وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى كـ(الصناعة والتجارة)، وهذه يمكن ان تسهام في تحسين اوضاع القطاع الزراعي بعامه وتخفيف البطالة بخاصة[٣]، ولعل افضل الامثلة على اهمية التمويل المصرفي في تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة هو مصرف (غرامين) للفقراء

---

(١) ظريفة سلايمية، واقع قطاع السكن في الجزائر واستراتيجيات تمويله ، مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير رسالة غير منشورة، في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود ومؤسسات مالية، ٢٠١٦، ص٣٩.

(٢) TRABULSI, Hussein, et al. Industrial Development and Combating Unemployment in Arab Countries. International Business Research, ٢٠١٩, ١٢.٩: ٤٣-٥١,p٤٤.

(٣) KARARACH, George; HANSON, Kobena T.; LÉAUTIER, Frannie A. Regional integration policies to support job creation for Africa's burgeoning youth population. World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, ٢٠١١.p١٩٥.

الذي اسسه البروفسور (محمد يونس) في عام(١٩٨٣) في (بنغلادش) ليكون اول مصرف في العالم للفقراء لتحسين مستويات المعيشة في صورة قروض بدون ضمانات[١].

المطلب الثاني

الائتمان المصرفي كخيار للتقليل من نسبة البطالة

تتمثل أهمية الائتمان المصرفي في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وزيادة قوتها الشرائية للأفراد مما يرفع المستوى المعاشي عن طريق التوسع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، ويخفض من حجم البطالة حيث إنَّ التسهيلات المالية تساهم في زيادة العرض النقدي لدى الجمهور وإنَّ العلاقة بين عرض النقد والبطالة علاقة عكسية لذا فإنَّ أثر الائتمان المصرفي على البطالة يعتمد على حجم وقدرة الائتمان على تنمية المجتمع . فإنَّ الائتمان المصرفي الائتمان المصرفي اما أنْ يكون استعماله للتوسع او لإنشاء استثمارات جديدة أو إنه ينفق في جوانب غير منتجة كما في حالة القروض التي يحصل عليها الافراد لإنفاقها في اشباع حاجاتهم، لذا فإنَّ ظهور تأثير الائتمان المصرفي في حجم البطالة يعتمد إلى حد كبير على مدى فاعلية الصناعة المصرفية في التنمية الاجتماعية، وهناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة، حيث إنَّ السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقارنة تفترض على اساسها أنَّ البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا بالنمو وعليه فإن أي زيادة في معدلات النمو لابد أنَّ تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، ويمكن اظهار علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط الاتي، ارتفاع معدل النمو وارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض معدل البطالة[٢].

إنَّ تحديد نسب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تعتمد على السياسة الاقتصادية المعتمدة ، فقد اعتمد كينز في تحليله على سياسه الانعاش عن طريق الطلب، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، فهم ينطلقون من أنَّ البطالة سوف تنخفض تلقائيا، اذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي، في حين الاتجاه الاخر يركز على العرض من خلال دعم ربحيه ومردودية المشروعات[٣]، وقد درست العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبيا في معظم دول العالم اعتماداً على ما يعرف بقانون (OKUN)، نسبة الى العالم (okun) الذي وضح من خلال البحث التي اجراها في عام (١٩٦٢) العلاقة الوثيقة ما بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة حيث يعد قانون (okun) الحجر الاساس في الاقتصاد الكلي من خلال استعماله العلمي للعلاقة

---

(١) محمد يونس، بنك الفقراء، ترجمة عالية عبد الحميد عارف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٧٢.

(٢) سليم عقون، المصدر السابق، ص٤٠.

(٣) خال واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الحادية عشر، ٢٠١٤، ص٣٨٣.

بين التغير الذي يحصل في نمو الناتج والبطالة وقدم(okun) هذه العلاقة من خلال دراسته التي اصبحت مرتبطة باسمه اذ إنَّه يهدف الى تطوير اطار جديد للعلاقة بين البطالة والناتج ونجح (okun) في ذلك من خلال دراسته للاقتصاد في الولايات المتحدة وبين أنَّ هناك علاقه عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو والناتج المحلي الاجمالي والتغير في معدل البطالة، وقد نجح (اوكن) في بيان أنَّ هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي، وأنَّ للائتمان المصرفي ابعاداً كثيرة فمنه من يؤثر في البطالة وفيه منْ لا يؤثر في البطالة[١]، وأي تغيير في الإنتاج والعمل سوف يؤثر في الانتاجية كثيراً وبعمق لآنْ نمو الانتاجية يزيد من الدخل ويخفض من تكاليف الانتاج احياناً ويزيد من عوائد الاستثمار التي تتحول بعضها الى دخول لأصحاب المشروعات وبعضا الاخر يتحول الى أجور أعلى ويمكن أنْ ينمو الاستهلاك وتنخفض الأسعار وتنمو العمالة، قد تؤثر الإنتاجية في العمالة احياناً منْ خلال التطور التكنلوجي وتراكم رأس المال للمستثمرين وتحسين نوعية العمالة التي تهدف الى نمو الانتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل[٢].

المطلب الثالث

العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي والبطالة

يبين الاتجاة العام العلاقة بين النمو اقتصادي والبطالة وكيف أنَّ هناك ارتباطاً كبيراً بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، كما أنَّ السياسات الموجهة لتخفيف معدلات البطالة تنطلق من مقاربة تفرض أنَّ البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنمو فكل زيادة في معدلات النمو لابد أنَّ تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط الاتي[٣]:

ارتفاع معدل النمو ←ارتفاع نسب التشغيل ←انخفاض معدل البطالة

إن الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمعالجة البطالة تتضمن تغير عرض النقود، ففي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تلجأ السلطات النقدية الى زيادة عرض النقود، مما يترتب عليها انخفاض سعر الفائدة حيث إنَّ سعر الفائدة يشكل جزءاً كبيراً من تكاليف الاستثمار، وخفض تكلفة الاستثمار يؤدي الى زيادة الاستثمار اي زيادة الانتاج ومن ثم زيادة معدل النشغيل وانخفاض معدل البطالة[٤]، فقد تعمل الدولة على تمويل الاستثمارات الضرورية لمعالجة ظاهرة البطالة من خلال برنامج انكماشي يؤدي الى تخفيض الانفاق الاستهلاكي المحلي على السلع المستوردة مع تعبئة الفائض الاقتصادي، وتحفيز الادخار

---

(١) منظمة العمل العربية سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢) World employment Report (٢٠٠٤-٢٠٠٥) employment productivity and poverty reduction ، Geneva، ILO، ٢٠٠٥،p٨١،ISBN: ٩٢-٢-١١٤٨١٣٠ .

(٣) سليم عقون، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٤) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة، جامعة بغداد، العراق، الطبعة الاولى،١٩٨٩، ص٦١٨.

المحلي نحو الاستثمار، وهذه الامور لا تتم الا في حالة وجود ئعبة من النظام السياسي للدولة حول تحقيق اهداف وطنية من جهة، واقتناعات جماهيرية حقيقية بحالة من الاستقرار السياسي الذي يدعم موقف النظام القائم بذلك من جهة اخرى[١]. ولزيادة أهمية المصارف في الاقتصاد يجب على الدولة توفير الائتمان المصرفي من خلال السياسة التي تتبعها إذا كانت توسعية مما يساهم في التأثير بالنمو الاقتصادي، أي يجب عليها تقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين(المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) وعن طريق ذلك سيحصل تقدماً واضحاً في النمو الاقتصادي، وتتمثل السياسة التوسعية بزيادة احتياطي المصارف التجارية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين، اي يزيد من الاستثمارات، مما يجعل الاقتصاد الوطني متجها نحو النمو الاقتصادي، وقيام الدولة بتقديم القروض الاستهلاكية من خلال المصارف التجارية لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية ، فبسبب إنخفاض دخولهم لا يستطيعون تلبيتها وهذا الإجراء يزيد من الطلب في السوق على تلك السلع مما يزيد من إنتاج تلك السلع الاستهلاكية لسد الطلب الإستهلاكي مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بنظر الإعتبار أنْ يكون الجهاز الانتاجي مرناً أي يزيد منْ الانتاج بزيادة الطلب عليه [٢].

(١) ابراهيم سعد الدين عبدالله، وابراهيم العيسوي، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، من بحوث ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٨٥.

(٢) Sergeant،k. the role of commercial Banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the caribbenn: Aperspective Form the royal bank of Trinidad and Tobago ، ٢٠٠١،p٢

الفصل الثاني

تحليل واقع الائتمان المصرفي والبطالة في العراق

للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المبحث الاول: الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المبحث الثاني: مشكلة البطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المبحث الثالث: تحليل اثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المبحث الاول

واقع الائتمان المصرفي في العراق

المطلب الاول: السياسة الائتمانية في العراق

يعاني القطاع المصرفي من مجموعة من المشكلات والاختلالات ورثت من النظام السابق، اي تقريبا منذ سنة (١٩٨٠) الى أنْ ظهرت بوادر الاصلاح المصرفي، فقد شهدت المصارف العراقية تغييرات مهمة بعد عام(٢٠٠٣) نتيجة التغيير السياسي والإتجاه باقتصاد العراق لآلية السوق، ويعد إصدار قانون البنك المركزي العراقي ذو العدد (٥٦) للعام (٢٠٠٤) من اهم المتغيرات المصرفية، ويتلخص هذا القانون بجعل البنك المركزي العراقي مستقلاً تماماً وعدم تدخل الحكومة فيه وبسياسته النقدية [١]، وأنَّهاء هيمنة السياسة المالية المتمثلة بوزارة المالية العراقية من خلال تدخلها في قرارات السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، وكذلك إصدار قانون الدين العام والخاص و بيع وشراء الأوراق المالية بحسب آلية السوق، وإصدار قانون المصارف العراقية عدد(٩٤) للعام(٢٠٠٤) لتحقيق نظام مصرفي حديث وفق المعايير الدولية، واستمرت جهود البنك المركزي العراقي بالتشريعات المالية والرقابية وتقوية النظام المالي في العراق منها:_إلزام المصارف التجارية بزيادة رؤوس الأموال وملائمتها بما يتناسب مع المعايير الدولية، وإصدار التعليمات في تدفق رؤوس الأموال الاجنبية الى البلد. وأخيراً تنويع الخدمات المصرفية والسماح للمصارف بإستيراد العملة الأجنبية بموجب موافقة البنك المركزي العراقي، واهم ما تمخضت عنه تلك القوانين هو الاتي[٢]:

١- تحرير القطاع المالي بخاصة سعر الفائدة اذ تخلى البنك المركزي عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها.

٢- فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق سواء كانت على شكل فروع ام شركات مستقلة ام مشاركات مع المصارف الاهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار.

٣- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القانونية على اساس ما يسمى (Rulebase) الى الرقابة الوقائية التلقائية (prudential) التي استطاع البنك المركزي العراقي من خلالها فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقا بعيداً عن الاجراءات الادارية الرقابية القسرية، وهو الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل بمرونة وكفاءة.

---

[١] فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى قرن الثالث بعد الميلاد، مطبعة الرفاه، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص١١٩ .

[٢]) حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، المجلد٩، العدد ٣٢، ٢٠١٥ :ص ٧١.

٤- اطلاق حرية التحويل الخارجي دون قيد او شرط وهذا ما ينسجم مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان الدفوعات باستثناء ما يتعلق بقانون مكافحة غسيل الاموال واموال الجريمة والارهاب في العراق.

٥- تحديث نظام المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS) الذي يعني نظام التسوية الاجمالية الانية(Real Time Gross settlement) وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد نصف ترليون دينار عراقي يومياً باكثر من (١٠٠) معاملة علماً أنَّ هذا النظام يقلل من عمل اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب.

٦- اصدار التعليمات التنظيمية التي تمكن المصارف من تنوع عملياتها خارج الميزانية العامة بما يحقق تنافسية عالية وحصولها على الموارد باجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى عمليات ما تسمى بـ(Fees base).

٧- ادخال البنك المركزي العراقي نظام التصنيف الائتماني(CAMEL)* كبديل عن اظهار المراكز المالية المتمثلة بحجم الموجودات لما يحققه الاخير من نوافذ غير محبذة تؤدي كثيرا الى المخاطر النظامية[١].

اذ يتمتع البنك المركزي العراقي دون غيره بسلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة كافه لترخيص وتنظيم اعمال المصارف وكذلك الاشراف عليها وعلى فروعها لجعلها تمتثل جميعها لإحكام هذا القانون والقانون المصرفي، وله حق في سلطة المعاينة خارج مقر المصرف والفروع التابعة له وسلطة فحص وتفتيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في موقع عملهم وبالطريقة التي يختارها البنك المركزي العراقي والوقت الذي يختاره، ايضاً للمصرف المركزي الحق دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة له بتقديم المعلومات التي تتعلق بشؤون المصرف والفروع التابعة له وعملائه التي يحتاجها البنك المركزي العراقي، وكذلك للمصرف المركزي سلطة القيام بعمل تصحيحي طبقاً لما ينص عليه هذا القانون والقانون المصرفي من اجل تطبيق هذه القوانين من قبل الهيئات المرخصة والفروع التابعة لها وامتثالها لأي لوائح تنظيمية او معايير

(*) ملاءة رأس المال (Capital Adequacy).
نوعية الاصول (Assets Quality).
الادارة (Management).
العوائد (Earnings).
السيولة (Liquidity).

(١) سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي التاسع، ٢٠١٢، ص٣.

وارشادات وتوجيهات قد أصدرها البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بتنفيذه لمثل هذه القوانين ولا يكون لأي اجراء تتخذه أي جهة تابعة للحكومة غير البنك المركزي العراقي بما يتعلق بتنظيم القروض والاعتماد الخاص بالمصارف على أي صفة قانونية[١].

وبالرغم من الجهود المبذولة من السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) لدعم الجهاز المصرفي العراقي الا أنَّه ما يزال يعاني من الكثير من أوجه التخلف والقصور التي تضعف من إمكانية النهوض في هذا القطاع، ومواكبة النظم المصرفية العربية والدولية، واخذ دوره بالتنمية والاستقرار المالي والاقتصادي ومن اهم هذه المشكلات والاختلالات هي (انخفاض الوعي المصرفي، وضعف الاستقرار الامني والاقتصادي، و انخفاض نسبة الكثافة المصرفية، وترهل الهيكل الاداري في اغلب المصارف خاصة الحكومية، وقلة الخبرات والكوادر الفنية والإدارية الكفوءة)[٢].

المطلب الثاني: نبذة تأريخية عن الجهاز المصرفي العراقي

اولاً- الجهاز المصرفي (النشأة – التطورات):

تم انشاء اول مصرف في العراق في القرن التاسع عشر في عام (١٨٩٠) اذ كان تابع للمصرف العثماني البريطاني الاصل وذلك لتمويل التجارة للشركات الاجنبية في الخارج ثم تم افتتاح فروع في العراق لتلك المصارف الاجنبية، ففي عام(١٩١٨) افتتح فرع المصرف الشرقي في بغداد لغرض تقديم التسهيلات المصرفية للجيش البريطاني ابان فترة الانتداب على العراق[٣]. ثم قامت الحكومة بانشاء اول مصرف وطني وتمثل بالمصرف(الزراعي والصناعي) في عام (١٩٣٥) الذي تم شطره فيما بعد الى مصرفين مستقلين هما: (المصرف الزراعي) و (المصرف الصناعي) بموجب القوانين عدد (١٢) و(١٨) للعام (١٩٤٠) وهما من اوائل المصارف الاختصاصية في العراق حيث باشرا عملهما فعليا فيً عام (١٩٤٧)، ثم تم انشاء مصرف(الرافدين) بموجب القانون عدد (٣٣) للعام(١٩٤١)[٤]، وهو اول مصرف تجاري وطني يقوم بالمعاملات المصرفية التجارية بانواعها كافه داخل العراق وخارجه الذي باشر بالعمل براس مال قدره عند الانشاء(٥٠٠) الف دينار عراقي ثم تزايد تدريجيا الى أنَّ وصل الى (٥ ملايين) دينار ثم وصل الى

---

(١) اتحاد المصارف العربية ، القطاع المصرفي العراقي ، http://uabonline.org .

(٢) كوثر محمد دهيم، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة الكوت ، للعلوم الاقتصادية ألإدارية، جامعة الكوت، العدد ٢٤ ، ٢٠١٦ ، ص١١ .

(٣) رائد عبد الخالق العبيدي، وخالد احمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص ١١١.

(٤) جودت جعفر خطاب، اعادة هيكلية المصارف دراسة تطبيقية، دار دجلة ناشرون موزعون، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩، ص ٢١.

(١٠ مليون) دينار، اذ يعد بداية التحرك نحو تطوير التشريعات المصرفية والمالية[١]، وخلال هذه المرحلة انشئ المصرف الوطني العراقي في عام(١٩٤٦) بموجب القانون عدد (٤٣) لغرض تنظيم نشاط الصيرفة المركزية، وقد باشر هذا المصرف اعمالة في عام(١٩٤٨).

وخلال عام (١٩٥٢) كلف الخبير الاقتصادي (Carl١versen) من قبل المصرف الوطني من اجل اعداد برنامج عن عمل السياسة النقدية في البلد، وقدم الخبير عدد من المقترحات عبر كتابه الموسوم(تقرير حول السياسة النقدية في العراق) حمل مجموعتين من المقترحات منها الغاء قانون المصرف الوطني عدد(٤٣) للعام(١٩٤٦) وتشريع قانون جديد هو قانون البنك المركزي العراقي عدد (٧٢) للعام (١٩٥٦) وتم زيادة رأسماله الى (١٥) مليون دينار[٢]، واخذ عدة ادوار اهما دوره في إصدار العملة ومراقبة التمويل الخارجي والمحافظة على حسابات الحكومة وغيرها من المهام[٣]، ويعد انشاء البنك المركزي العراقي نقطة تحول مهمة في النظام النقدي في العراق اذ اصبح للبلد وللمرة الاولى مؤسسة وطنية للإصدار النقدي تتمكن من رسم السياسة النقدية الخاصة به، وتم اصدار قانون عدد (١٠٠) للعام(١٩٦٤) الخاص بتأميم المصارف لغرض ادارتها وتنظيم توجه الائتمان المصرفي فبموجب هذا القانون تم دمج المصارف التجارية في العراق الى اربعة مصارف تمثلت بكل من(مصرف الرافدين – بنك بغداد – بنك الاعتماد العراقي – البنك التجاري العراقي) وفي عام (١٩٧٦) تم إصدار قانون المصرف التجاري والذي يقضي بأن تكون كل من هذه المصارف مستقلة إداريا وماليا و ذات شخصية معنوية ، ثم تم إجراء تعديل على القانون السابق للعام (١٩٧٠) ينص على دمج المصارف وبذلك أصبح لدينا مصرفان هما مصرف الرافدين والبنك التجاري العراقي وفي عام (١٩٧٤) تم دمجهما في مصرف واحد ليصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق، ثم بعد ذلك تم فصلهما الى مصرف الرشيد و مصرف الرافدين عام (١٩٨٨) بهدف تحفيز المصارف على المنافسة بينهما وتقليل الأعباء الملقاة على مصرف الرافدين من حيث إدارته للموجودات و بهدف إعطاء القطاع الخاص دورا في التنمية الاقتصادية فقد تم السماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف بعد ان كان إنشاء المصارف حكرا على القطاع العام فقد أصبح في العراق من عام (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)(٧٦) مصرفاً، فبالرغم من مواجهة العالم لفيروس(C٠VID-١٩) بعامة والعراق بخاصة ألا أنَّ ذلك لم يمنع من التوسع في

(١) فلاح حسن ثويني، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(٢) عبدالحسين جليل عبد الحسن الغالبي، وكاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود والبنوك، النجف، العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٦ ، ص١٩٦.

(٣) صادق راشد الشمري ، دار العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٤: ص ١٢٨.

منح الرخص لمصارف جديدة، اذ اصبح عدد المصارف العامة (٧٦) مصرفاً، منها (٧) مصارف حكومية، تتضمن (٣) مصارف تجارية و(٣) مصارف متخصصة ومصرفاً اسلامياً في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (٦٩) مصرف، وتتضمن (٢٧) مصرفاً اسلامياً محلياً و(٢٤) مصرفاً تجارياً محلياً و(١٦) مصرفاً تجارياً اجنبياً و مصرفين اسلاميين اجنبيين، وعلى النحو المبين في المخطط البياني(١) الاتي، ومن الملاحظ أنَّ الحصة الاكبر من حيث عدد المصارف هي للمصارف الخاصة، اذ بلغت نسبتها تقريباً (٩٠.٧٪) اما المتبقي فهو للمصارف الحكومية (٩.٣٪) اذ تشكل نسبة المصارف التجارية ما يعادل (٥٦.٥٪) تليها المصارف الاسلامية بنسبة(٣٩.٥٪) ثم المصارف المختصة بنسبة (٤٪) من اجمالي المصارف العاملة في العراق[١]:

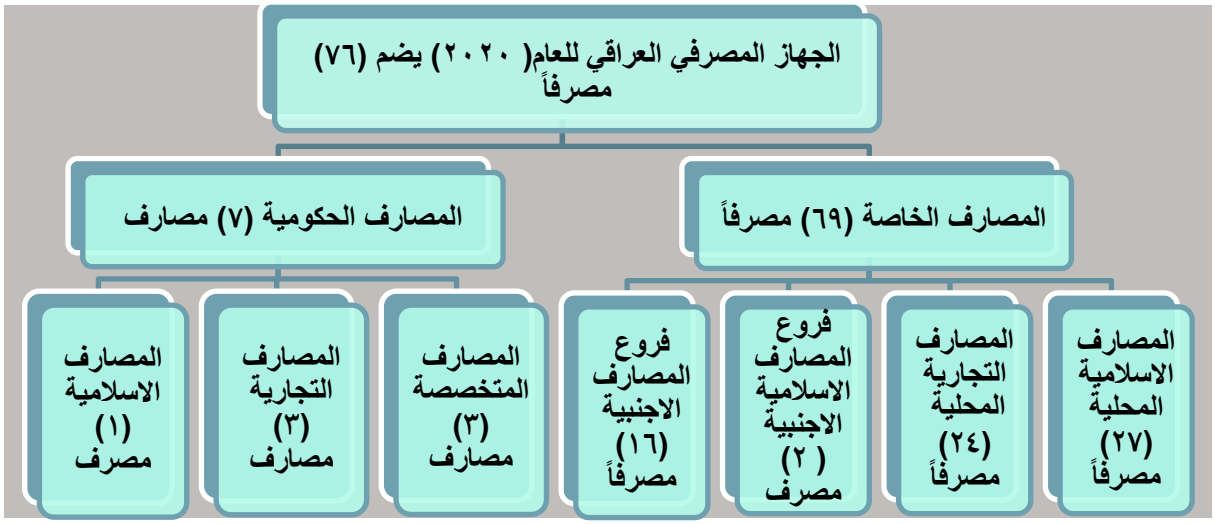

شكل (٣) المصارف في العراق

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٠، ص٣٤ .

ثانياً- تطور رؤوس اموال المصارف العراقية

يعد النمو في راس مال القطاع المصرفي مؤشراً ايجابياً لما له اثر في تعزيز الاستقرار المصرفي فهو يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية، وهذا نلاحظه من بيانات الجدول(١) الاتي:

(١) البنك المركزي العراقي، التقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠ ، ص ٢٧.

الجدول (١) تطور رؤوس اموال وموجودات المصارف التجارية في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)
(مليون دينار)

السنوات	اجمالي راس مال القطاع المصرفي	معدل التغير%	موجودات المصارف
٢٠٠٤	٢٤٣,٦٠٤	-	١٦٥,٣٦٦,٧٦٢
٢٠٠٥	٦٥٨,٧٣١	٢٠٠	٢٠٦,٧٥٦,٩٥٣
٢٠٠٦	٨٩٨,٧١٦	٣٣	٢٥٣,٤٥٣,٦٢٥
٢٠٠٧	١,٢٠٩,٨١٧	٥٠	٢٨٢,١٨٠,٠٨٧
٢٠٠٨	١,٩٢٢,١٢٢	٥٨	٣٠٧,١٩٤,٩٤٧
٢٠٠٩	٢,٤٣٧,٠٦٦	٢٦	٣٣٤,٢٣٦,٩٠٢
٢٠١٠	٢,٩١٤,٨٦٦	٢١	٣٦٣,٤٩٢,٥٩٥
٢٠١١	٤,٠٩٥,١٤٠	٣٨	١٤٣,٨٠٣,٦٠٨
٢٠١٢	٥,٩٠٨,٥٦٧	٤٨	١٩١,٣٥٥,١٦٥
٢٠١٣	٧,٥٩٥,٥١٢	٢٧	٢٠٦,٥٥٤,٠٤٧
٢٠١٤	٩,١٠٥,٧٧٤	٢١	٢٢٦,٨٢١,٨٨١
٢٠١٥	١٠,١٧٢,٣٩٨	١١	٢٢٢,٩٩٨,٥٧٥
٢٠١٦	١١,٨٢٦,٨٨٨	١٧	٢٢١,٣٦٢,٦٦٣
٢٠١٧	١٤,٤٧٤,٤٦٨	٢٢	١٥٦,٦٩١,١٢٩
٢٠١٨	١٥,١٥١,٣٠٦	٥	١٢٣,١٧١,٢٢٦
٢٠١٩	١٥٥٠١٢٧٦	٣	١٣٣٠٨٩٨٠٦
٢٠٢٠	١٦٩٢٨٢٦٤	٩	١٣٨٦٤٢٩٧٧

المصدر : الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لسنوات متفرقة.

يتبين أنَّ اجمالي رأس مال القطاع المصرفي قد شهد ارتفاعاً متواصلا خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، اذ نلاحظ (٢٤٣,٦٠٤) ترليون دينار في عام(٢٠٠٤)، ثم ارتفعت لتسجل(١,٩٢٢,١٢٢) ترليون دينار في عام(٢٠٠٨) وبمعدل نمو قدره (٨٥٠%) مقارنة بالعام(٢٠٠٤)، وترجع هذه الزيادة في رأس مال القطاع المصرفي الى الزيادة المستمره في اعداد المصارف، ففي عام (٢٠٠٨) تم منح اجازة لعدد من المصارف المتمثلة بمصرف (الهدى- التمويل الاسلامي- جيهان- للاستثمار) ومصرف انتركونتيننتال الذي يقع في محافظة اربيل لغرض توسيع نشاط الجهاز المصرفي ونشر عدد من فروع المصارف في مختلف المحافظات في البلد، واستمرت رؤوس اموال المصارفي بالارتفاع حتى بلغت (٤٠٩٥١٤٠) و(٥,٩٠٨,٥٦٧) و(٧,٥٩٥,٥١٢) تريليون دينار للأعوام(٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣)على التوالي نتيجة لتنفيذ المصارف تعليمات البنك المركزي العراقي التي تتمثل بزيادة رؤوس اموال المصارف الى مستويات عالية ورفع ملائتها المالية بما يتناسب مع المعايير الدولية، واستمر راس مال القطاع المصرفي بالزيادة

ليسجل (١٥,١٥١,٣٠٦) ترليون دينار في عام(٢٠١٨)[١]. وهكذا استمر راس مال القطاع المصرفي بالزيادة، اذ سجلت خلال عام (٢٠٢٠)ارتفاعاً بنسبة (٩.٠%) ليسجل مبلغا قدره (١٦٩٢٨٢٦٤) ترليون دينار عراقي مقابل (١٥٥٠١٢٧٦) ترليون دينار عراقي في عام (٢٠١٩)[٢]، والشكل (٤) يوضح لنا تطور اجمالي راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)، أنَّ تحقق النمو في راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠) هو نتيجة لعدة عوامل وهي[٣]:

١- زيادة عدد المصارف الجديدة المحلية والاجنبية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي.

٢- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لتوجهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (٢٥٠) مليار دينار على أنْ يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار في(٢٠١٠/٦/٣٠ ولغاية ٢٠١٣/٦/٣٠)

٣- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن.

٤- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة.

٥- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابياً على حقوق مساهميها.

٦- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات المصرفية للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، اذ يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار راس المال والارباح المتحققة.

٧- زيادة قدرة المصارف العراقية على اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية، اذ إنَّ اغلب العقود المبرمة مع المصارف الاجنبية كان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة مقابل تثبيت الاعتمادات او منح المصارف العراقية الخطوط الأئتمانية القصيرة الاجل ومحدودة.

وتعد هذه الزيادة في رأس مال القطاع المصرفي العراقي من المؤشرات الإيجابية لزيادة الاستقرار المصرفي، وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة المخاطر، وضمان سلامته ومتانته، وتوفير حماية أكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في راس المال ضئيلاً امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق نظراً لارتباط الحدود العليا للاقراض والاستثمار براسمال المصرف واحتياطاته السليمة، اذ إنَّ المشروعات

---

(١) البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادي السنوي للعام(٢٠١٤)، ص٢٨ .

(٢) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٥.

(٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقارير السنوية للاستقرار المالي في(٢٠١٠-٢٠١٣).

التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل في السوق العراقية ولتساهم بفاعليه في تطوير الاقتصاد العراقي.

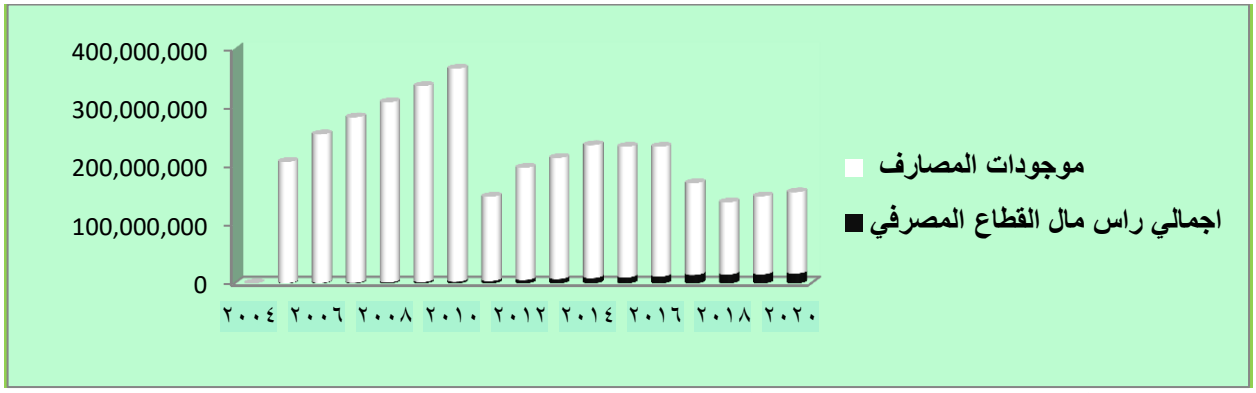

الشكل (٤) تطور اجمالي راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة في(٢٠٠٤ -٢٠٢٠)

المصدر : الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي بحسب بيانات الجدول(١).

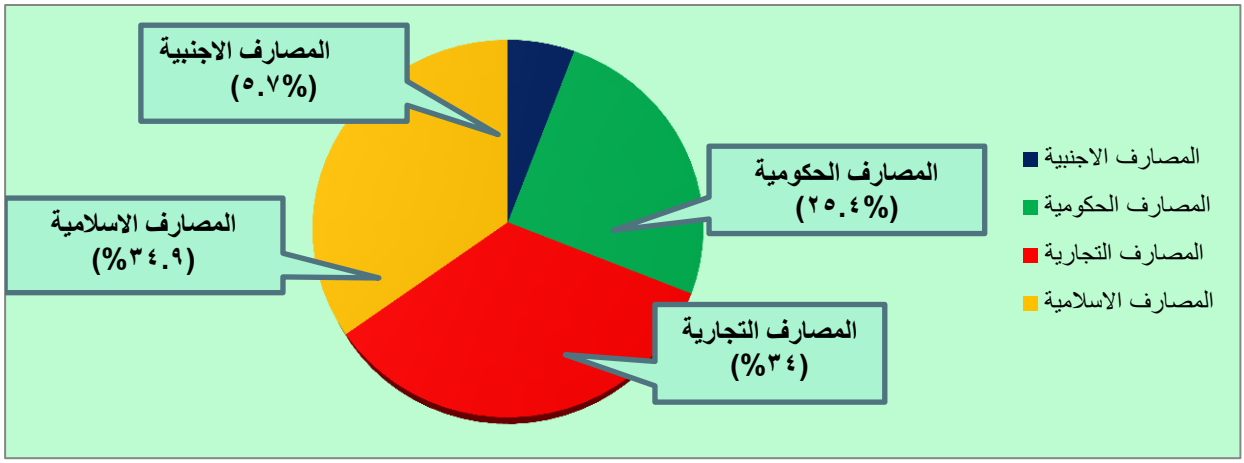

الشكل (٥) الاهمية النسبية لرؤوس اموال المصارف العاملة في العراق للعام (٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٠، ص٣٥.

ثالثاً- تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠):

يبين لنا الجدول (٢) الاتي أنَّ قيمة اجمالي الودائع لدى المصارف العراقية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، اذ ارتفعت قيمتها باستمرار خلال مدة البحث، فبعد أنْ كانت تبلغ ما يقارب(٨٦١٩٨٠٩) مليون دينار في عام(٢٠٠٤) حيث ارتفعت الى ما يقارب (٨٤٩٢٤١٦٨) مليون دينار في العام (٢٠٢٠)، و تلك الزيادات حدثت كنتيجة لارتفاع كل من اعداد المصارف العاملة في العراق، و لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص بنسبة(١٧%) وانخفاض ودائع القطاع العام بنسبة (-٠.٥%) بالرغم من الظروف التي واجهت هذا القطاع بسبب جائحة كورونا، ومع ذلك كانت الودائع بعامة جيدة، اذ تشكل

وداٸع القطاع الخاص (٤٢.٣%) من اجمالي الودائع المصرفية في عام(٢٠٢٠)، بمقدار (٣٦) تريليون دينار في عام(٢٠٢٠) مقارنه بالعام(٢٠١٩)البالغة (٣١) تريليون دينار[١].

الجدول (٢) تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(مليون دينار)

السنوات	اجمالي الودائع	نسبة التغير %
٢٠٠٤	٨٦١٩٨٠٩	_
٢٠٠٥	١٠٧٦٩٩٩٥	٢٤.٩٤
٢٠٠٦	١٦٩٢٨٢٩٥	٥٧.١٨
٢٠٠٧	٢٦١٨٨٩٢٦	٥٤.٧١
٢٠٠٨	٣٤٥٢٤٩٥٩	٣١.٨٣
٢٠٠٩	٣٨٥٨٢٤٧٧	١١.٧٥
٢٠١٠	٤٢٤٦١١٤٠	١٠.٠٥
٢٠١١	٤٩٨٠٢٠٠٠	١٧.٢٩
٢٠١٢	٥٦١٥٠٠٩٤	١٢.٧٥
٢٠١٣	٦٨٨٥٥٤٨٧	٢٢.٦٣
٢٠١٤	٧٤٠٧٣٣٣٦	٧.٥٨
٢٠١٥	٦٤٣٤٤٠٦١	-١٣.١٣
٢٠١٦	٦٢٣٩٨٧٣٣	-٣.٠٢
٢٠١٧	٦٧٠٤٨٦٣١	٧.٤٥
٢٠١٨	٧٦٨٩٣٩٢٧	١٤.٦٨
٢٠١٩	٨٢١٠٦٤٢٥	٦.٧٨
٢٠٢٠	٨٤٩٢٤١٦٨	٣.٤٣

ا- السنوات (٢٠٠٤- ٢٠١٩)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية للسنوات، اعداد متفرقة.

-سنة (٢٠٢٠)، موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

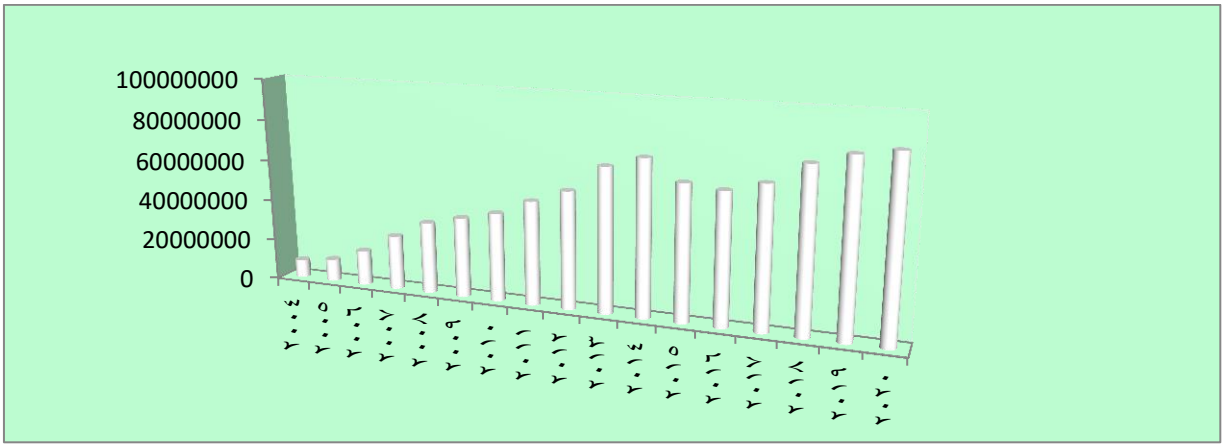

الشكل (٦) تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(٢).

(١) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠، مصدر سابق، ص٣٠.

رابعاً- توزيع الائتمان المصرفي في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠):

نفذت عملية الاصلاح المصرفي في الجهاز المصرفي العراقي بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ وطورت حيث ادت الى زيادة نشاطه ومن هذه الاصلاحات كما ذكرنا الغاء السقوف الائتمانية للمصارف وتحرير سعر الفائدة على ودائع الائتمان مما ادى الى ارتفاع مستوى اداء الجهاز المصرفي في العراق عن طريق زيادة نسبة الودائع المصرفية وحجم الائتمان المصرفي وزيادة نسبة القدرة المالية للمصارف مما ادى الى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وزيادة رأس مالها[1]، ويمكن توضيح توزيع الائتمان المصرفي وبنوعية(الائتمان النقدي والائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، فيما ياتي:

١- التسهيلات الائتمانية المباشرة (الائتمان النقدي) للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠):

ويمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة من(٢٠٠٤ -٢٠٢٠) من خلال ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي، أذ شهدت هذه المرحلة تغييرا جذريا في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية حيث تمنح المصارف التجارية الائتمان النقدي باعتباره قليل المخاطرة وكذلك لتقليل اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان (القصير الاجل) لأنّ المصارف لا ترغب في منح الائتمان لإغراض استثمارية تستمر لمدة طويلة مما يجعلها تتعرض الى المخاطر الائتمانية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الاخرى. ويمكن معرفة التطور الذي حدث في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، اذ تلاحظ من خلال نتائج الجدول (٣) الذي يبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي على القطاعين (العام والخاص) أنَّ إجمالي الائتمان النقدي بلغ (٨٢٤٦٧٣) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) و شكل الائتمان الممنوح الى القطاع العام ما نسبته (٢٥%) من إجمالي الائتمان النقدي في حين شكل القطاع الخاص نسبة (٧٥%).

واستمر الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة ففي عام (٢٠٠٦) بلغ إجمالي الائتمان (٢٦٦٤٨٩٨) مليون دينار مقابل(١٧١٧٤٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وذلك بسبب قيام المصارف بمنح سلف لموظفيها وتقديم القروض السكنية والأستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين، ويذهب اغلب الائتمان المقدم الى القطاع الخاص حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له (١٨٨١٠١٤) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (٧١%) من إجمالي الائتمان في عام (٢٠٠٦) مقابل (٩٥٠٢٨٧) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (٥٥%) في عام

[1] عقيل عبد مهدي ، تحليل مؤشر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠ ، ص ٢٧٠ .

(٢٠٠٥)، في حين بلغ الائتمان المقدم الى القطاع العام في عام (٢٠٠٦) ما يقارب (٧٨٣٨٨٤) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت(٢٩%) مقابل (٧٦٧١٦٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة هي (٤٥%) في عام (٢٠٠٥). كما استمرت المصارف التجارية بنشاطها في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة ويرجع سبب الى ابقاء البنك المركزي على سعر فائدته البالغ (٦%) كجزء من سياسته النقدية التي يمثل احد أهدافها تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف ومن ثم تشجيعها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث شهد العامين (٢٠١٣-٢٠١٤) ارتفاعا ملحوظا في حجم الائتمان إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان النقدي خلال عام (٢٠١٤) (٣٤١٢٣٠٦٧) مليون دينار مقابل (٢٩٩٥٢٠١٢) مليون دينار في عام (٢٠١٣). وسجل الائتمان المقدم للقطاع العام مبلغ (١٦٣٧٧٩٢٦) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٨%) في عام (٢٠١٤) لتبلغ قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام (١٣٠٠٤٤٧٩) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٣%) في عام (٢٠١٣). اما قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقد بلغت (١٧٧٤٥١٤١) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٢%) في عام (٢٠١٤) ولكن كانت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (١٦٩٤٧٥٣٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٧%) لعام (٢٠١٣). واستمر رصيد الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) حيث بلغ رصيده (٣٨٤٨٦٩٤٧-٤٢٠٥٢٥١١-٥١٧٧٧٩٥٢) مليون دينار على التوالي، يرجع سبب الزيادة في حجم الائتمان النقدي إلى سياسة البنك المركزي العراقي مؤخرا وقد ساهمت في قيام المصارف بزيادة الإقراض للمواطنين والمشروعات. كما تضمن الجدول (٣) معدلات النمو السنوية لمجموع الائتمان النقدي خلال مده البحث لتوضيح نسب الزيادة والانخفاض لإجمالي الائتمان النقدي. ولتوضيح التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (القطاع الحكومي ،المؤسسات العامة، القطاع الخاص) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وأنَّ للقطاع الخاص دوراً مهماً وبارزاً اكثر من القطاع العام ولسنوات البحث كافة ومن ثم تأتي الحكومة المركزية اما المؤسسات العامة فقد امتازت بتذبذبها خلال مدة البحث.

الجدول (٣) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(دينار)

السنة	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام (١)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (٢)	اجمالي الائتمان النقدي CC (٣)	معدل النمو السنوي للـCC %	نسبة مساهمة القطاع العام %	نسبة مساهمة القطاع الخاص %
٢٠٠٤	١٤٠٧٠	١٩٠٣٣٦	٢٠٤٤٠٦	٦٢٠٢٦٧	٨٢٤,٦٧٣	_	٢٥	٧٥
٢٠٠٥	١٣٥٧٥٤	٦٣١٤٠٩	٧٦٧١٦٣	٩٥٠٢٨٧	١,٧١٧,٤٥٠	١٠٨.٣	٤٥	٥٥
٢٠٠٦	٢٤٤٤٥	٧٥٩٤٣٩	٧٨٣٨٨٤	١٨٨١٠١٤	٢,٦٦٤,٨٩٨	٥٥.١	٢٩	٧١
٢٠٠٧	١٦٥٩٥	١٠٥٤٩٩٢	١٠٧١٥٨٧	٢٣٨٧٤٣٣	٣,٤٥٩,٠٢٠	٢٩.٨	٣١	٦٩

٢٠٠٨	٣٣٧٧١	٥٧٥٣٨٢	٦٠٩١٥٣	٣٩٧٨٣٠١	٤,٥٨٧,٤٥٤	٣٢.٦	١٣	٨٧
٢٠٠٩	٣٩٩٣٨٩	٦٤٤٥٠٦	١٠٤٣٨٩٥	٤٦٤٦١٦٧	٥,٦٩٠,٠٦٢	٢٤	١٨	٨٢
٢٠١٠	٢٣٠٨٣٨٢	٨٨٦٠٢٢	٣١٩٤٤٠٤	٨٥٢٧١٣١	١١,٧٢١,٥٣٥	١٠٥.٩	٢٧	٧٣
٢٠١١	٧٣٤٩٩٥١	١٦٣٧٨١٧	٨٩٨٧٧٦٨	١١٣٥٦٣٠٨	٢٠,٣٤٤,٠٧٦	٧٣.٥	٤٤	٥٦
٢٠١٢	٧٦٦٨٠٦٣	٦١٢٠٥٢٣	١٣٧٨٨٥٨٦	١٤٦٥٠١٠٢	٢٨,٤٣٨,٦٨٨	٣٩.٨	٤٨	٥٢
٢٠١٣	٦٣٧٧٦٨٤	٦٦٢٦٧٩٥	١٣٠٠٤٤٧٩	١٦٩٤٧٥٣٣	٢٩,٩٥٢,٠١٢	٥.٣	٤٣	٥٧
٢٠١٤	٨٣٦٧٧٠٩	٨٠١٠٢١٧	١٦٣٧٧٩٢٦	١٧٧٤٥١٤١	٣٤,١٢٣,٠٦٧	١٣.٩	٤٨	٥٢
٢٠١٥	١٠٨٧٩٩٠١	٧٨٠٢٧٢٧	١٨٦٨٢٦٢٨	١٨٠٧٠٠٥٨	٣٦,٧٥٢,٦٨٠	٧.٧	٥١	٤٩
٢٠١٦	١١٦١٥٩٦٩	٧٨٣٨١٨٤	١٩٤٥٤١٥٣	١٨١٨٠٩٧٠	٣٧,١٨٠,١٢٣	١.١	٥٢	٤٨
٢٠١٧	١١٢٧٩٢٨١	٧٢٢١٢٥٥	١٨٥٠٠٥٣٦	١٩٤٥٢٢٩٣	٣٧,٩٥٢,٨٢٩	٢.٠٨	٤٩	٥١
٢٠١٨	١٥٥٩٥٣٧٩	٢٦٧٤٢٢٠	١٨٢٦٩٥٩٩	٢٠٢١٦٠٧٣	٣٨,٤٨٦,٩٤٧	١.٤	٤٧	٥٣
٢٠١٩	١٨٣٥٥٤٣٠	٢٦٥٤٨٦٨	٢١٠١٠٢٩٨	٢١٠٤٢٢١٣	٤٢,٠٥٢,٥١١	٩.٢٦	٥٠	٥٠
٢٠٢٠	٢١٢٣٤٠١٠	٢٧١٧٠٧٥	٢٣٩٥١٠٨٥	٢٥٨٦٦٧٠٤	٤٩,٨١٧,٧٣٧	١٨.٤	٤٦	٥٤

المصدر:

- السنوات(٢٠٠٤-٢٠١٩)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، أعداد متفرقة .
- سنة (٢٠٢٠) موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
- تم استخراج الاهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للائتمان المصرفي من خلال المعادلة الاتيه :

(الاهمية النسبية للقطاع لسنة معينة = مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع للسنة÷اجمالي الائتمان النقدي للسنة نفسها)

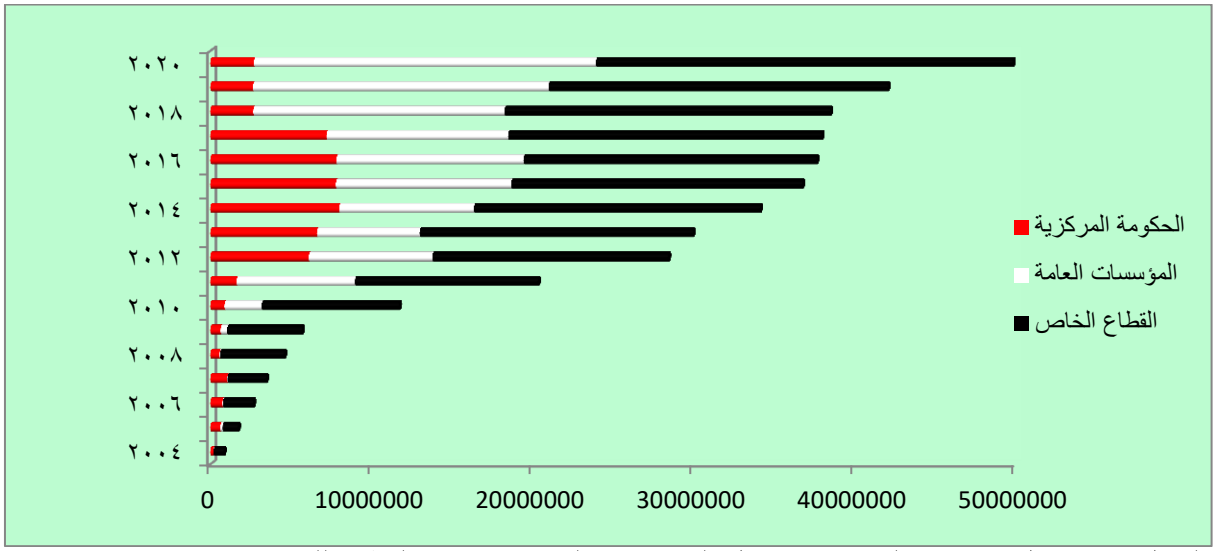

الشكل (٧) هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب القطاع للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(٣).

٢- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة(الائتمان التعهدي) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

نظراً لعدم توافر بيانات الائتمان التعهدي للاعوام السابقة للعام(٢٠٠٩) نتيجة الظروف غير المستقره التي مر بها العراق، لذا سيتم تحليل بيانات التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة من (٢٠٠٩-٢٠٢٠) والواردة في الجدول(٤) ونجد ان مقدار الائتمان لكل من القطاعين العام والخاص قد شهد تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث،

كما يلاحظ أن مجموع الائتمان التعهدي انخفض من (٤٦,٠٧١,٨٤٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٩) الى (٣٩,٧٩٠,٩٠٦) مليون دينار في عام (٢٠١٠) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-١٣.٦٣ %) بسبب تراجع المصارف الحكومية بمنح الائتمان التعهدي نتيجة انعكاس آثار الازمة المالية عام (٢٠٠٨) على مصارف العالم بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص، بينما ارتفع الى (٤٤,١٧٤,١٩٠) مليون دينار في عام (٢٠١٢) ثم ارتفع الى (٥٣,٦٦٧,٠٢٥) مليون دينار في عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢١.٤٩%) بسبب توسع المصارف الحكومية والأهلية في منح الائتمان التعهدي والتمويل من خلال الاعتمادات المستندية لتمويل القطاع التجاري، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بشكل كبير لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما شهد انخفاضاً في السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٩) ليبلغ (٥٠٩٠٨٣٩٣، ٤٠٥٣٣١٥٤، ٣٣٢٨١٦٠٧، ٢٣٠٦١٣٧٨، ٢٥٣٣٦٦٣٣، ٢٥٢٦٩٨٢٢) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها(-٥.١٤ ، -٢٠.٣٨، -١٧.٨٩%، -١٦.٩١ % ، -٨.٣٧ % -٠.٢٦)على التوالي نتيجة تراجع حجم الاستيرادات نتيجة انعكاس التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني منها (ا نهيار أسعار النفط الخام، عجز الموازنة العامة، دخول الارهاب....ألخ). ولقد تم رسم الشكل (٨) لتوضيح الائتمان التعهدي.

الجدول (٤) الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من(٢٠٠٤- ٢٠٢٠).

(دينار)

السنة	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	ائتمان القطاع العام	ائتمان القطاع الخاص	اجمالي الائتمان التعهدي	معدل النمو السنوي لـPC	نسبة مساهمة القطاع العام %	نسبة مساهمة القطاع الخاص%
	١	٢	٣(٢+١)	٤	٥(٤+٣)	٦	٧(٣:٥)	٨(٤:٥)
٢٠٠٩	٢٤٨٠٥٠٨١	٨٥٥٠٧٨٥	٣٣٣٥٥٨٦٦	١٢٧١٥٩٧٩	٤٦٠٧١٨٤٥	_	٧٢	٢٨
٢٠١٠	١٨٨٤٨٠٤٥	٨٥١٧٣٧٩	٢٧٣٦٥٤٢٤	١٢٤٢٥٤٨٢	٣٩٧٩٠٩٠٦	-١٣.٦٣	٦٩	٣١
٢٠١١	٢٠٠٩٥٣٩٩	٩٤٤٢٠٦٧	٢٩٥٣٧٤٦٦	٩٤٩٤٩٩٥	٣٩٠٣٢٤٦١	-١.٩١	٧٦	٢٤

٢٠١٢	١٨٦٩٥٦٣٥	١٢٠٠٥٩١٤	٣٠٧٠١٥٤٩	١٣٤٧٢٦٤١	٤٤١٧٤١٩٠	١٣.١٧	٧٠	٣٠
٢٠١٣	٢٣٠٣٦٥٩٧	١٥٣٢٠٨٢٥	٣٨٣٥٧٤٢٢	١٥٣٠٩٦٠٣	٥٣٦٦٧٠٥٢	٢١.٤٩	٧١	٢٩
٢٠١٤	٢١٦٨٤٩٨٥	١٤٠٣٩٩١٥	٣٥٧٢٤٩٠٠	١٥١٨٣٤٩٣	٥٠٩٠٨٣٩٣	-٥.١٤	٧٠	٣٠
٢٠١٥	١٥٤٨٣٩٠٩	١٠٨٩٨٨٣٩	٢٦٣٨٢٧٤٨	١٤١٥٠٤٠٦	٤٠٥٣٣١٥٤	-٢٠.٣٨	٦٥	٣٥
٢٠١٦	١٢٣٦٦٢٥٢	٧٩٧٦٥٧٣	٢٠٣٤٢٨٢٥	١٢٩٣٨٧٨٢	٣٣٢٨١٦٠٧	-١٧.٨٩	٦١	٤٩
٢٠١٧	٥١٠٤٤٩٢	١٢٤٦٨٦٧٩	١٢٩٨٣١٧١	١٠٠٧٨٢٠٧	٢٣٠٦١٣٧٨	-١٦.٩٢	٥٦	٤٤
٢٠١٨	٤٣٦٨٣٦٠	١١٩٥١٩٧٢	١٦٣٢٠٣٣٢	٩٠١٦٣٠١	٢٥٣٣٦٦٣٣	-٨.٣٧	٦٤	٣٤
٢٠١٩	٤٢٢٣١٤٧	١٢٠٦٤٩٤٣	١٦٢٨٨٠٩٠	٨٩٨١٧٣٢	٢٥٢٦٩٨٢٢	-٠.٢٦	٦٤	٣٤
٢٠٢٠	٤٦٦٤٨٥٩	١١٧٤٠٩٧٩	١٦٤٠٥٨٣٨	٩٠٠٥٢١٩	٢٥٤١١٠٥٧	٠.٥٥	٦٤	٣٤

المصدر:
- السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية ، أعداد متفرقة.
- سنة (٢٠٢٠) موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
- النسب من احتساب الباحث .
ملاحظة بيانات المدة من(٢٠٠٤-٢٠٠٨) غير متوافرة

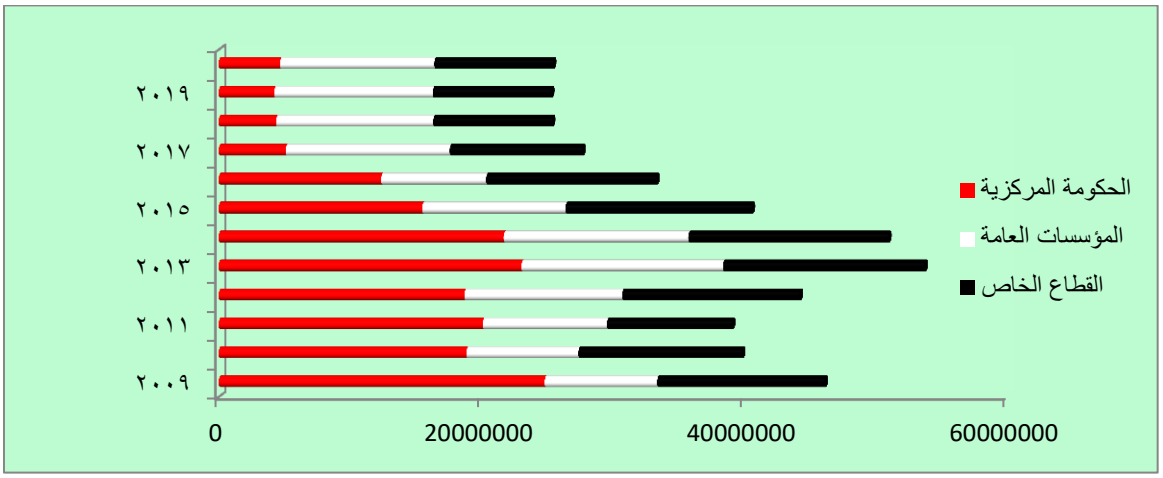

الشكل (٨) الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠).
المصدر : الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٤) وباستعمال البرنامج اكسل.

ومن خلال المقارنة بين الائتمان التعهدي والنقدي خلال هذه المدة نلاحظ أنَّ نسبه الائتمان التعهدي كانت اكبر فيما يتعلق باجمالي الائتمان المصرفي لأن المصارف تفضله ولأنَّها تعده اكثر أماناً من الائتمان النقدي، ويمكن معرفة قيمة الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع من خلال بيانات الجدول(٥) الاتي:

الجدول (٥) تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي (١)	الائتمان التعهدي (٢)	اجمالي الائتمان المصرفي(٣)	نسبة (١)/(٣)%	نسبة (٢)/(٣)%
٢٠٠٤	٨٢٤,٦٧٣	---	٨٢٤,٦٧٣	١٠٠	–
٢٠٠٥	١,٧١٧,٤٥٠	---	١,٧١٧,٤٥٠	١٠٠	–
٢٠٠٦	٢,٦٦٤,٨٩٨	---	٢,٦٦٤,٨٩٨	١٠٠	–
٢٠٠٧	٣,٤٥٩,٠٢٠	---	٣,٤٥٩,٠٢٠	١٠٠	–
٢٠٠٨	٤,٥٨٧,٤٥٤	---	٤,٥٨٧,٤٥٤	١٠٠	–
٢٠٠٩	٥,٦٩٠,٠٦٢	٤٦٠٧١٨٤٥	٥,١٧,٦١,٩٠٧	١١	٨٩
٢٠١٠	١١,٧٢١,٥٣٥	٣٩٧٩٠٩٠٦	٥,١٥,١٢,٤٤١	٢٣	٧٧
٢٠١١	٢٠,٣٤٤,٠٧٦	٣٩٠٣٢٤٦١	٥,٩٣,٧٦,٥٣٧	٣٤	٦٦
٢٠١٢	٢٨,٤٣٨,٦٨٨	٤٤١٧٤١٩٠	٧,٢٦,١٢,٨٧٨	٣٩	٦١
٢٠١٣	٢٩,٩٥٢,٠١٢	٥٣٦٦٧٠٥٢	٨,٣٦,١٩,٠٦٤	٣٦	٦٤
٢٠١٤	٣٤,١٢٣,٠٦٧	٥٠٩٠٨٣٩٣	٨,٥٠,٣١,٤٦٠	٤٠	٦٠
٢٠١٥	٣٦,٧٥٢,٦٨٠	٤٠٥٣٣١٥٤	٧,٧٢,٨٥,٨٣٤	٤٨	٥٢
٢٠١٦	٣٧,١٨٠,١٢٣	٣٣٢٨١٦٠٧	٧,٠٤,٦١,٧٣٠	٥٣	٤٧
٢٠١٧	٣٧,٩٥٢,٨٢٩	٢٣٠٦١٣٧٨	٦,١٠,١٤,٢٠٧	٦٢	٣٨
٢٠١٨	٣٨,٤٨٦,٩٤٧	٢٥٣٣٦٦٣٣	٦,٣٨,٢٣,٥٨٠	٦٠	٤٠
٢٠١٩	٤٢,٠٥٢,٥١١	٢٥٢٦٩٨٢٢	٦,٧٣,٢٢,٣٣٣	٦٢	٣٨
٢٠٢٠	٤٩,٨١٧,٧٣٧	٢٥٤١١٠٥٧	٧,٥٢,٢٨,٧٩٤	٦٦	٣٤

المصدر: الباحث استناداً الى :

- البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لسنوات متفرقة، والحسابات القومية الباب الرابع عشر.
- عدم توافر بيانات السنوات من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نتيجة الظروف غير المستقرة التي مر بها العراق.

اتاحت لنا البيانات السابقة معرفة حجم الائتمان الممنوح للمصارف العراقية حيث أنْ شهد الائتمان المصرفي من عام(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) ارتفاعاً ملحوظاً اذ ارتفعت قيمة اجمالي الائتمان الى أنْ بلغ (٥,١٧,٦١,٩٠٧) مليون دينار عراقي للعام (٢٠٠٩) وحيث جاءت تلك الزيادة نتيجة ارتفاع عدد المصارف العاملة في العراق خلال تلك المدة وتحسن الأوضاع الاقتصادية[١]، ونلاحظ أنَّ حجم الأئتمان المصرفي بدأ

[١] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

بالأرتفاع المستمر حتى بلغ (٨,٥٠,٣١,٤٦٠) مليون دينار في عام(٢٠١٤)، فقد إستحوذ الأئتمان النقدي على (٣٤,١٢٣,٠٦٧) مليون دينار منه وبنسبة (٤٠ %)، في حين بلغ الأئتمان التعهدي (٥٠٩٠٨٣٩٣) مليون دينار اي شكل نسبة (٦٠ %) منه، ومن خلال الجدول (٥) نفسه نجد أنَّ حجم الأئتمان المصرفي بدأ بالانخفاض منذ عام(٢٠١٥) واستمر بالأنخفاض حتى عام(٢٠١٧)، فقد بلغ (٦,١٠,١٤,٢٠٧) مليون دينار اي ما يقارب(٣٧,٩٥٢,٨٢٩) مليون دينار وبنسبة (٦٢ %) للأئتمان النقدي، اما المتبقي من الأئتمان البالغ (٢٣٠٦١٣٧٨) مليون دينار وبنسبة (٣٨ %) فهو للأئتمان التعهدي، وكذلك نرى أنَّ حجم ونسبة مساهمة الأئتمان التعهدي كانت أكبر من حجم ونسبة مساهمة الأئتمان النقدي بالرغم من إستمرار إرتفاع كل منهما خلال السنوات(٢٠٠٩-٢٠١٤)، وذلك بسبب تحسن الظروف السياسية والاقتصادية اولاً، وإرتفاع حجم الأيرادات العامة في تلك السنوات وما ترتب عليه من إرتفاع حجم الأستيرادات ثانياً والذي تطلّب إرتفاع حجم الأئتمان المصرفي بخاصه. الأئتمان التعهدي المرتبط بعملية الأستيراد من خلال فتح الأعتمادات المستندية وخطابات الضمان اللازمة لتغطية هذه العملية، اما في السنوات المتبقية من مدة البحث(٢٠١٥-٢٠٢٠) فنلاحظ أنّ حجم ونسبة مساهمة الأئتمان النقدي كان يفوق حجم ونسبة الأئتمان التعهدي، بسبب تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والأقتصادية في البلد اولاً، وإنخفاض حجم الأيرادات العامة نتيجة تدهور أسعار النفط في سوق النفط الدولية ثانياً، وما ترتب عليه من إنخفاض حجم الآستيرادات، فضلاً عن حالة الانكماش الاقتصادي ثاثاً نتيجة التأثر بجائحة كورونا، ومن ثم تراجع حجم الأئتمان التعهدي المرتبط بتغطية عمليات الأستيراد من خلال فتح الأعتمادات المستندية، وهذا ما يمكن أن يوضحه الشكل(٩):

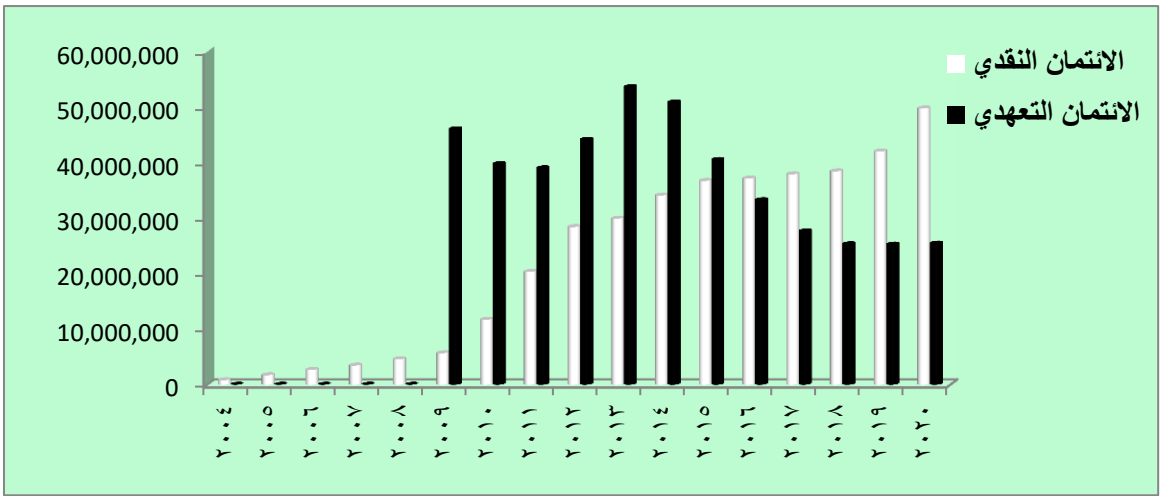

شكل (٩) تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

المصدر : الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٥) باستعمال البرنامج اكسل.

المبحث الثاني

تطور البطالة في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

التمهيد:

تعد البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية وإنْ كانت بنسب متفاوتة، اذ اضحت هذهِ المشكلة تُقلِق أصحاب القرار في الدول التي تعاني من معدلات بطالة عالية نسبيا. وإنْ لم يكن العراق يُعاني من البطالة بوضوح خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسبب البرامج التنموية التي تضمنتها الخطط الخمسية، ومساهمة المؤسسة العسكرية في تأجيل انضمام ملايين العراقيين إلى سوق العمل لسنوات عديدة. بل اقتضى الأمر الاستعانة بالعمالة العربية وألاجنبية لسد النقص في القوى العاملة، فقدُ قدِرت العمالة العربية الوافدة للعراق بأكثر من ثلاثة ملايين عامل معظمهم من القوى العاملة المصرية، إلا أنَّ الظروف التي مر بها البلد قد أدت إلى الاختلال الكبير في سوق العمل وباتَ الاقتصاد العراقي عاجزاً عن استثمار العمالة الموظفة فيه، فضلا عن ضعف قدرتهِ على استيعاب العمالة الجديدة مما فاقم من مشكلة العاطلين لتصبح مشكلة اجتماعية واقتصادية تواجه المجتمع العراقي، ونتيجة لما أدت إليه عملية احتلال العراق من تدمير لمعظم مقومات الاقتصاد العراقي ومن ثم توقف النشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية فأصبح الجميع يتحدث عن خطورة المشكلة وتداعياتها.

وهناك من يختلف في رؤيته للعلاقة بين البطالة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ يرى بعضهم أنَّ البطالة هي السبب في تفاقم الوضع الأمني، في حين يرى آخرون عكس ذلك إذ أنَّ الوضع الأمني المتردي هو السبب في ظهور البطالة والدليل هو أنَّ المناطق الساخنة سجلت معدلات مرتفعة من البطالة، ويرى البعض الأخر أنَّ العلاقة بينهما علاقة تبادلية إذ أنَّ انعدام الأمن يؤدي إلى انعدام المشروعات التي تضم أعداداً من القوى العاملة، مما يؤدي إلى انعدام الأمن مرة أخرى[١].

المطلب الاول

البطالة في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولاً- تحليل واقع البطالة في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يعد عنصر العمل العنصر الأساس لخلق المنافع الاقتصادية التي تساهم في رقي مستوى معيشة الفرد والمجتمع وهي وسيلة لكي تحقق التنمية هدفها وإنَّ اهم مصدر لهذه القوة السكان حيث تتناسب نسبة السكان

(١) حسن لطيف الزبيدي، وحيدر نعمة بخيت، وعبد الوهاب الموسوي، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٢١، ٢٠٠٩، ص١١٥.

النشيطون تناسبا طرديا مع معدل نمو السكان أي كلما ازداد نمو السكان ارتفعت نسبة السكان النشيطون اقتصاديا [١]، وقد اتسمت البطالة خلال مدة البحث بانعدام الامن والاستقرار وما رافقه من اختلالات هيكلية في المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع اعداد الموجودين في سوق العمل مع عدم توافر فرص عمل لهم نتيجة توقف العديد من المشروعات الخدمية والصناعية للقطاعين الخاص والعام التي كانت تستوعب العديد من العاطلين مما أدى الى انتشار البطالة وارتفاعها بوضوح واستمرارها الى يومنا هذا للكثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمثل مشكلة البطالة احد ابرز التحديات التي تتعرض لها مسيرة النمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لهذه المشكلة من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و يتحدد استمرار نسبة البطالة في جانبي الطلب والعرض تبعاً للاتي:

أ- جانب الطلب على القوى العاملة فإنَّ تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعابه اكبر قدر ممكن من هذه القوى لعدم قدرته على مواكبة الزيادة التي تحصل في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا من خلال إيجاد فرص عمل لها وضعفه نتيجة الأسباب الاتية[٢] :

١- توقف اغلب المنشآت القطاع العام وكذلك الأنخفاض الكبير في القدرات الإنتاجية لبعض منها.

٢- عدم وجود الاستقرار السياسي والامني .

٣- تركز برامج الدولة على التحول الى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتلكؤها .

٤- عدم قدرة القطاع الخاص على اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف راس المال وهروب الكثير منه الى الخارج، وتهميشه من قبل الدولة وعدم قدرته على المواجهة أمام تدفق السلع من الخارج نتيجة اتباع سياسة الباب المفتوح.

٥- الفساد الإداري والمالي المنتشر في مؤسسات الدولة .

٦- تركز راس المال في ايدي فئة قليلة من المواطنين واغلبهم من يفضلون الاستثمار في الخارج، و الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من خلال دول الجوار أدت الى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات المحلية.

ب- اما جانب العرض فإنَّ النمو السكاني المتزايد في العراق يعد من اعلى البلدان خصوبة ، أي ارتفاع النمو السكاني السنوي والذي تجاوز (٣%) هو المصدر الرئيس لزيادة عرض العمل، اذ يجب أنْ يكون هناك شرط تعيين المستوى الامثل من السكان وله علاقة قوية جدا باقتصاديات الحجم، وعدت البطالة

---

[١] مي حمودي عبد الله الشمري، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠١٣ وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣.

[٢] فلاح خلف الربيعي، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، سوريا، العدد ٢٢٥٤، ٢٠٠٨ ص٣٦ .

من التحديات الخطيرة و خطرها اجتماعي اكثر مما هو اقتصادي وتزداد نسبة البطالة في الاقتصادات الأقل نموا منها الدول العربية كافة والعراق بخاصه نتيجة الخلل في هيكلة الاقتصاد العراقي، ويتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي لأنّ النفط يشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي والموازنة، فعوائده من العملة الاجنبية تزيد عن(٩٥٪)من عوائد الصادرات، ويعاني الاقتصاد من ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية، وانخفاض الصادرات وزيادة في الاستيرادات مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات[١].

الجدول (٦) تطور معدلات البطالة والسكان للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	معدلات البطالة %	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو السكاني%
٢٠٠٤	٢٦.٨	٢٧,١٣٩	-
٢٠٠٥	١٧.٩	٢٧,٩٦٣	٣.٠
٢٠٠٦	١٧.٥	٢٨,٨١٠	٣.٠
٢٠٠٧	١١.٧	٢٩,٦٨٢	٣.٠
٢٠٠٨	١٥.٣	٣١,٨٩٥	٧.٥
٢٠٠٩	١٥	٣١,٦٦٤	-٠.٧
٢٠١٠	١٤.٥	٣٢,٤٩٠	٢.٦
٢٠١١	١٢.٢	٣٣,٣٣٨	٢.٦
٢٠١٢	١١.٩	٣٤,٢٠٨	٢.٦
٢٠١٣	١٦	٣٥,٠٩٦	٢.٦
٢٠١٤	١٠.٦	٣٦,٠٠٥	٢.٦
٢٠١٥	١٥	٣٥,٢١٣	-٢.٢
٢٠١٦	١٠.٨	٣٦,١٦٩	٢.٧
٢٠١٧	١٠.٩	٣٧,١٤٠	٢.٧
٢٠١٨	١١	٣٨,١٢٤	٢.٦
٢٠١٩	١٣.٨	٣٩,١٢٨	٢.٦
٢٠٢٠	١٣.٨	٤٠,١٥٠	٢.٦

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المصرف الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

تم حستاب معادلة معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية على النحو الاتي :

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد القوة العاملة)*١٠٠

منها تحدي مشكلة البطالة، وتظهر مشكلة البطالة في العراق من خلال الجدول (٦) اعلاه ارتفاع معدل البطالة في عام(٢٠٠٤) الى (٢٦,٨%) وكان عدد السكان (٢٧١٣٩) نسمة وتعد نسبة كبيرة لما شهده العراق في هذه المده من تغير النظام الاقتصادي نتيجة اتخاذ القرارات من قبل سلطة الائتلاف بحل العديد

(١) حنان هاشم عبد الخضر واخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي، الاثار الفعلية والمعالجة المقترحة، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥، العدد١٦، ٢٠١٠، ص ٦٩.

من المؤسسات الحكومية والأمنية والعديد من الوزارات وهذا التغيير لم يحد من ظاهرة البطالة فقد اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وزيادة عمليات التخريب والإرهاب التي استهدفت البنى التحتية للدولة ومؤسسات المال العام بخاصه المؤسسات الصناعية التي توقفت عن انتاجها و يبلغ عددها(١٩٢) شركة صناعية حكومية التي كانت تستوعب (٥٠٠ الف عامل) وكذلك لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وشحه الوقود دور كبير في شل حركة الحياة الاقتصادية للكثير من المعامل والمصانع الإنتاجية للقطاع الخاص وعدم قدرة تكاليف الإنتاج على منافسة السلع المستوردة التي تدخل العراق بعد فتح المعابر الحدودية بعد عام(٢٠٠٣) فقد أدت الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين، مما ادى الى ارتفاع حدة هذه المشكلة، وقد انخفضت في السنوات اللاحقة على نحو بطيء وتدريجي نتيجة التحاقهم بالاجهزة الأمنية في العمل وتبنت الدولة برنامجاً لتوفير القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة التي تدر الدخل وتحويل عدد من العاطلين الى منتجين لتحسين مستواهم المعاشي وكذلك فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني الذي عزز فرص التشغيل وتدريب العاطلين على الكثير من المهن المطلوبة في سوق العمل، اما في عام(٢٠٠٦) فقد انخفضت معدلات البطالة وبلغت نسبتها(١٧.٥%) بسبب الاستقرار النسبي نظام الحكم الجديد في العراق وممارسة بعض العاملين اعمالهم بالرغم من العمليات الارهابية والتهجير وعمليات العنف، واستمرت نسب البطالة بالانخفاض ففي عام(٢٠٠٨) بلغت نسبة البطالة(١٥.٣ %) نتيجة قيام الحكومة بعدة اعمال منها (اعادة الافراد المفصولين من اعمالهم الى عملهم مرة أخرى من عسكريين وعاملين سواء في الدوائر الامنية ام في الوزارات)، حيث سجلت (١٥%) في عام ٢٠٠٩ نتيجة اعادة الدولة للعمل على تخفيف البطالة من خلال توظيف اعداد كثيرة من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة وخاصة وزارة الدفاع والداخلية، وفي عام(٢٠١٦) بلغت نسبة البطالة (١٠,٨%) بسبب هجرة المواطنين لخارج البلاد بحثاً عن العمل، اما في عام(٢٠٢٠) فقد ارتفعت نسبة البطالة (١٣,٨%) نتيجة انخفاض غير المسبوق في اسعار النفط الخام فضلاً عن تفشي فايروس كورونا وحظر التجوال[١].

وتشير هذه النسب المرتفعة إلى تدهور الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال، بسبب توجه الحكومة إلى عسكرة الاقتصاد العراقي وتوجيه الإنفاق إلى القطاع العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني، ويعد هذا القطاع غير منتج على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، لذا بدأ العراق يتحول من بلد منتج الى بلد مستهلك فقط بالرغم توافر موارد ضخمة وميزانيات انفجارية، ويمكن ملاحظه ذلك في الشكل(١٠) الاتي:

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع للعام ٢٠٢٠، مصدر سابق ص١٤.

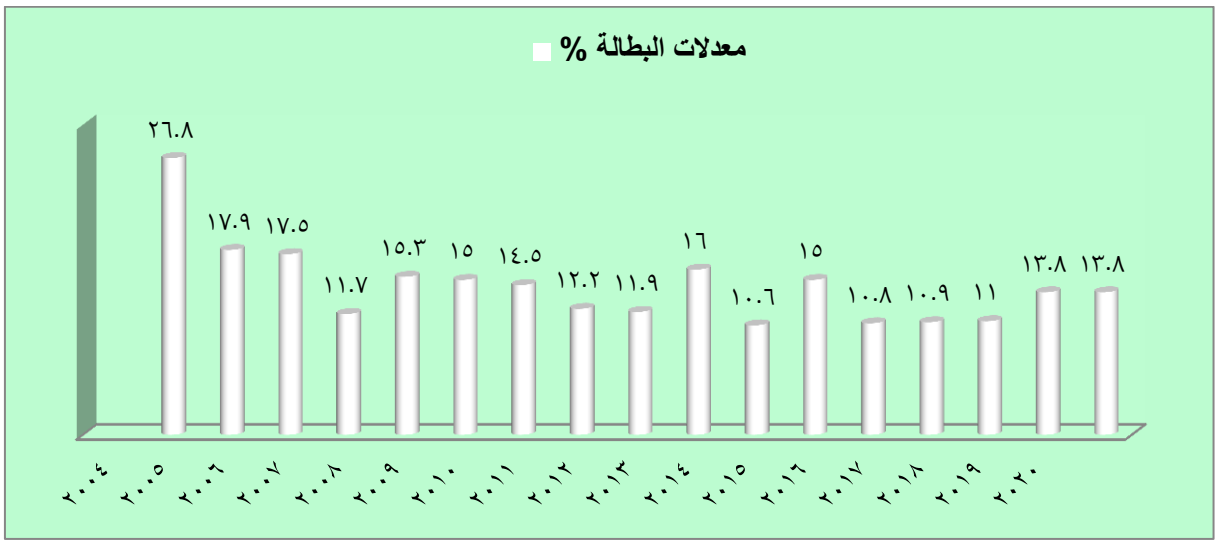

الشكل (١٠) معدل البطالة في العراق للمدة من(٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

المصدر الباحث: اعتماداً على بيانات الجدول(٦).

ثانياً- معدلات البطالة في العراق حسب الجنس والقوى العاملة ومعدلات نموها للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

بالرغم من عدم وجود احصاءات دقيقة تشير الى حجم البطالة في العراق في السنوات التي سبقت سقوط النظام في(٢٠٠٣)، اذ تم اصدار الاحصائيات الاكثر دقة لمستوى التشغيل والبطالة في العراق التي اصدرتها وزارة التخطيط بعد عام(٢٠٠٣) واستوعبت جميع المحافظات العراقية ما عدا إقليم كردستان العراق لأنّ تقرير عام(٢٠٠٣) شمل شريحة واسعة من المجتمع بلغت(٢٤٩٠٠) عائلة عراقية، اذ اشارت الى ارتفاع نسبة البطالة في العراق كثيراً في عام(٢٠٠٣) حيث بلغت (٢٨,١%) والسبب في هذه الزيادة هو احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في(نيسان/ ٢٠٠٣)، وظلت نسبة البطالة في العراق مرتفعة الى عام(٢٠٠٤) فقد بلغت(٢٦,٨%) لكلا الجنسين وتشكل نسبة البطالة بين الذكور(٢٩,٤%) في حين بلغت النساء(١٥%) بسبب نتائج الحرب وتدمير المؤسسات الصناعية وتدهور الزراعة والاهمال الذي تعرضت له هذه القطاعات من قبل الحكومات التي تولت الحكم بعد عام(٢٠٠٣)، ثم اخذت هذه النسب بالانخفاض تدريجياً ففي عام(٢٠٠٥) بلغت نسبة البطالة بين الذكور(٢٨.٢%) اما الإناث فقد بلغت (٢٧.١%) في الوقت الذي بلغت فيه القوى العاملة الى عدد السكان(٢٠.٤%)، وهذا الانخفاض الذي حدث كان نتيجة تعدل اوضاع السوق[١].

وفي عام(٢٠٠٨) حدث انخفاض في معدلات البطالة للذكور والاناث اذ بلغ معدل بطالة الاناث من القوى العاملة مايقارب (٢٣.٨%)، اما بطالة الذكور فقد بلغت (١٥%) وهي نسبة منخفضة مقارنةً ببطالة

(١) عدنان ريسان حسين العسكري، البطالة في محافظة ذي قار (الواقع وفرص التشغيل) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القادسية ،كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤،ص٤٥.

الاناث، ويرجع سبب الانخفاض في هذا العام الى زيادة التوظيف في الجيش والشرطة وفي مؤسسات الدولة[١].

استمرت معدلات البطالة بالانخفاض بسبب تحسن اسعار النفط وصولاً الى عام(٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧) حيث بلغت بطالة الذكور (٨.٤٤%) و(١٣.٤%) و(٨.٤٩%) و(١٠.٩%) على التوالي في حين بلغت بطالة الاناث (٢١.٩٢%) و(٢٢.٤%) و(٢٢.٢٢%) و(٣١.٠%) على التوالي من القوى العاملة البالغة (٨٨٨٩٠٢٣) و(٩٢٩١٧٢٨) و(٩٦٢٠٤٧٣) و(٩٦٣١٣٠٥) عامل على التوالي، وإنَّ انخفاض البطالة في العراق لم يكن انخفاضاً حقيقياً اذ اخذت الحكومات بالتحفظ على نسب البطالة وعدم اعلانها بدقه، اما في الاعوام (٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠) فقد ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ(١١%) و (١٣.٨%) و(١٣.٨%) على التوالي، فقد انخفضت نسبة القوى العاملة الى عدد السكان لعام(٢٠٢٠) الى(٢٥.٨%)، بالرغم من دخول المرأة في المجالات التوظيفية الا أنَّ التراجع في اسعار النفط قلل من فرص التوظيف لكلا الجنسين فضلاً عن ان انخفاض اسعار النفط ادى الى توقف الكثير من المشروعات الى جانب جائحة كورونا ودورها في الانكماش الاقتصادي وتوقف الكثير من الفعاليات الاقتصادية ما قلل من فرص التوظيف وصعوبة الحد من ظاهرة البطالة.

الجدول (٧) معدلات البطالة حسب الجنس والقوى العاملة ومعدلات نموها في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	بطالة ذكور	بطالة إناث	مجموع	القوى العاملة(عامل)	القوى العاملة/ عدد السكان%
٢٠٠٤	٢٧,١٣٩	٢٩.٤	١٥.٠	٢٦.٨	٦٣٦٥٣٩٨	٢٣.٥
٢٠٠٥	٢٧,٩٦٣	١٩.٢٢	١٤.١٥	١٧.٩٧	٦٥٢٧٩١٣	٢٣.٣
٢٠٠٦	٢٨,٨١٠	١٦.١٦	٢٢.٦٥	١٧.٥٠	٦٦٥٠٠٩٣	٢٣.١
٢٠٠٧	٢٩,٦٨٢	١١.٧	١١.٧	١١.٧	٦٧٥٧٤٣٢	٢٢.٨
٢٠٠٨	٣١,٨٩٥	١٤.٣٣	١٩.٦٤	١٥.٣٤	٦٨٥٤٤٤٢	٢١.٥
٢٠٠٩	٣١,٦٦٤	١٤.٧	١٩.٣١	١٥	٦٩٧٨٧٧٠	٢٢.٠
٢٠١٠	٣٢,٤٩٠	١٢.٢٤	١٩.١١	١٤.٥	٧١٤٤٣٧١	٢٢.٠
٢٠١١	٣٣,٣٣٨	٩.٢	٢٠.٧	١٥.٢	٧٤٢٣٤٩٥	٢٢.٣
٢٠١٢	٣٤,٢٠٨	٩.٨٧	٢٢.٥٩	١١.٩٢	٧٧٤٢٦٧٢	٢٢.٦
٢٠١٣	٣٥,٠٩٦	٣٠.٢	١٦.٠	١٦	٨٣٠٤٥٧٦	٢٣.٧

(١) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنه للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، ٢٠١٣، ص ص٢١٠-٢١١ .

٢٠١٤	٣٦,٠٠٥	٨.٤٤	٢١.٩٢	١٠.٥٩	٨٨٨٩٠٢٣	٢٤.٧
٢٠١٥	٣٥,٢١٣	١٣.٤	٢٢.٤	١٥	٩٢٩١٧٢٨	٢٦.٤
٢٠١٦	٣٦,١٦٩	٨.٤٩	٢٢.٢٢	١٠.٨٢	٩٦٢٠٤٧٣	٢٦.٦
٢٠١٧	٣٧,١٤٠	١٠.٩	٣١.٠	١٠.٠٩	٩٦٣١٣٠٥	٢٥.٩
٢٠١٨	٣٨,١٢٤	١٠.٩	٣١.٠	١١	٩٩٦٨٦٨٠	٢٦.١
٢٠١٩	٣٩,١٢٨	١٠.٨	٣٠.٠	١٣.٨	١٠٢٤٢٣١٦	٢٦.٢
٢٠٢٠	٤٠,١٥٠	١٠.٨	٣٢.٦	١٣.٨	١٠٣٦٨٧٢٣	٢٥.٨

المصادر: باستثناء إقليم كردستان.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام ٢٠٠٣، كانون الثاني، ٢٠٠٤، ص١٦.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الثانية، النصف الأوللعام ٢٠٠٤، كانون الأول، ٢٠٠٤، ص١٢.
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية في العراق للاعوام (٢٠٠٨،٢٠٠٧، ٢٠٠٩).
- صندوق النقد العرابي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠١٢،٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) ابو ظبي، سنوات متعددة ، صفحات متعددة.
- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم التدريب والتطوير/ المكتبة المركزية، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

ويوضح لنا الشكلان(١١) و(١٢) بطالة الاناث وبطالة الذكور في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠) اذ نلاحظ أنَّ اعلى معدل لبطالة الاناث كان في عام(٢٠٢٠)، اما فيما يتعلق ببطالة الذكور فكان اعلى معدل لها في عام(٢٠١٣) اذ بلغ (٣٠.٢٪)، وكما هو موضح بالاتي:

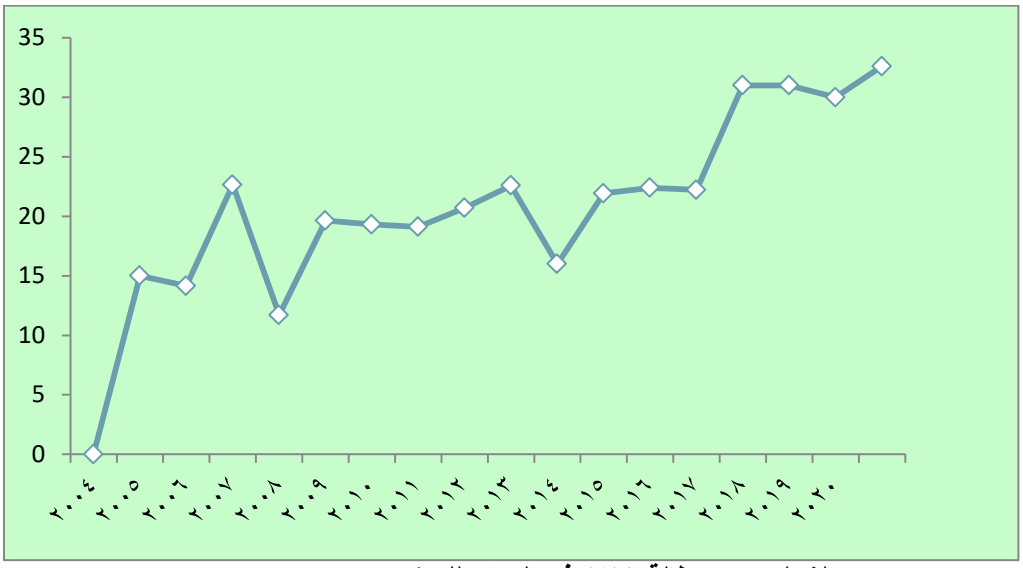

الشكل (١١) بطالة الاناث في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(٧)

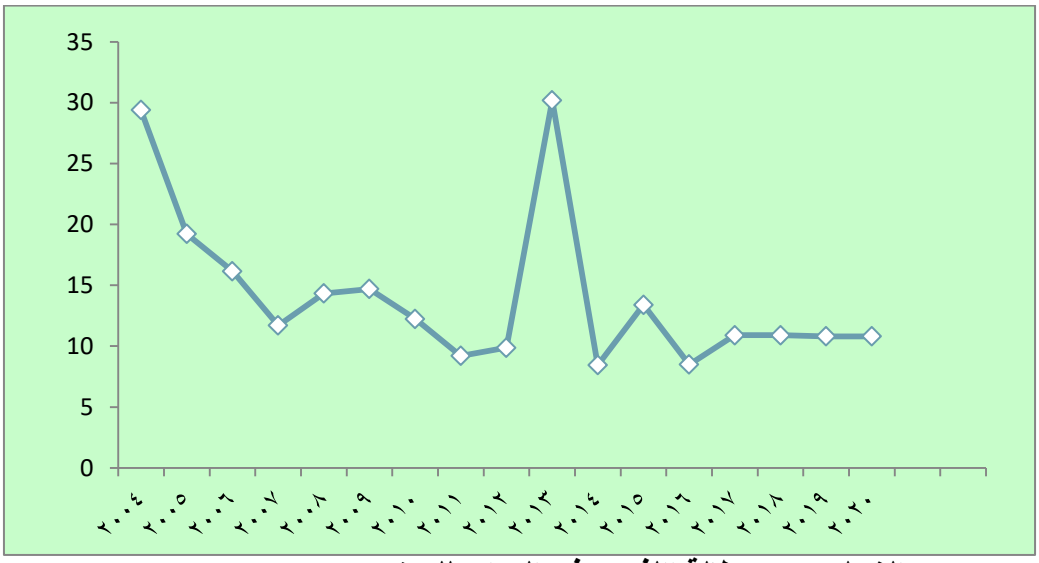

الشكل (١٢) بطالة الذكور في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(٧).

أما من الناحية البيئية فعند اجراء مقارنة بين الحضر والريف فأننا سنرى أنَّ معدل البطالة قد تراجع في الحضر من(٢٧.٧ %) عام(٢٠٠٤) إلى(١٥.١٩ %) في عام (٢٠٠٨) وإلى (١٤.٠ %) في عام (٢٠١٧)، في حين إنخفضت في الريف من(٢٥.٧ %) في عام (٢٠٠٤) إلى مايقارب (١٣.٣٤ %) في عام ٢٠٠٨ و(١٣.٢ %) في عام(٢٠١٧) وذلك لالتحاق اكثر الفئات الشابة بوزارة الدفاع والداخلية مما خفض نسبتها في الريف، وهذا ما يوضحه لنا الجدول(٨)

الجدول (٨) معدلات البطالة حسب الجنس والبيئة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٢٠٠٤	٢٨.٣	٢٢.٤	٢٧.٧	٣١.٢	٣.١	٢٥.٧	٢٩.٤	١٥.٠	٢٦.٨
٢٠٠٥	١٨.٦٠	٢٢.٦٨	١٩.٢٧	٢٠.١٨	٢.٥٥	١٦.٠٩	١٩.٢٢	١٤.١٥	١٧.٩٧
٢٠٠٦	١٩.٧٤	٣٧.٣٥	٢٢.٩١	١٥.٠٤	٨.٠٤	١٣.١٧	١٦.١٦	٢٢.٦٥	١٧.٥٠
٢٠٠٧	١١.٤	١٤.٧	١١.٩	١٢.٣	٥.٠	١١.٠	١١.٧	١١.٧	١١.٧
٢٠٠٨	١٣.٠٩	٢٥.٠٢	١٥.١٩	١٤.٨٩	٨.٢٦	١٣.٣٤	١٤.٣٣	١٩.٦٤	١٥.٣٤
٢٠٠٩	١٢.٢	٢٣.٩	١٥.٤	١٣.٨	٧.١	١٣.٦	١٤.٧	١٩.٣١	١٥
٢٠١٠	١١.٧	٢٣.٩	١٤.٩	١٣.٨	٧.٠	١٣.٢	١٢.٢٤	١٩.١١	١٤.٥
٢٠١١	١٧.٠	٢٧.٠	١٣.٠	٧.٨	٧.٧	٨.٢	٩.٢	٢٠.٧	١٥.٢
٢٠١٢	١٠.٤٧	٢٨.١٨	١٣.٣٤	٨.٤٠	٨.٤٨	٨.٤١	٩.٨٧	٢٢.٥٩	١١.٩٢
٢٠١٣	٩.٢	٢٦.٦	١٢.٤	٧.١	٩.١	٨.٢	٣٠.٢	١٦.٠	١٦
٢٠١٤	٨.٩	٢٤.٨	١١.٥	٧.٣	١٢.٧	٨.١	٨.٤	٢١.٩	١٠.٥٩

٢٠١٥	٨.٥	٢٢.٢	١١.٥	٧.١	١٢.٩	٨.٨	١٣.٤	٢٢.٤	١٥
٢٠١٦	٨.٧٦	٢٤.٦٠	١١.٥٠	٧.٧١	١٤.٣٠	٨.٧٥	٨.٤٩	٢٢.٢٢	١٠.٨٢
٢٠١٧	١٠.٥	٣٢.٣	١٤.٠	١١.٩	٢٤.٥	١٣.٢	١٠.٩	٣١.٠	١٠.٠٩
٢٠١٨	-----	-----	-----	-----	-----	-----	١٠.٩	٣١.٠	١١
٢٠١٩	-----	-----	-----	-----	-----	-----	١٠.٨	٣٠.٠	١٣.٨
٢٠٢٠	-----	-----	-----	-----	-----	-----	١٠.٨	٣٢.٦	١٣.٨

المصدر: الجدول(٩) الباحث من عدة مصادر منشورة عن وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء، ويمكن ملاحظة الجدول (٩) لمعدلات البطالة بحسب النوع الاجتماعي للمدة من (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)، ونلاحظ أنَّ البطالة بين الذكور والإناث بحسب النوع الاجتماعي كانت متوافرة للاعوام (٢٠٠٤- ٢٠١٧).

*بحسب ما ورد في كتاب وزارة التخطيط الذي تم الحصول علية من احصائية وزارة التخطيط الذي يبين عدم توافر معدلات البطالة بحسب النوع الاجتماعي للعام(٢٠١٨,٢٠١٩,٢٠٢٠) ويمكن تزويدنا بنتائج مسح القوى العاملة حال الانتهاء من اصدار النتائج.

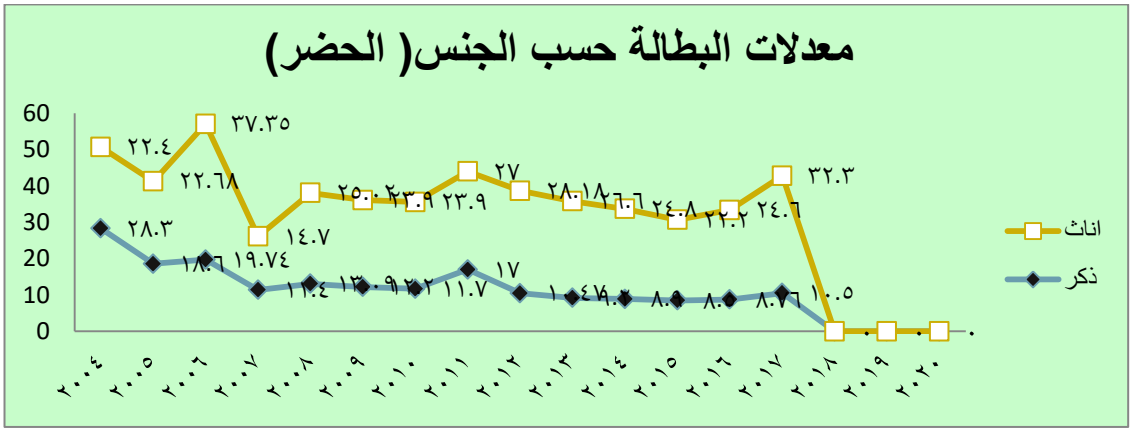

الشكل (١٠) معدلات البطالة بحسب الجنس (الحضر) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(٨)

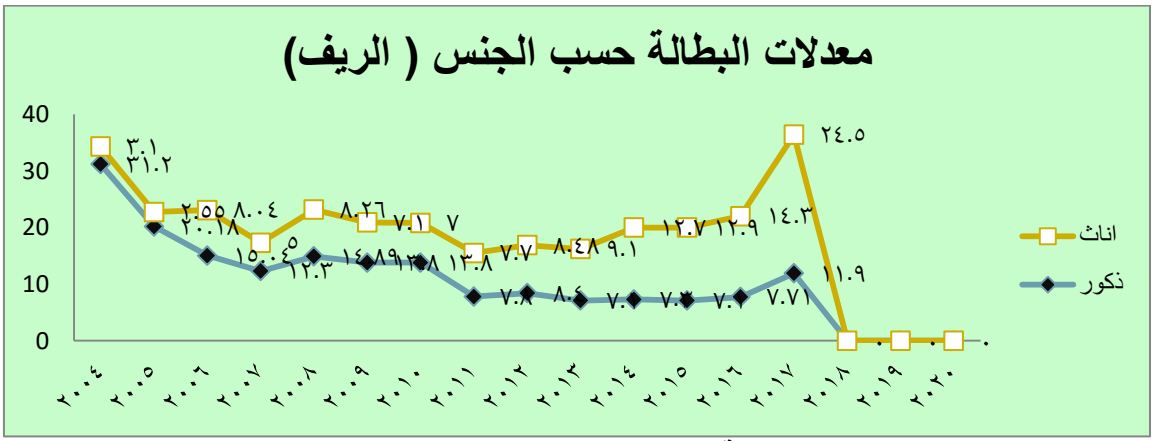

الشكل (١١) معدلات البطالة بحسب الجنس (الريف) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(٨)

المطلب الثاني
اسباب البطالة في الاقتصاد العراقي

أنَّ من أهم أسباب تفشي ظاهرة البطالة هو دخول العراق في حروب و تعرضه لعقوبات اقتصادية دمرت الاقتصاد وبنيته التحتية واختلال هيكله الانتاجي فضلاً عن عوامل أخرى واهم هذه الاسباب الاتي:

اولاً- الحروب والعقوبات الاقتصادية:

قامت قوات الاحتلال بعد عام(٢٠٠٣) بحل الجيش العراقي الذي كان يستوعب اكثر من (٤٠٠) الف شخص متطوع فضلاً عن مايقارب(١٥٠) الف جندي مكلف يستوعبهم الجيش وهيأتها لمدة سنتين او اكثر مما يؤخر هذه الفئة سنويا من الدخول الى سوق العمل للمدة التي تخدمها في الجيش الامر الذي كان يساهم في التقليل من معدلات البطالة، كذلك حل المؤسسات الامنية الاخرى، ومؤسسات مدنية كوزارة الاعلام وهيأتها التي كانت توظف اعداداً كبيرة، وكذلك حل هيآه التصنيع العسكري وتسريح اعداد من منتسبيها دون ايجاد البديل لاستيعاب هذه القوى التي معظمها قوى عاملة شابة[١].

ثانياً- النمو السكاني المرتفع:

يعد العراق من الدول التي تتميز بالنمو السكاني المرتفع مما يؤدي الى دخول اعداد جديدة من العاملين الى سوق العمل ومن ثم نشوء ظاهرة البطالة بسبب عدم توافر فرص عمل جديدة لهؤلاء اذ يقدر الخبراء عدد سكان العراق في عام(٢٠٢٠) ما يقارب(٤٠١٥٠) الف نسمة في حين قدر عدد السكان في عام(٢٠٠٤) بما يقارب (٢٧١٣٩) الف نسمة، بالرغم من ان الزيادة السكانية في بعض الدول تقوم بدور ايجابي اذ إنَّها ترفد الاقتصاد بقوة انتاجية متجددة تساهم في النمو الاقتصادي وتخلق طلب اضافي تؤثر في الانتاج مما يؤدي الى زيادة في الطلب على العمل وإنْ لم تستغل الزيادة السكانية على نحوٍ سليم عن طريق استيعابها في المجالات الانتاجية ستؤدي الى بطالة اكبر[٢].

ثالثاً- تراجع حجم الاستثمارات:

مر العراق بحروب متتالية منذ منتصف الثمانينات وحتى العام (٢٠٠٣) وما بعدها ادت الى تراجع الاستثمار على نحوٍ كبير، وكذلك توجيه الاموال نحو الاستهلاك الترفي وليس لخلق طاقات انتاجية قادرة على التشغيل، وتراجع حجم الاستثمارات لاسيما في الاعوام الماضية بسبب الاعمال الارهابية والتخريبية،

---

(١) احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع والتحديات)، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٣ ، ص١٥٢.

(٢) غدير عبد القادر ناصر، تقلبات أسعار النفط وأثرها في الموازنة العامة في العراق، دبلوم عالي، جامعة البصرة،٢٠١٦، ص١٤.

الامر الذي ادى الى احجام المستثمرين الاجانب والمحليين عن الاستثمار في البلد بسبب غياب الامن والاستقرار [١].

رابعاً- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي:

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعياً فقد شكلت العوائد النفطية اكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي وأكثر من (٩٥ %) من صادراته وأصبحت المورد الرئيس في تمويل الموازنة العامة العراقية، فبا لرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين(GDP) إلا أنه لم يستوعب غير(٣%) من إجمالي القوة العاملة، فضلاً عن أن القطاع النفطي لا يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد من دون باقي القطاعات الأخرى التي من أهمها القطاع الزراعي والصناعي والتي يجب أنْ تنمو(٣) اضعاف نمو القطاع النفطي من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة كون طبيعة اقتصادات البلدان الريعية تكون غير مولدة لفرص العمل الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة تتفاقم في الاقتصاد العراقي، كما أنَّ الثروة النفطية هي ثروة ناضبة إيراداتها المالية عرضة لتذبذبات أسعار النفط الخام (المتغير الخارجي) مما يؤثر سلباً في العوائد المالية للدولة وقدرتها على اعالة السكان ومعالجة أزماتها المزمنة[٢].

خامساً- الفساد المالي و الإداري:

احتل العراق منذ عام (٢٠٠٤) والى الوقت الحاضر نسباً عالية جداً في مدركات الفساد اذ يعد الفساد (الارهاب البارد) من اخطر المشكلات التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد أن كبر حجمه وتشعبت آثاره واستفحل أمره في اغلب مفاصل المؤسسات العامة، اذ لم تقتصر خطورته على المفهوم الخاص الذي تبناه المصرف الدولي باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق المكاسب الشخصية، بل تعدى ذلك الى الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية وتزداد خطورته شدة عندما يؤدي الى تشويه النسيج الاجتماعي والبنى الطبقية في المجتمع[٣]، وخلال الفترة الممتدة بين عامي(٢٠٠٤ و ٢٠٢٠)، استمرت معاناة البلاد من تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في اغلب مؤسسات الدولة، وفي هذا الجانب.

ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي للعام(٢٠١٩) أنَّ مستوى الفساد في العراق اصبح واسع جدا، إذ حصل العراق بموجب مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن المنظمة على درجة(١٨) من(١٠٠) وجاء ترتيبه(١٦٨) على المستوى العالمي (انظر الجدول ٩)، مما يعكس المستوى المتدني من النزاهة بسبب انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة والقطاع العام في العراق. ومما يؤكد

---

(١) عبدالحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق (تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق)، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥ ،ص ص١٥٤-١٥٥.

(٢) كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق (الواقع – الآثار – اليات التوليد وسبل المعالجة)، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص١٠. kamelalfatlawi@yahoo.com

(٣) ناجي الغزي" ظاهرة الفساد، مسبباتها وتحليل اثارها على المجتمع العراقي"صوت العراق،٢٠٠٩،ص ٢ .

استمرار التوجيه ذاته ما ذكرته دراسة حديثة كتبها الأميركي، روبرت وورث (Robert Worth)، ونشرتها مجلة نيويورك تايمز الأميركية (The New York Times)، في ٢٩/ يوليو / تموز ٢٠٢٠، ذكر فيها أنَّ الفساد في العراق تقوده طبقة احترفت تحقيق الثراء بممارسة الابتزاز والاختلاس والرشوه، والاستحواذ على الصفقات التجارية والنفطية، وتسجيل آلاف الموظفين الفضائيين واستلام رواتبهم من قبل مافيات الفساد، والاحتيال المصرفي فقد وصفت هذه البحث مزاد الدولار الذي يقوم به البنك المركزي العراقي بكونه " نظام الصرف الصحي للفساد في العراق "، لاسيما أن ما بين(١٢٥-١٥٠) مليار دولار وتشير تقديرات أخرى إلى(٣٠٠) مليار دولار، يمتلكها عراقيون في الخارج تم الاستحواذ على معظمها بطرق غير قانونية [١]. ونجد ذلك جلياً في الجدول(٩) الاتي:

الجدول (٩) ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد للعام (٢٠١٩)[٢].

م	الدولة	المرتبة عربياً	المرتبة دولياً	الدرجة لعام ٢٠١٩ (٠-١٠٠)
١	الامارات	١	٢٣	٧٠
٢	قطر	٢	٣٣	٦٢
٣	عمان	٣	٥٣	٥٢
٤	الاردن	٤	٥٣	٥٢
٥	السعودية	٥	٥٨	٤٩
٦	المغرب	٦	٧٣	٤٣
٧	تونس	٧	٧٣	٤٣
٨	الكويت	٨	٧٨	٤١
٩	البحرين	٩	٩٩	٣٦
١٠	الجزائر	١٠	١٠٥	٣٥
١١	مصر	١١	١٠٥	٣٥
١٢	جيبوتي	١٢	١٢٤	٣١
١٣	لبنان	١٣	١٣٨	٢٨
١٤	جزر القمر	١٤	١٣٨	٢٧
١٥	موريتانيا	١٥	١٤٤	٢٧
١٦	العراق	١٦	١٦٨	١٨

(١) Robert F. Worth, Inside the Iraqi Kleptocracy, The New York Time Magazine, July ٢٩, ٢٠٢٠.

(٢)Transparency International, "Corruption Perceptions Index ٢٠١٨,": ٢.

١٧	ليبيا	١٧	١٧٠	١٧
١٨	السودان	١٨	١٧٢	١٦
١٩	اليمن	١٩	١٧٦	١٤
٢٠	سوريا	٢٠	١٧٨	١٣
٢١	الصومال	٢١	١٨٠	١٠
٢٢	فلسطين	٢٢	--	--

وبالرغم من وجود هيئة للنزاهة تعمل في العراق منذ العام (٢٠٠٣)، لكن ما تبذله من جهود لا ترتقي لمستوى تحديات الفساد، وعلى سبيل المثال، وطبقا لمعلومات رسمية موثقه في التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام(٢٠١٩)، فقد تلقت الهيئة العام نفسه ما يقارب(٤٥٧٢) بلاغا عن وجود حالة فساد، لم يفعل منها سوى(١٦٥٣) بلاغا،أي بنسبة(٣٦%) منها، وفي ضوء القضايا المعروضة على الهيئة، استردت خلال عام(٢٠١٩) ما مجموعه(٢.٨٤٨.٠٥٣.١٥٣.٨٩٢)(تريليونين وثمانمائة وثمانية وأربعين مليارا وثلاثة وخمسين مليونا ومائة وثلاثة وخمسين ألفا وثمانمائة واثنين وتسعين دينارا)، أي ما يعادل ٢.٤مليار دولار [١].

سادساً- الإغراق السلعي للأسواق العراقية :

لقد أدت سياسة الباب المفتوح إلى سيادة ظاهرة إغراق السوق العراقية بالسلع الرخيصة والخامات الرديئة المنافسة للسلع العراقية المماثلة سواء للقطاع العام أم الخاص من دون تدخل حكومي، وسبب الإغلاق السلعي هو تعطيل قانون التعرفه الكمركية على الأستيرادات ودوره في انخفاض أسعار السلع المستورده، إذ لا تفرض عليها سوى ضريبة أعمار العراق بنسبة(٥%)(باستثناء الغذاء والدواء)، وهي نسبة قليلة لاتوفر الحماية للمنتجات الوطنية، في حين أنَّ هنالك ضريبة تفرض على المواد الخام التي يستوردها القطاع الصناعي اللازمة للتصنيع بنسب مرتفعة تصل إلى(٢٠%)، مما أدى إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج الوطني.

سابعاً- الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ وانهيار أسعار النفط:

تعد ازمة عام(٢٠٠٨) من اسوء الازمات المالية منذ ازمة الكساد الكبير في عام(١٩٢٩) ويمكن تلخيص أهم أسباب هذه الازمة بزيادة الإقراض والاقتراض وتركز المخاطر وضعف الرقابة والاشراف[٢]، وأنَّ العراق هو احد الدول الذي تعرض لهذا النوع من الصدمات الناجمة عن تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية التي اثرت كثيراً في الاقتصاد العراقي، بسبب اعتماده على الايرادات النفطية كمورد مالي رئيس، في الوقت الذي تعاني فيه القطاعات غير النفطية من انخفاض معدلات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

---

(١) مجلس النواب العراقي، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي ، ٢٠١٩، ص ٢٥ -٣٥.

(٢) موسى اللوزي واخرون، الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١١ ، ص ٥٣.

وهذا الامر يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في ايراداته النفطية لأنهَّ اقتصاد ريعي يعتمد على بيع سلعة واحدة هي النفط وهذه الخاصية جعلته عرضة للازمات الخارجية، فقد انخفض سعر النفط من(٨٧.٩) دولار/ برميل في عام(٢٠٠٨) الى (٥٩.٤ دولار)/ برميل في عام(٢٠٠٩)، ومن ثم انخفاض عوائد العراق المالية انخفاضاً شديداً جدا، فضلا عن ذلك لم يتم استغلال ايرادات النفط في تطوير بقية القطاعات الاقتصادية مما ادى الى تراجع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم ضعف قدرتها على استيعاب الايدي العاملة المتزايدة في سوق العمل العراقي[١].

ثامناً- الازمة المزدوجه في عام ٢٠١٤:

شهد العراق في عام(٢٠١٤) نوعين من الازمات وهي كالاتي :

١- الازمة الأولى: انهيار أسعار النفط، نتيجة قيام دول منظمة الأوبك بزيادة انتاجها من(٢٩.٢) مليون برميل الى مايقارب(٣٠.٧) مليون برميل يوميا في عام(٢٠١٤)فضلاً عن الطفرة النفطية في الإنتاج التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية(طفرة النفط الصخري)[٢]، مما ادى الى انخفاض سعر نفط البصرة الخفيف من(١٠٥.٨)دولار/ برميل في عام(٢٠١٤) الى(٢٤.٧٣) دولار/ برميل في عام (٢٠١٦) في الأسواق العالمية ومن ثم انخفاض عوائد العراق المالية بشكل حاد، المتحققة من صادرات العراق النفطية فقد بلغت في عام(٢٠١٥) مايقارب(٣٥) مليار دولار[٣].

٢- الازمة الثانية: احتلال التنظيمات الإرهابية لأراضي الموصل وصلاح الدين والانبار وجزء من محافظة ديالى، والتي بلغت أوجها في منتصف عام(٢٠١٤) عندما احتلت الجماعات الإرهابية مايقارب ثلث مساحة البلد، وقد قدرت الاضرار المادية للأنشطة الاقتصادية نتيجة الاعمال الإرهابية والحرب ضد التنظيمات الارهابية في المحافظات السبع كل من(نينوى، الانبار، صلاح الدين، ديالي، كركوك، بغداد، وبابل) بما يقارب(٥٧.١٠٣) تريليون دينار عراقي عام(٢٠١٤) وإذا ما أضيفت اضرار المباني السكنية التي يمتلكها القطاع الخاص البالغة (١٨.٧) تريليون دينار عراقي، فإنّ قيمة الاضرار الاجمالية ستصل الى(٧٥.٨٠٣) تريليون دينار عراقي، وعلى مستوى المحافظات كما هو موضح في الشكل (١٥) كانت محافظة صلاح الدين الأكثر تضررا من بين المحافظات، اذ بلغت قيمة الاضرار

---

(١) سمير سعيفان واخرون ، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ١١٩ ٤٧

(٢) احمد عبد الراوي، التمويل الدولي وتاثيراته الاقتصادية والاجتماعية، العلوم الادارية والاقتصادية للنشر، الطبعة الاولى،٢٠٠٧، ص١٥٢.

(٣) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، العراق، ٢٠١٩، ص ٢٨.

المادية (١٣.٨٢١) تريليون دينار عراقي، تليها نينوى التي بلغت قيمة الاضرار فيها(١٠.٤٨٤) تريليون دينار، ثم الانبار التي بلغت قيمة اضرارها المادية مايقارب(٨.٠٠٣) تريليون دينار عراقي[١].

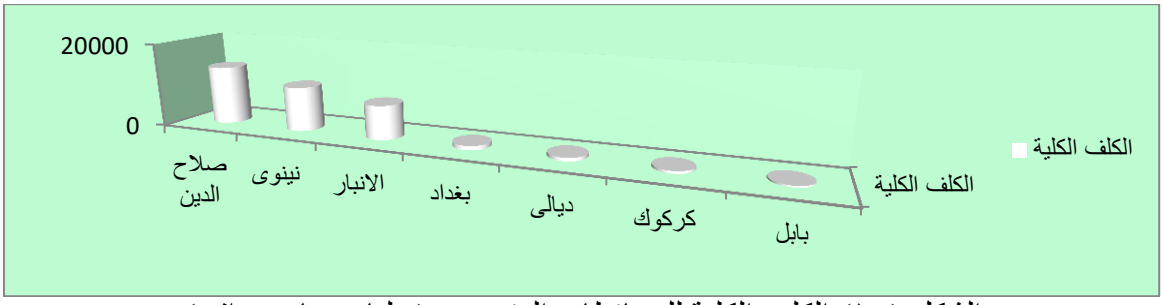

الشكل (١٥) الكلف الكلية للمحافظات المتضررة(مليار دينار عراقي)

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، العراق، ٢٠١٩، ص٢٨.

نتائج الازمة المزدوجة:

١- تقويض السلم الأهلي وتفاقم معدلات البطالة.

٢- تدمير البنى التحتية للأسواق والمباني الحكومية والسكنية.

٣- ارتفاع نسبة الفقر الى مايقارب (٢٢.٥ %)، وحدوث ازمة إنسانية كبيرة ، أدت الى نزوح (٥.٩٦٥.٨٦٠) نسمة بحسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية .

٤- نالت الازمة المزدوجة من مؤسسات الدولة والحكم، وفرضت عليها العودة الى اقتصاد الحرب[٢].

تاسعاً- معالم الازمة المركبة خلال المدة من(٢٠١٩ ــ ٢٠٢٠)

شهد العراق خلال المدة من(٢٠١٩ – ٢٠٢٠) ازمة ثلاثية مركبة تظافرت على تشكيلها ثلاثة متغيرات كالاتي[٣].

١- **الازمة السياسية:** شهدت محافظات وسط العراق وجنوبه في الأول من(أكتوبر/ ٢٠١٩) موجة احتجاجات شبابية عارمة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية طالب فيها المحتجون بإصلاحات حقيقية ومحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين، والقضاء على البطالة وتحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين، وكانوا يتطلعون من خلال تلك المطالب تحقيق حياة كريمة تلبي حقوقهم وطموحاتهم وتلبي حاجاتهم الأساسية، وتعزز انتمائهم للبلد وأدت هذه الازمة الى تفاقم الاوضاع على

(١) عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتاثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص ١٩.

(٢) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، العراق، ٢٠١٩، ص٢٥.

(٣) حسن لطيف كاظم واخرون، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا، نشر مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٠، ص١٢.

كل المستويات وسقط فيها شهداء وجرحى وتوقف مؤسسات وبرامج فاقمت من البطالة بسبب التمرد والمظاهرات والاحتجاجات.

٢- **ازمة كورونا:** ادى انتشار فيروس كورونا (١٩ - covid) في العراق الى انخفاض لا نظير له في أسعار النفط الخام، وحدوث تدهور شديد في عائدات العراق من صادراته النفطية التي يعتمد عليها في تمويل الموازنة العامة بنسبة تصل الى(٩٥ %)، وبنسبه (٤٠%) في تكوين الناتج المحلي المحلي.

وقد سجلت أول إصابة بالعراق في الرابع والعشرين من(شباط/ ٢٠٢٠) فخلال ثلاثة اشهر بلغ عدد الإصابات في العراق (٤٢٧٢) اصابة، فيما بلغ مجموع الوفيات(١٥٢) حالة، وتماثل للشفاء (٢٥٨٥) شخصاً وما تزل الاعداد بتزايد لغاية كتابة التقرير كما ورد في الموقف الوبائي آنذاك[١].

وفي السادس والعشرين من شباط صدر قرار عن خلية الازمة يقضي بتعطيل الدوام في الأسواق والمؤسسات التربوية والتعليمية كافة، وإغلاق دور السينما والنوادي والمقاهي وأعلنت الحكومة عن البدء بإجراءات احتواء الازمة عبر تطبيق الحظر الشامل منذ منتصف اذار الأمر الذي أدى الى إيقاف اغلب الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وهو ما ترك الفئات الفقيرة من دون دخل ، لاسيما أنَّ إجراءات الحكومة لم تضمن تعويض أصحاب الدخل المفقود باستثناء الإعلان عن تقديم منحة مالية زهيدة جدا بمبلغ (٣٠) الف دينار وقد بلغ عدد الأسر المتقدمة لمنحة الطوارئ الحكومية(٢,٧٥٨,٦٩٤) أسرة؛ أي ما يعادل (١٣,٠١٧,٣٩٩) شخصا، بحسب تصريح وزارة التخطيط[٢].

كما أنَّ سوق العمل في العراق قد تأثر ايضاً من الجائحة كثيراً إذ ترك الوباء أثراً عميقاً في العمال والشباب والنساء والكثير منهم كانوا عاطلين عن العمل حتى قبل الأزمة وبسبب التسريح الدائم لأكثر من ثلث الموظفين والعاملين في الدول والذين يعدون معيلين رئيسي لأسرهم، وقد تحولت الأزمة الى صدمة أصابت أسواق العمل وحدثت (الصدمة في الانتاج) وصدمة طلب (استهلاك واستثمار) مما انعكس على فقدان الوظائف في الكثير من القطاعات الاقتصادية وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة القيود والإجراءات التي اتبعتها الدولة لمواجهة تفشي الوباء فضلاً عن اغلاق الكثير من المحال التجارية والاغلاق العام بصورة رئيس مما ادى الى انخفاض عدد ساعات العمل، لهذا قامت منظمة العمل الدولية في العراق ومؤسسة فافو النرويجية لأبحاث العمل والدراسات الاجتماعية بالتعاون مع مجموعة العمل الخاصة بالدعم

---

(١) وزارة الصحة، الموقف الوبائي اليومي للاصابات المسجلة لفايروس كورونا المستجد في العراق، في ٢٨ نيسان، ٢٠٢٠ (ttps://moh.gov.iq).

(٢) شبكة الاعلام العراقي، وزير التخطيط يحدد موعد اطلاق المنحة الطارئة (https://www.ina.iq).

المالي للمستحقين في العراق (CCI) وتضم المجلس الدنماركي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي بمسح سريع ضم أكثر من (٣٠٠٠) أسرة ومايقارب (١١٠٠) منشأة لمعرفة أوضاع أسواق العمل وأوضاع المنشأت الصغيرة في ظل جائحة كورونا، وأظهر المسح أنهَّ ايضاً قبل الوباء كانت معدلات البطالة، مرتفعة بين النساء والشباب فضلا عن ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم، لذلك تجد أنَّ الجائحة تركت أثاراً عميقة وقوية في العاملين بمختلف شرائحهم إذ أثرت في سوق العمل، وتسببت بخسائر كبيرة للوظائف لاسيما العاملين في القطاع غير الرسمي والمهجرين والشباب مما تسبب بزيادة معدلات البطالة وازدياد اعداد الفقراء وأوجد تهديداً للمكاسب المتحققة خلال السنوات السابقة، وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والجوع والعمل اللائق ونمو الأقتصاد والحد من أوجه عدم المساواة [١].

وعليه يمكن القول إنَّ العراق بعد عام(٢٠٠٣) واجه أزمات معقدة ومركبة أدت الى نتائج سلبية كان سوق العمل العراقي من اكثر المتغيرات تأثراً وتأثيراً حيث ارتفعت معدلات البطالة في المده ما بين العام(٢٠٠٤- ٢٠٢٠) بخاصة البطالة بين الشباب بعمر(١٥- ٢٤) سنة في الأسواق والأنشطة الاقتصادية وبذلك أثرت الصدمات الاقتصادية والسياسية والصحية في العمالة وسوق العمل في العراق، الى جانب عن توقف المنشآت الصناعية عن العمل وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص العمل واستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل .

٣- **ازمة انهيار اسعار النفط:** اما النفط فقد كان سعر النفط خام البصرة الخفيف ما يقارب(٥٤,٥) دولار للبرميل، عندما سجلت الاصابة الاولى، الا أنَّه بدا بالانخفاض تدريجياً ليصل الى(٣٢,٧) دولار في التاسع من اذار ليرتفع قليلاً الى(٤٣,٢٥) دولار في الثالث عشر من اذار، ثم ينخفض بشده في ٢١/ نيسان اذ بلغ(٢٠,٥٩) دولار للبرميل ليصل الى(٣٤,٢٩) دولار في ١٥ آيار [٢].

وبحسب البيانات الاحصائية الخاصة بوزارة النفط/ شركة تسويق النفط (سومو) فأن الصادرات النفطية والايرادات المتحققة للعام(٢٠٢٠) من شهر ايار كانت كما هو موضح في الجدول(٠١)[٣] الاتي:

---

(١) ازمة أسواق العمل في ظل كورونا، العمال الفقراء هم الأكثر تضررا، منظمة العمل الدولية، على الرابط www.ilo.org.

(٢) https://oilprice.com/freewidgets/get_oilprices_chart/٤١٨٧.

(٣) حسن لطيف كاظم واخرون، المصدر السابق، ص ١٣.

الجدول (١٠) صادرات النفط وايراداتة في (ايار/٢٠٢٠)

السنة	الصادرات (برميل)	متوسط سعر النفط (دولار)	الايرادات النفطية (دولار)	الايرادات النفطية (دينار)
٢٠٢٠	٤١١٠٣٥٧٩	٣٤,٢٩	١٥٧٤٨٩٥٩٣٢	١٨٧٤١٢٦١٥٩١٩٩٠

المصدر: حسن لطيف كاظم واخرون، المصدر السابق، ص ١٣.

- **حساب سعر صرف الدينار الى الدولار بمبلغ (١١٩٠) دينار للدولار الواحد.**

المطلب الثالث
أثار البطالــة فـــي العراق.

إنَّ البطالة وبالرغم من كونها تمثل هدراً للموارد البشرية، الا ان لها اثاراً اقتصادية واجتماعية خطيرة فهي تشر الى المسار غير الصحيح للعملية الاقتصادية وما يرافقها من تدهور دخل الفرد وتعميق حالة الركود الاقتصادي، وتبرز خطورتها في هجرة الكفاءات العراقية الباحثة عن فرصة العمل، ولها آثار اجتماعية تهدد عملية الاستقرار الاجتماعي من خلال تفشي الأعمال غير المقبولة اجتماعياً والتسرب من البحث وانتشار كل من الأمية والجريمة، بخاصة لدى الشباب العاطلين عن العمل أذ تشير احدى دراسات البرنامج الإنمائي حول العراق الى أنَّ(٨٥%) من الجرائم التي تقع عند الفئة العمرية(١٠-٢٤) سنة كانت لدى العاطلين عن العمل[١]، الا أنَّ التأثير الأكبر كان في مستويات الفقر فهو نتاج الظروف التي مر بها البلد، ولأنَّ الفقر بصفته ظاهرة مركبة ومعقدة لكونها ترتبط بظواهر لا تقل عنه أهمية كـ(البطالة والأمية وتردي الوضع الصحي) التي تشكل الظواهر الأكثر ضرراً على الفرد والمجتمع والحكومة، اذ تؤدي البطالة دورا سلبيا في الاقتصاديات الوطنية بعامه، إذ تسبب آثارها الاقتصادية والأجتماعية والنفسية الجسيمة، إن الآثار الاقتصادية للبطالة تتمثل النحو الآتي[٢].

اولا- تأثيرها في حجم الدخل وتوزيعه، ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي في العراق في عام(٢٠٢٠) الى (١٩٨٧٧٤٣٢٥) مليون ديناراً مقارنة بالعام(٢٠١٩) البالغ (٢٧٧٨٨٤٨٦٩) مليون ديناراً، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من خلال انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، فضلا عن

(١) حنان عبدالخضر هاشم، وآخرون، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢) علي عباس فاضل، أثر العولمة على البطالة مع اشارة الى العراق، مجلةالعمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، العدد (١١-١٢)، ٢٠١١، ص١٣٩.

اجتياح فيروس كورونا للعام، وهذا مما اثر سلباً في التوظيف والحد من ظاهرة البطالة، اما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل بما يؤديه مستوى التشغيل من تغير في مستوى الأجور وفي الاتجاه نفسه.

ثانياً- هدر وضياع الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلالها في العملية الإنتاجية، وهذا يعني تعطل الطاقات البشرية عن العمل، فإنَّ الطاقات الإنتاجية أي الإنتاج لابد أنْ يتوقف، ولذلك تنخفض مستويات تلك الطاقات البشرية أي (العاطلين)، فيكون بحد ذاته مؤشراً لتوسع حالات الفقر وازدياد أعداد الفقراء وتردي أوضاع التنمية البشرية في البلاد.

هذا وتوقف انتاج السلع والخدمات سوف يؤدي إلى تعطيل عناصر الإنتاج الأخرى وهي عنصر الطبيعة والأرض وعنصر رأس المال وعنصر التنظيم حيث إنَّ هذه العناصر الثلاثة مربوطة بعنصر العمل، فعندما يكون عنصر العمل معطلا نتيجة للبطالة فإنَّ بقية عناصر الإنتاج لابد أنْ تكون معطلة، وهذا يسبب عدم قدرة المجتمع على العمل والإنتاج، فعندما يتوقف الإنتاج تشح كمية العرض للسلع والخدمات وبذلك ترتفع أسعارها أو تختفي من الأسواق، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات وتختفي من الأسواق فإنَّ المواطنين لا يستطيعون الحصول عليها، مما يدفع الدولة إلى استيراد تلك السلع والخدمات من الخارج ودفع أسعارها بالعملة الصعبة اي تكلفة ميزانية الدولة بمبالغ مالية ربما يسبب ارباك الوضع الاقتصادي بالمجتمع وحدوث العجز في الميزانية وارتفاع قيمة المديونية الخارجية[١].

ثالثاً- وكذلك تؤدي البطالة الى انخفاض حجم ايرادات الدولة بسبب انخفاض حجم الضرائب المفروضة على الدخل، فكلما ازداد حجم الدخل ازداد حجم الضرائب التي تحصل عليها الدولة، اما في حال وجود البطالة فيعني عدم وجود دخول ولا ضرائب ولهذا تكون الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات بسبب انخفاض عوائد الضرائب الناتجة عن انخفاض الدخل، وبسبب الحرب على الارهاب منذ عام(٢٠١٤) والى عام(٢٠١٨) وما رافقه من انخفاض كبير في اسعار النفط الامر الذي ادى الى تضرر سياسة الانفاق الحكومي في كل القطاعات، حيث انخفض الدخل في عام(٢٠٢٠) ليصبح(٢٠٦٦١٦٢٣٢) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-١٨.٣%) مقارنة بالعام(٢٠١٩) نحو(٢٢٠٩٠٥٦٤٣) مليون ديناراً وبمعدل نمو كان(٢.٢%)، نتج عن ذلك ندرة فرص العمل الى حد كبير في كل مدن العراق، فقد ادت البطالة الى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل وهذه مبالغ ضخمة تؤثر في ميزانية الدولة وعلى حساب المشروعات الاستثمارية والاقتصادية التي

(١) احمد يحيى جواد العرداوي، مشكلة البطالة في المجتمع العراقي الاسباب والاثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص٩٠.

يمكن أنَّ تستثمر بها هذه الاموال لأنها تعطى الى العاطلين عن العمل بدون الحصول على مردود انتاجي او خدمي يعود بالنفع للمجتمع وعلى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة[١].

رابعاً- بروز الاقتصاد غير الرسمي(القطاع غير النظامي): من آثار البطالة الاقتصادية في العراق بروز ما يسمى بـ(الاقتصاد غير الرسمي)، بالرغم من مضي عقود على طريق التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية، إلا أنهَّ بيوت الطين والصفيح ما تزال تحيط بمعظم العواصم والمدن الرئيسة للدول النامية، وكذلك تمتد جانبي كل شارع تجاري الباعة المتجولين وعرباتهم، وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، التي تصل قيمتها سنويا إلى مليارات الدولارات، التي تظل خارج السجلات، بعيدا عن أعين رجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.

خامساً- البطالة تمثل عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وصول الاقتصاد الى وضع التوازن .

سادساً- إنَّ تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أنْ يكلف الدولة أعباءً تتمثل بزيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وانخفاض الناتج الوطني.

سابعاً- إنَّ عدم استغلال عنصر العمل يعد احد الموارد الاقتصادية الذي يحرم الاقتصاد الوطني من فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الانتاج ومن تطور الاقتصاد.

(١) مازن فوزي خضير الركابي، ظاهرة البطالة في مدينة الزبير، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص١٥٢.

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المطلب الاول

واقع الائتمان المصرفي الخاص واثره في البطالة

لا يمكن تجاهل الاثر المشترك للائتمان المصرفي في القطاعين العام والخاص في نسبة البطالة فهما متغيران يصبان في مجمل الائتمان المصرفي في العراق، اي إنَّ طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة تتحدد من امتداد العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ومدى امكانية التنسيق بينهما لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ويشتمل هدف الاستقرار او ما يعرف بسياسات الاستقرار، تخفيض معدلات البطالة وتحقيق معدلات نمو حقيقية للاقتصاد مع الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وفي هذا السياق يرى(Taylor) ان الاثار الارتدادية للسياسة المالية في السياسة النقدية يمكن تشخيصها عبر العلاقة بين قيد الموازنة العامة **(Government Budget Constraint)** والقاعدة النقدية وهذه الاخيرة تتكون من الاحتياطيات النقدية فضلاً عن العملة في التداول.

وبقدر تعلق الامر في العراق وبخاصة بعد عام(٢٠٠٣) وما شهده البلد من انفتاح تجاه العالم الخارجي ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد أضحت إيرادات الموازنة العامة دالة بالعوائد النفطية وشهد الانفاق الحكومي توسعاً في النفقات التشغيلية والاستثمارية دون أنْ يرتبط هذا الانفاق برؤية واضحة المعالم في التخطيط التنموي مما خلف اثاراً تضخمية حمل السياسة النقدية مسؤولية مضاعفة في تحقيق الاستقرار السعري، وفيما يتعلق بسعيه لتحقيق هذا الاستقرار فقد أخذ البنك المركزي بالسياسات النقدية الانكماشية، وتمكن عبر استعمال نافذة بيع العملة من تعقيم مناسيب السيولة النقدية والسيطرة على الضغوط التضخمية وتحقيق الارتفاع في قيمة العملة المحلية، وانسجاماً مع قاعدة تايلور(Taylor Rule) أخذ البنك المركزي يقوُم سعر السياسة بناءً على العلاقة الطردية بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم واستطاع الانتقال إلى أسعار فائدة حقيقية لم يشهدها البلد منذ عقود، ولأغلب السنوات ونجد أنَّ هناك تطابقاً بين عرض النقد والقاعدة النقدية وهو ما يشير الى أنَّ مضاعف الائتمان النقدي يساوي واحداً وهو يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى المصارف التجارية مقروناً بالرغبة المنخفضة في منح الائتمان النقدي، نتيجة ارتفاع درجة مخاطر عدم الوفاء بالائتمان المصرفي فضلاً عن المخاوف التي تنشأ نتيجة الازمات الاقتصادية المحلية والخارجية التي سرعان ما تجد اثارها في الاقتصاد العراقي وفي قيمة الدينار من جانب، ومن جانب اخر فأنَّ للتعليمات المالية وضوابط البنك المركزي المتمثلة بالاحتفاظ باحتياطيات النقدية، قد

أدى ذلك الى استمرار محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية والمشاركة على نحو جاد وملموس في النهوض بالاقتصاد، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي(١١.٨ %) للعام(٢٠٢٠) بالأسعار الجارية اما مساهمته في تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز(٠.٤ %) لعام (٢٠٢٠)بالأسعار الجارية، اذ نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول(١١)الاتي:

الجدول (١١) الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليون دينار

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص% من مجمل الائتمان	معدل البطالة %
٢٠٠٤	٦٢٠,٢٦٧	٧٥	٢٦.٨
٢٠٠٥	٩٥٠,٢٨٧	٥٥	١٧.٩
٢٠٠٦	١,٨٨١,٠١٤	٧١	١٧.٥
٢٠٠٧	٢,٣٨٧,٤٣٣	٦٩	١١.٧
٢٠٠٨	٣,٩٧٨,٣٠١	٨٧	١٥.٣
٢٠٠٩	٤,٦٤٦,١٦٧	٨٢	١٥
٢٠١٠	٨,٥٢٧,١٣١	٧٣	١٤.٥
٢٠١١	١١,٣٥٦,٣٠٨	٥٦	١٢.٢
٢٠١٢	١٤,٦٥٠,١٠٢	٥٢	١١.٩
٢٠١٣	١٦,٩٤٧,٥٣٣	٥٧	١٦
٢٠١٤	١٧,٧٤٥,١٤١	٥٢	١٠.٦
٢٠١٥	١٨,٠٧٠,٠٥٨	٤٩	١٥
٢٠١٦	١٨,١٨٠,٩٧٠	٤٨	١٠.٨
٢٠١٧	١٩,٤٥٢,٢٩٣	٥١	١٠.٩
٢٠١٨	٢٠,٢١٦,٠٧٣	٥٣	١١
٢٠١٩	٢١,٠٤٢,٢١٣	٥٠	١٣.٨
٢٠٢٠	٢٥,٨٦٦,٧٠٤	٥٤	١٣.٨

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المصرف الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

إنَّ اجمالي الائتمان النقدي الخاص بلغ (٦٢٠٢٦٧) مليون ديناراً في عام (٢٠٠٤) وشكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة(٧٥%) من اجمالي الائتمان النقدي، ويذهب اغلب الائتمان المقدم الى القطاع الخاص حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له (١٨٨١٠١٤) مليون ديناراً اي بنسبة مساهمة بلغت(٧١%) من اجمالي الائتمان في عام(٢٠٠٦) مقابل (٩٥٠٢٨٧) مليون ديناراً اي بنسبة مساهمة هي(٥٥%) في عام(٢٠٠٥) مما ادى الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (١٧.٩% و١٧.٥%) على التوالي، بسبب استقرار نظام الحكم الجديد في العراق، واستمر الائتمان النقدي الخاص بالارتفاع لغاية العام(٢٠٢٠) اذ سجل رصيد

الائتمان المقدم له (٢٥٨٦٦٧٠٤) مليون ديناراً وبنسبة مساهمة كانت(٥٤%) الا أنَّ هذه الزيادة في الائتمان النقدي الخاص لم تؤثر بشكل ملحوظ في انخفاض معدلات البطالة، نتيجة محدودية دور القطاع الخاص الناتج من تردي بيئة الاستثمار و انتشار الفساد المالي المتمثل بعمل مشروعات وهمية يؤخذ عليها او يعطي لها ائتمان وهذا يشكل خطورة على وظيفة الائتمان اصلا[١]، وقد عمدت الحكومة العراقية في سياق تطوير الاقتصاد العراقي الى البدء بتنمية البلد على استراتيجية ارادتها مقدمة تمهد لأداء تنموي حقيقي، من خلال خطة طموحة ارادت منها أنْ تكون المرحلة الأولى التي تبدأ من عام(٢٠١٤-٢٠١٧)، وهي مرحلة لم يتم تنفيذها بسبب الحرب مع الارهاب وانهيار اسعار النفط، لذلك يمكن القول بوضوح إنها لم تر النور في حين يجري التعويل على المرحلة الثانية التي تبدأ من عام(٢٠١٨-٢٠٢٢)، التي تقودها الحكومة مع القطاع الخاص، وتتضمن اعادة الهيكلية لكل الشركات العامة وادخالها في شراكات تكاملية مع القطاع الخاص، اما المرحلة الثالثة من(٢٠٢٣-٢٠٣٠)، التي يقودها القطاع الخاص فيراد منها المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل مما يؤدي الى التقليل من ظاهرة البطالة وهذا ما يمكن ملاحظته في الشكل(١٦) الاتي:

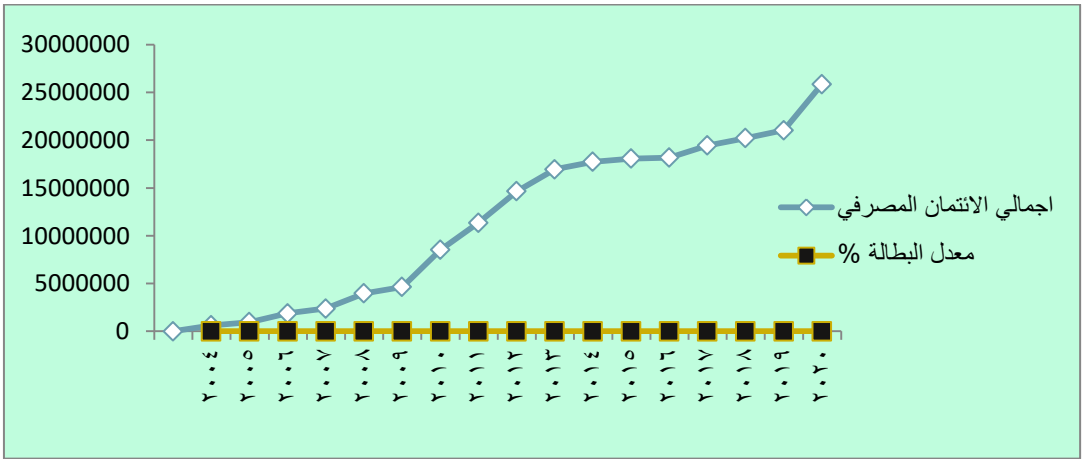

الشكل (١٦) الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١١).

(١)J.Pedersen, unemployment: a review of the evidence from panel data, OECD Economic, Studies, p٦٦.

المطلب الثاني
واقع الائتمان المصرفي الحكومي واثرة في البطالة

كما اسلفنا فإنَّ الائتمان الحكومي يتكامل في تأثيره في الائتمان الخاص في معدلات البطالة في العراق ولكل منهما تأثير بقدر حجم الائتمان المقدم لكل منهما لكن في المحصلة النهائية الائتمان لهما تأثير موحد، ويمكن معرفة تغيرات معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال ملاحظة البيانات في الجدول (١٢) المذكور في الاتي اذ شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدة البحث ففي عام(٢٠٠٤) بلغت معدلات البطالة (٢٦.٨%):

الجدول (١٢) الائتمان المصرفي الحكومي وأثره على البطالة في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠):

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي الحكومي	نسبة مساهمة القطاع الحكومي% من مجمل الائتمان	معدل البطالة %
٢٠٠٤	٢٠٤٤٠٦	٢٥	٢٦.٨
٢٠٠٥	٧٦٧١٦٣	٤٥	١٧.٩
٢٠٠٦	٧٨٣٨٨٤	٢٩	١٧.٥
٢٠٠٧	١٠٧١٥٨٧	٣١	١١.٧
٢٠٠٨	٦٠٩١٥٣	١٣	١٥.٣
٢٠٠٩	١٠٤٣٨٩٥	١٨	١٥
٢٠١٠	٣١٩٤٤٠٤	٢٧	١٤.٥
٢٠١١	٨٩٨٧٧٦٨	٤٤	١٢.٢
٢٠١٢	١٣٧٨٨٥٨٦	٤٨	١١.٩
٢٠١٣	١٣٠٠٤٤٧٩	٤٣	١٦
٢٠١٤	١٦٣٧٧٩٢٦	٤٨	١٠.٦
٢٠١٥	١٨٦٨٢٦٢٨	٥١	١٥
٢٠١٦	١٩٤٥٤١٥٣	٥٢	١٠.٨
٢٠١٧	١٨٥٠٠٥٣٦	٤٩	١٠.٩
٢٠١٨	١٨٢٦٩٥٩٩	٤٧	١١
٢٠١٩	٢١٠١٠٢٩٨	٥٠	١٣.٨
٢٠٢٠	٢٣٩٥١٠٨٥	٤٦	١٣.٨

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المصرف الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

وهذا يرجع سببه الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، ففي عام(٢٠٠٥) تم استقطاب الايدي العاملة ذات الخلفية الزراعية لنشاط اخر كـ(الشرطة والجيش)، اذ نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الحكومي وانخفاض البطالة خلال العام اذ شهد الائتمان المصرفي الحكومي زيادة

واضحة مقارنة بالعام(٢٠٠٤) اذ بلغ (٧٦٧١٦٣) مليون ديناراً ادى الى انخفاض معدل البطالة بمعدل (١٧.٩%)، وفي عام(٢٠٠٦) ارتفع الائتمان المصرفي ليبلغ (٧٨٣٨٨٤) مليون ديناراً مما أدى الى انخفاض معدل البطالة ونتيجة هذا الارتفاع هو حدوث التغيرات الكبيرة في جميع الأوضاع في العراق ومنها (ازدياد حجم الائتمان المصرفي) إذ قام البنك المركزي العراقي بتشريع الكثير من القوانين اهما قانون المصارف العراقية عدد (٩٤) للعام(٢٠٠٤) حيث نتج عن تلك القوانين إلغاء السقوف الائتمانية المتمثلة بتحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى منح الانتمان، مما ساهم بتوسع المصارف الحكومية في منح الائتمان وخلق المنافسة بين المصارف العامة وايضا زيادة رواتب الموظفين وأجور العاملين في القطاعات الاقتصادية نتيجة زيادة الايرادات النفط، اما في عام(٢٠٠٨) انخفض الائتمان المصرفي الحكومي الى (٦٠٩١٥٣) مليون ديناراً ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بمعدل (١٥.٣%) وذلك نتيجة احداث الازمة المالية المذكورة سابقاً فضلاً عن تدهور الوضع الامني والسياسي والاقتصادي، كذلك في عام(٢٠٠٩) انخفاض انخفاضاً بسيط في نسبة البطالة بمعدل (١٥%) بسبب توظيف عدد من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة، ايضاً في عام (٢٠١٢) انخفضت البطالة بمعدل(١١.٩%) نتيجة التوظيف في قطاعات الدولة، الا أنَّها نسبتها ارتفعت في عام (٢٠١٣) بمعدل (١٦%) بالرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتقلبات أسعار النفط مما أدى الى غلق الكثير من المعامل بسبب انخفاض الطلب على السلع المحلية، وكذلك في عام(٢٠١٤) استمر الائتمان بالارتفاع الى(١٦٣٧٧٩٢٦) مليون ديناراً مما ادى الى انخفاض نسبة البطالة بمعدل(١٠.٦%) نتيجة فتح باب التعيين للعاطلين في صفوف القوات الأمنية للحرب على العصابات الارهابية، بالمثل في عام(٢٠١٦) استمر الائتمان الحكومي بالارتفاع بمبلغ (١٩٤٥٤١٥٣) وانخفاض نسبة البطالة بمعدل(١٠.٨%) مقارنة بالعام(٢٠١٥) اذ كانت النسبة (١٥%)، وهذا يدل على دعم الائتمان المقدم من قبل المصارف حتى العام(٢٠١٨) وانخفض الائتمان المصرفي الحكومي مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بمعدل(١١%) نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانخفاض أسعار النفط، ليزداد في عام(٢٠٢٠) معدل الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية بالرغم من ذلك الا أنَّ معدل البطالة بقي على ما هو علية في العام السابق، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتذبذب أسعار النفط ونتيجة تفشي فايروس كورونا وحظر التجوال، ونلاحظ من خلال ذلك وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي ومعدل البطالة أي كلما ازداد منح الائتمان ازداد اقبال المستثمرين على سوق العمل مما يدفع الى انخفاض معدل البطالة الا في حالات

استثنائية يكون فيها الائتمان المصرفي مرتفعاً ومع ذلك تبقى نسبة البطالة مرتفعة كـ(الحروب او القرارات التي يتخذها البنك المركزي احياناً غير المدروسة التي تؤدي الى ارتفاع البطالة في العراق، الا أنَّ الفكر الكلاسيكي لا ينظر الى البطالة بصفتها ظاهرة رئيسه تستحق اهتماما خاصا ما دامت النظرية ترى أنَّ النظام الاقتصادي الحر كفيل بتهيئة فرص عمل لكل فرد يرغب في العمل بمستوى الاجر السائد، فعند وجود نسبة من البطالة فإنَّ آلية السوق تتكفل باستمرار لايجاد القوى المضادة التي تعمل بموجبها على إنَّهاء البطالة، ولكن فيما بعد اختلف الامر تماما فمشكلة البطالة ليست ظاهرة بسيطة تصاحب التطورات الاقتصادية، وإنّما هي مشكلة اقتصادية خطيرة فضلاً عن كونها ظاهرة اجتماعية وكذلك سياسية ومن خلال ذلك ظهر العجز في ميزانيات الدولة وتزايد معدل الضرائب وتم تقييد الاستيراد وإعادة التصدير والشكل (١٧) الاتي افضل ما يوضح لنا ذلك:

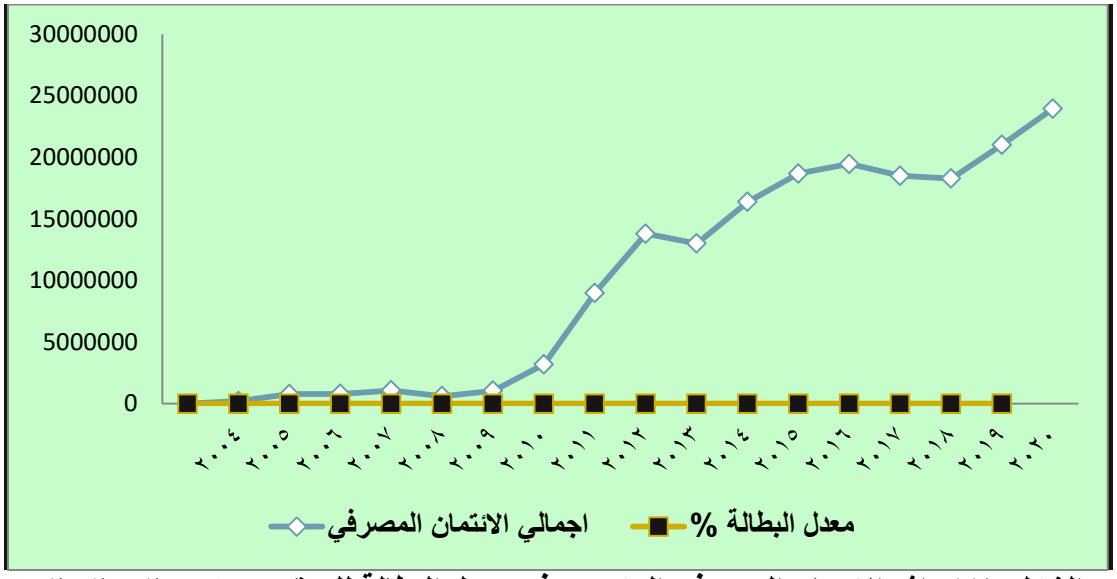

الشكل (١٧) اثر الائتمان المصرفي الحكومي في معدل البطالة للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٢).

المطلب الثالث

سبل النهوض بالقطاع الخاص في العراق

لعل تعزيز دور القطاع الخاص العراقي وتحفيزه لتبؤ مكانه الريادي يكمن في تنشيط الاقتصاد الوطني وفك الاختناق المالي الذي يعاني منه البلد ويمكن توضيح ذلك عن طريق حزمة من الاصلاحات تمثلت بالآتي :

١- توسيع دائرة الاقراض المصرفي عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة عملها ودعمها وتوفير البيئة المناسبة لها وحمايتها من السلع المستوردة ومن المنافسة غير العادلة.

٢- دعم وتطوير المصرف الزراعي وتذليل العقبات التي تواجه عملية الاقراض للمستثمرين وصغار المزارعين للحيلولة عن عزوفهم عن ممارسة هذا النشاط، ومعالجة واعادة تاهيل المشروعات الاروائية من خلال اعتماد طرق الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش وذلك لتقليل الهدر بالمياه المستهلكة.

٣- تطوير البنية التحتية للاقتصاد وخصوصاً تلك التي تخدم الصناعة الوطنية واعداد قواعد المعلومات التي تخدم القطاع الصناعي وتطوير المعرفة التكنولوجية المستخدمة في عمليات الانتاج وتقديم قروض صناعية ميسرة للشركات العاملة في القطاع الصناعي بما يضمن تغطية احتياجاتها المختلفة وبسعر فائدة قليل.

٤- وبالرغم من قيام الدولة بدعم القطاع الزراعي والصناعي ولكنه لم يكن مدروساً بشكل الصحيح بل العكس فقد ساهم في تدني مستويات الانتاج للعاملين في القطاع الخاص والامثلة كثيرة على ذلك مثل الخطة الزراعية وخطة دعم القطاع الخاص التي تبنتهما الحكومة.

٥- المشاركة في انشاء شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية) لغرض تنويع أنشطة المصارف من جهة ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل عبر مشروعات القطاع الخاص(الانتاجية والخدمية) التي تقوم بتمويلها من جهه اخرى.

٦- فتح باب المشاركة الاجنبية بانشاء عقد الشراكة بين الشركة الاقليمية من جهة وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة أخرى عن طريق سن التشريعات الجاذبة له وتخفيف القيود على المستثمر الأجنبي[١].

٧- ضرورة إنشاء مؤسسة أو ديوان مستقل مرتبط بمجلس الوزراء مهمته التنسيق مع الجانب الحكومي من اجل المشاركة في القرار الاقتصادي الذي يتعلق بالقطاع الخاص بما يفضي إلى ضمان تنفيذ القرارات ومتابعتها ويفضل إنْ تكون قيادة لهذه المؤسسة بيد احد رجال الأعمال البارزين المشهود لهم بالوطنية والخبرة والكفاءة.

٨- ضرورة انشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار الخاص وتشجيعه أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص أو كليهما لضمان الاستثمار الخاص، لاسيما في المشروعات الانتاجية التي تساهم في تشغيل أكبر عدد

(١) سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠٢٢، ص٢١.

ممكن من العمالة، وفيما يتعلق بالمصرف فيجب أن يكون له فروع في كل مناطق العراق مهمته تمويل المشروعات الصغيرة، فهنالك حاجة الى رعاية خاصة لمثل هذه المشاريع ، فالنشاط الخاص في العراق يهيمن عليه القطاع الفردي الصغير غير المنظم.

٩- القيام بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي ما توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية[١].

١٠- على الدولة مساعدة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته كي يضمن استمرار عملية الانتاج، مثلا إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات ، ومساعدة المنتج في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة ، وكذلك أنشاء صندوق لدعم الصادرات[٢].

١١- القضاء على التقليديه والبيروقراطية والعمل بالنافذة الواحدة في هيئات الاستثمار و التفعيل الجدي والمهني لقانون الاستثمار عدد١٣ للعام (٢٠٠٦) وتعديلاته والقضاء على الحلقات الادارية الزائدة وأضافه مواد اخرى تشجيعية لقانون الاستثمار كـ(توسع الاعفاء الضريبي والكمركي ومنح الاراضي بالتملك وليس بالاستثمار ومنح الجنسية للمستثمر الاجنبي) اسوة بالدول التي نجحت في تطوير اقتصاداتها وهذا كله يوسع الائتمان ويؤمن اتجاهاته مما يصب في تقليل نسب البطالة في العراق[٣].

---

(١) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصاديةوالادارية والمالية، المجلد ٢٠٠٩، العدد ١، ٢٠٠٩، ص٤٠.

(٢) رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات،(د.ت)، ص ١٥٢.

(٣) كريم عبيس العزاوي، مصدر سابق، ص(٤١-٤٢).

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي في معدلات البطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

المبحث الاول: الاطار النظري والاختباري للانموذج المستخدم

المبحث الثاني: قياس وتحليل الانموذج الائتمان المصرفي في معدلات البطالة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المبحث الاول

الآطار النظري للنموذج المستخدم

أولاً- استقرارية السلاسل الزمنية:

تفترض كل الدراسات التطبيقية القياسية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، أنَّها بيانات مستقرة وساكنة(Stationary)، لأن صفة السكون والاستقرار مهمه جداً، كونها تمكن الباحث من التنبؤ مستقبلاً بتقيم الظاهرة بعيداً عن الانحدار الزائف، وصفة الاستقرار تكون من خلال بعض الخصائص والصفات الإحصائية، التي تتوافر في السلسلة الزمنية، فعندما يغيب السكون أو الاستقرار فان الانحدار الذي سنحصل عليه بين قيم السلسلة الزمنية يكون وهمياً وزائفاً، ولغرض تجنب هذه الحالة فمن الضروري الاعتماد على الاختبارات التي تبين وتثبت استقرارية وسكون السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها حتى تكون الاختبارات الإحصائية والقياسية من خلال درجة الفروق المستقرة، للحصول على نتائج قريبة من الواقع ومعنوية حقيقية غير زائفة ووهمية، ليستطيع الباحث التنبؤ بمستقبل الظاهرة وتكون الاختبارات القياسية أداة مهمة في رسم السياسة الاقتصادية [١]، إنَّ اختبارات الجذر الوحدوي تعمل على أكثر من اختبار لكشف مركبة الإتجاه العام، وتساعد على الطريقة التي يمكن من خلالها جعل المتغير أو السلسلة الزمنية مستقرة لذا لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:[٢]

١- انموذج TS (Trend Stationary): هذا الانموذج غير مستقر ويبرز عدم استقرارية تحديدية وتأخذ شكل دالة كثيرة الحدود سواء كانت خطيه ام غير خطية، وأكثر هذه النماذج انتشاراً ياخذ شكل الدالة الكثيرة الحدود من الدرجة الأولى.

٢- انموذج DS (Defferency Stationary): تعد هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية(Stochastic) وتكون مستقرة باخذ الفروق لها، وغالباً تستعمل الفروق من الدرجة الأولى، وتكون بشكلين بدون المشتقة، ومع المشتقة.

ويتم تحديد الاختبار الذي يعكس المعنوية الكاملة للمتغير، وينبغي أنَّ يكون متلاءماً مع طبيعة السلسلة الزمنية، ويعتمد اختيار الاختبار على درجة احتمالية الاختبار(prob) بمستوى (١٠,. أو ٠,٠٥) فعندما تكون الاحتمالية أقل من(٠.٠٥) تعني أنَّ المتغير مستقر، فكلما تنخفض

---

(١) C. Milis," Testing for the unit root in time series Regression", journal of Business and Ecocnomic statistics, vol.٨٩,٢٠٠٩, p٥٩١.

(٢) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للطباعة والنشر، جامعة ورقلة الجزائر، الطبعة الاولى، ٢٠١١،ص ٢٠٦.

أكثر تشير إلى استقرارية أكبر، وفي حالة كون الاحتمالية أكبر أو مساوية بـ(٠.٠٥) فهذا يعني أنَّها غير مستقرة، وكلما كبرت القيمة أزدادت عشوائيتها، اي أنَّ السلسلة الزمنية قد تتضمن الانحدار الزائف، حيث لا يمكن التنبؤ بسلوك المتغير أو السلسلة الزمنية في المستقبل، ومن ثم لا تصلح هذه الظاهرة للقياس والافادة من نتائج البحث، في الدراسات الأخرى[١].

ولغرض تجنب ظاهرة الانحدار الزائف(Spurious Regression) الذي يظهر في السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يتضمن الانحدار شيئاً خاطئاً، يظهر في بعض الاحيان من خلال الارتباط الذاتي فتكون قيمة دربن واتسون منخفضة [٢]، مما يعني عدم الاستقرار وتكون نتائج الانحدار المعطاة لا معنى لها، لذا لابد من وجود طريقة لجعل السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة، ويمكن الافاده منها في البحث، لاسيما المتغيرات التي يكون فيها السكون ضعيفاً، إذ يمكن الافادة منها واستعالها للقياس ودراسة الظاهرة الاقتصادية، وبالرغم من وجود العديد من الاختبارات ذات الشهرة التاريخية، إلا أنَّ الباحث سوف يعتمد على أكثرها شهرة ومصداقية في بيانات السلاسل الزمنية، ونستطيع من خلاله جعل السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة وتوظيفها في الاختبارات القياسية اللاحقة ومن أهمها اختبار(ديكي فولار) واختبار (فليبس بيرن).

١- اختبار ديكي فولار(Fuller-Dickey):

يعد اختبار(ديكي فولار) من اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية، ومن الموضوعات المهمة في كثير من التطبيقات والموضوعات الاقتصادية، وهو اختبار لهُ أهمية عملية وحيوية في الكشف عن جذر الوحدة، حيث إنَّ الاستدلال في المتغيرات غير المستقرة يعطي نتائجاً مضللة، اذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير حقيقية بل زائفة ويسمى بـ(الانحدار الوهمي)، ويهدف اختبار(ديكي فولار) إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وتأكيد خلوها من جذر الوحدة، ويعّد الاختبار واحداً من أهم اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار للسكون أو عدم السكون، ويساعد الباحث في التخلص من السكون الضعيف في السلسلة، وتحويلها الى سلسلة ساكنة باخذ الفروق لها أو الفرق الثاني، ويفضل أنْ تكون السلاسل مستقرة في الفرق الأول، ويفترض عند القيام بالاختبار أنْ يكون مقدار الخطأ(Ut) غير مرتبط، وفي الحالات التي يكون فيها مرتبطاً يقوم(ديكي فولار) بعمل اختبار جديد يعرف

(١) خالد محمد السواعي، اساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي للطباعة والتشر، أربد، الاردن، د.ط، ٢٠١١،ص ١٩١.

(٢)G.E. BOX & Pierce," Spurious Regression in Econometrics" journal of econometrics, vol ٧٦,٢٠١٣, p٣٨١.

باسم(ديكي فولار المزيد)، أي بزيادة المعادلات الثلاث في ادناه بإضافة قيم في فترات زمنية متأخرة للمتغير التابع في الانموذج.[١]

وتكون السلاسل الزمنية في حالة استقرار إذا لم يكن هناك أي أتجاه إلى الأعلى أو الأسفل في وسطها الحسابي عبر الزمن، أو عدم ظهور التباين والاختلاف في الوسط الحسابي خلال الزمن، بحيث يمكن تحديد درجة التكامل لكل متغير منفرده، وذلك من خلال اختبار ديكي فولار، وتستعمل هذا الاختبار، لأنَّ السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية في الغالب ما تعد سلاسلاً زمنية غير مستقرة، كونها تسير في أتجاه زمني بعامه، وعليه فمن الضروري تحويلها إلى سلاسل زمنية لا تعاني من جذر الوحدة، ومستقرة لكي نحصل على تقديرات غير زائفة ومعنوية، نختبر الفرضيات التالية:

فرضية العدم الصفرية: بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية

الفرضية البديلة: بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية

ويعتمد اختبار(ADF) في دراسة استقراريه السلسلة X_t مثلا على تقدير النماذج بطريقة(OLS) الاتيه:[٢].

$$\boldsymbol{model(i): \Delta xt = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^{p} \phi j\, \Delta xt - j + 1 + \varepsilon t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\boldsymbol{model(ii): \Delta xt = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^{p} \phi j\, \Delta xt - j + 1 + c + \varepsilon t} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\boldsymbol{model(iii): \Delta xt = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^{p} \phi j\, \Delta xt - j + 1 + c + bt + \varepsilon t} \dots\dots (3)$$

أنَّ النماذج الثلاثة محتلفه عن بعضها في الثابت والإتجاه وبدون الثابت والإتجاه، بعد تقدير الانموذج يتم اختبار الفرضية(Ho:Ø=١) ضد الفرضية(H١:Ø<١)، فاذا كانت فرضية العدم مقبولة فهذا يعني وجود جذر الوحدة، اي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة وبخلافه تكون السلسلة مستقرة، يمكن الاعتماد على اختبار(ADF) لتحديد عدد جذور الوحدة(درجة التكامل) لكل متغير على حدة، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الحالات الاتيه:[٣]

---

(١) D.A. Dickey and W.A. Fuller,"Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Journal of the American Statistical Association, vol ١٤٧, ٢٠٠٦, p٤٨١.

(٢) احمد سلامي، ومحمد شيخي، الاقتصاد الجزائري للمدة من(١٩٧٠-٢٠١١)، الجزائر، مجلة الباحث، العدد(١٣)، ٢٠١٣، ١٢٤.

(٣) R. Literman,"A Statistical Approach to Ecocnomic Forecasting", Journal of business and economic statistics, vol.٩٦,٢٠٠٣, p٣٩١.

أ- حيث يتم اختبار فرضية العدم(null hypothesis) التي تعني وجود جذور الوحدة في قيم المتغير، ويتم قبول فرض العدم عندما تكون قيمة(t) المحسوبة من اختبار(ديكي فولار) أقل من القيمة الحرجة المناظرة التي تظهر في نتائج الاختبار، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة ولا تصلح لاستعمالها في التقدير.

ب- إنَّ الفرضية البديلة(Alternative hypothesis) تعني خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، ومن ثم نقبل الفرض البديل معنى ذلك إنَّ المتغير مستقرا وساكنة في المستوى ويمكن استعمالها في التقدير مباشرة، أو نذهب إلى الفرق الأول لاختبار الاستقرارية وهكذا حتى يظهر الاستقرار مع كل متغيرات الانموذج.

ثانياً- التكامل المشترك:

يعّد هذا الاختبار مهما جداً لكونه يكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات فيما لو كانت توازنية في الآجل الطويل ويسمى(Cointegration) التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج، وبخاصه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويعرف التكامل المشترك بانه تصاحب أو اندماج(Association) بين سلستين زمنيتين أو أكثر، بحيث تكون التغيرات والتقلبات في أحدهم تؤدي إلى تعديل المسار الزمني للمتغير الأخر، بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة في الآجل الطويل. اي إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أُخذت منفرده، وتصبح مستقرة عندما تكون انموذجاً مكوناً من مجموعة متغيرات، ومثل هذه الحالة يقال عنها العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات، وتعطي معناً اقتصادياً قريباً من الواقع، ومفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، هذا وتستخدم عدة طرائق لاختبار التكامل المشترك وهي: [١].

أ- طريقة ((١٩٨٧) Engle & Granger) في حالة وجود متغيرين فقط يكون احدهم تابعاً والأخر مستقلاً.

ب- طريقة((١٩٩١) Johansen) في حالة النماذج المتعددة المتغيرات المستقرة بدرجة واحدة، بشرط أنْ تكون متكاملة من الرتبة الأولى.

ت- طريقة((١٩٩٠) Johansen & Juselius) في حالة النماذج المتعددة المستقرة بدرجة واحدة سواء كانت مستقرة ومتكاملة بالمستوى ام بالرتبة الأولى.

---

(١) شفيق عريش، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ،سوريا ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٣، العدد ٥، ٢٠١٠، ٤٩١.

ث- طريقة ((ARDL)(١٩٩٨) Pesarn & Smith) في حالة وجود نماذج متعددة متكاملة في درجة واحدة أو مختلفة شرط أنْ لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية، وهذه الطريقة تختلف عن سابقاتها وذلك بالكشف عن التكامل والاندماج الطويل الاجل بين المتغيرات المستقرة بدرجات مختلفة [١].

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك وفق أنموذج(ARDL)، لابد من تقدير أنموذج (ARDL) بوساطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في الأجل القصير التي تمثل الخطوة السابقة لمعرفة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات، الذي يتمثل بإلغاء متغيرات الفروق الأولى لأي متغير، ولما كان الإتجاه(trend) معنوياً فإنَّه سوف يتضمن في فرضية اختبار(Co-Integration)، التي تكون كالآتي :

فرضية العدم: القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات التي تتمثل بالآتي :

$$H_{\cdot}: C_{١} = C_{٢} = C_{٣} = \cdot \dots\dots\dots\dots (٤)$$

الفرضية البديلة: التي تنص على وجود العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل التي تتمثل بالآتي :

$$H_{١}: C_{١} \neq C_{٢} \neq C_{٣} \neq \cdot \dots\dots\dots\dots (٥)$$

حيث إنَّ($C_{١}, C_{٢} \dots\dots C_{n}$) تمثل معاملات المتغيرات المتباطئة لمدة واحدة، التي تدخل في اختبار المعنوية المشتركة بوساطة اختبار(Wald test) الذي نحصل من خلاله على إحصاءه (F) المحسوبة التي يمكن مقارنتها بـ(F^{*}) الجدولية المحسوبة من قبل(Pesran) على شكل ملحق في كتب الاحصاء والاقتصاد القياسي، ويكون القرار في ثلاثة احتمالات وكالآتي :[٢]

أ- إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لـ(F) أكبر من الحد الأعلى لقيمة(F^{*}) الجدولية عند الملحق (بيسران)، سيتم رفض فرضية الصفرية القائلة بعدم وجود التوازن الطويل الاجل بين المتغيرات، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القائل بوجود التوازن(التكامل المشترك) بين المتغيرات.

---

(١) مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٨٥.

(٢) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، لبنان، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الاولى ٢٠١٠، ص ٩٦.

ب- إذا كانت القيمة المحسوبة لاحصاءة فيشر لـ(F) أقل من الحد الأدنى لقيمة فيشر الجدولية الخاصة بجدول بيسران بـ(F^*)، فيتم قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود التكامل المشترك بين المتغيرات، الامر اي عدم وجود التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات الخاصة بالانموذج.

ت- عندما تكون قيمة فيشر (F) المحسوبة ما بين الحدين الأدنى والأعلى للقيمة الإحصائية لفيشر الجدولية لـ(F*) (بيسران)، فإنَّ النتائج سوف تكون غير محددة اي انها تقع في منطقة الشك واللايقين، أي عدم القدرة على أتخاذ القرار لتحديد إذا ما كان هناك توازن بين المتغيرات من عدمه.

لذلك فمن الضروري معرفة درجة تكامل المتغيرات إذا كانت من رتبة واحدة أو من رتب مختلفة، فإذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة(١)I فسوف يكون القرار من خلال المقارنة بالحد الأعلى للقيمة الجدولية، أما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة(٠)I فإنَّ القرار يكون من خلال المقارنة بالحد الأدنى للقيمة الجدولية، في حين إذا كانت المتغيرات أكثرها متكاملة من رتبة محدده فإن القرار سيكون من خلال المقارنة بالحد المرتبط بالقيمه الجدولية، ومن خلال ما سبق تم التوصل للقرار لوجود التكامل المشترك، أو الاعتماد على التقرير من الحزمة الاحصائية(Eviews ١٢) والاحتمالية(Prob) إذا ما كانت لأكبر من(٠.٠٥) وأقل، فاذا كانت أقل تعني أنَّها معنوية، واذا كانت أكبر تكون عير معنوية.

إنَّ الهدف من التكامل المشترك هو ملاحظة المسار الزمني لمتغيرات البحث من آجل التنبؤ بمستقبل الظاهرة قيد البحث، لأنَّ اختبار التكامل المشترك يبين مستقبل العلاقة وطبيعتها بين متغيرات البحث، وهل يمكن للمتغيرات أنْ تعدل المسار الزمني وتعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد قيد البحث، وهل تستطيع أنْ تحقق التوازن في الآجل الطويل، وللتأكد من قدره المتغيرات على تصحيح مساراتها المنحرفة من خلال بعضها بعضاً، سوف يعتمد الباحث على اختبار (جوهانسن):[١]

لأنَّ الاختبار يتناسب مع طبيعة البحث والسلسلة الزمنية تسمح بذلك، وعدم وجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يعني أنَّ العلاقة بين المتغيرات تبقى مثاراً للشك والتساؤل وعدم قدرتها على معالجة المشكلات من خلال الاعتماد على بعضاً، حتى في حالة معنوية

(١)R.F.Engle&C.W.Granger,"Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation and testing" Econometrica, vol,٧٨,١٩٨٧,pp٢٥١-٢٧٦ .

كل المتغيرات، اي إنَّ المتغيرات لاتندمج وتتكامل مع بعضها بعضاً، وتصحح المسارات الزمنية المنحرفة عن طريق التوازن الطويل الاجل، من اجل الأهداف الطويلة الآجل، ويكون طبقاً للصيغة الاتيه:[١].

ويتضمن الاختبار معيارين أو مؤشرين لمعرفة وجود التكامل المشترك إذ كان المؤشر $(Trace)$ أما المؤشر الثاني(λ Max) تبعاً للصيغتين الاتيتين:

$$\propto Trace = -n \sum_{i=t+1}^{x} \log(1-\propto i) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

$$\propto Max = -nlog(1 - xr + i) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

اذ يتم المقارنة بين قيمة اختبار الأثر(Trace) والقيمة الحرجة(Critical Valu)، وقيمة اختبار القيمة الكامنة(Max-Eigen) والقيمة الحرجة لـ(Critical Valu) الخاصة بها، التي تتفق دائما و بحسب تقرير البرنامج مع القيمة الاحتمالية(Prob)، فاذا كانت القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحسوبة نقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ونقبل فريضه البديل بخلاف ذلك [٢].

ثالثاً: الاختبارات القياسية المستخدمة :

١- تحديد فترات الابطاء المثلى باستعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) من خلال مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ). في حين يوصي بيساران اذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغيراً يمكن استعمال الحد الاعلى لفترات الابطاء .

٢- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)[٣] .

---

(١)LOUIS," A Primer on Cointegration with an Application to Money and Income", Economic Review, Federal Reserve Bank of ,April, ٢٠٠٥, p١٥٨.

(٢) J.D. Sargan and A.S. Bhargave, "Testing Residuals from least-square Regression for being Generaed by the Gaussian Random Walk ", Econometeica, vol ,٩٢, ٢٠٠٨, p١٦٥.

(٣)Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN ١٤٤١-٥٤٢٩ , No. ٠٢/٠٤, P١١.

٣- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Integration Test) :

ينص أنموذج التكامل المشترك على ان هناك علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية التي تفترضها النظرية الاقتصادية، فعند تقدير علاقة الانحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة يمكن ان تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهما عبارة عن علاقة زائفة، وان كانت بعض المؤشرات مثل (R^2وقيم t) المحتسبة كبيرة، وذلك بسبب ان التغير في هذه المتغيرات قد يكون بسبب متغير اخر هو الزمن، يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة، أو بعبارة أخرى قد تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية، وبالرغم من أن احد حلول عدم استقراريه السلسلة هو أخذ الفرق، لكن إجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل الأمثل، إذ إن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النتائج مستقرة وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك[١].

وتعد منهجية " جوهانسون " و" جوهانسون – يوليوس " اختباراً لرتبة المصفوفة، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألاّ تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$)، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يستعمل اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum eigenvalues test . و يجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود (r) من متجهات التكامل

١)Benjamin S.Cheng, Summer١٩٩٩, Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(٢٣) , No. (٢), P.P ١٨٤-١٩٢.

المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+١) من متجهات التكامل المشترك، فاذا ازدادت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية (LR) على القيمة الحرجة بمستوى معنوية محددة فأننا نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، اما اذا كانت القيمة أقل فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد في الأقل للتكامل المشترك[١].

أ- اختبار الاثر (trace) :-

يبنى هذا الأثر على فرضيتين هما:

فرضية العدم: (H٠:q=٠) .

الفرضية البديلة: (H١:q>٠) .

حيث نرفض فرضية العدم لمصلحة الفرضية البديلة اذا كانت قيمة (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical)عند مستوى المعنوية البالغ (٥%).

أ- اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue) :

وبالطريقة نفسها التي استعملت في اختبار الاثر يمكننا اختبار فرضيات الأنموذج في اختبار أنجن، إذ نرفض فرضية العدم لمصلحة الفرضية البديلة اذا كانت قيم (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical) عند مستوى المعنوية البالغ(٥%).

٤- تقدير انموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة التكامل المشترك الطويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Tast)[٢] .

---

١)Engle ,R.F , Granger C.W.J. ١٩٨٧," Co- integration and Error correction , Estimation , and Testing ", Econometrical is currently published by the econometric society , vol (٥٥) ,No(٢) , , P.٢٥٦.

(٢) pesaran .m, shin.y, and smith.R., ٢٠٠١, "Bounds testing Approaches to the Analysis of leval Relationships", Journal of Applied Econometrics ,vol (١٦),USA, ,P٢٨٩..

٥- اختبار سلامة واستقراريه الانموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي[١] :

أ- اختبار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) .

ب- اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال اختبار (Wald Test) .

ج- اختبار استقراريه الانموذج عن طريق اختبار (CUSUM , CUSUM Squares) .

٧ – توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressivedistributed lag model) (ARDL):

يعد انموذج (ARDL) احد اساليب النمذجه الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة اذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الانموذج ، فقد طبق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin ١٩٩٩) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام (٢٠٠١)[٢]. ومن مميزات هذا الانموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها اذ يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(٠) او متكاملة من الدرجة واحد I(١) او مزيج من كليهما بخلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن. وكذلك يقدم هذا الانموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لان الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي وايضا يستخدم هذا الانموذج في العينات الصغيرة .

(١)Birendra Bahadur Budha , Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/١٢,٢٠١٢, p٣.

(٢)Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,٢٠١١, p٢.

كذلك يقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) Unrestricted Error Correction Model ويتم اختبار وجود العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Tast Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F-Stat) مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan(٢٠٠٥، فاذا كانت قيمة F–Stat المحتسبة اكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H٠:b=٠) وقبول الفرضية البديلة (H١:b≠٠) اي وجود علاقة التكامل الطويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، في حين اذا كانت أقل من الحد الادنى فهذا يعني عدم وجود العلاقة الطويلة الاجل[١] .

(١)R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol ٢, No ٢, ٢٠١٤, p ١٠٧.

المبحث الثاني

قياس وتحليل الانموذج الائتمان المصرفي في معدلات البطالة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

أولاً- اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة) : Unit Root Test:

١ – اختبار ديكي فوللر المعدل(ADF) (Augmented Dickey-Fuller test):

يمكن تطبيق اختبار(ADF) لتحديد(درجة الرتبة التكاملية) لكل متغير بصورة منفرده، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين حالتين للسلسلة الزمنية الخاصة بكل متغير وهما:[١].

الحالة الأولى: اذا كان المتغير مستقراً من الدرجة(٠)I، أو من الدرجة(١)I حيث إنَّه يمكن تطبيق طرائق تقدير السلاسل الزمنية، والاعتماد على اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة(Cointegration) وفي حالة وجود التوازن الطويل الاجل بين متغيرات التكامل المشترك، يفترض أنْ يعتمد الباحث على تقدير معلمات الانموذج وفق تموذج الخطاء(ARDL).

الحالة الثانية: اما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة برتب ودرجات مختلفة، فمن الأفضل للباحث أنْ يستخدم(ARDL)، أو انموذج (تودا ويماتو١٩٩٥)، أو انموذج الانحدار الذاتي.

٢ – نتائج اختبار ديكي فوللر(ADF):

يعمل اختبار ديكي– فولر(Fuller-Dickey) على البحث في الاستقرارية أو عدم الاستقرارية لمتغير ما خلال مده زمنية، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام اذ ينبغي التأكد من أنَّ المتغيرات خالية من جذر الوحدة، وهو أمر سهل باستخدام اختبار اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) مع ملاحظة الآتي[٢]:

– فرضية العدم(null hypothesis) تعني وجود جذر الوحدة في قيم المتغير، ويتم قبول الفرضيه الصفريه حيث تكون قيمة(t) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الجدولية المناظرة لها، وتكون السلسلة غير مستقرة.

---

(١) Hassan B. Ghassan and Salman AL Dehailan , Test of Non Liner Co-integration between Government Investment and Private Investment in Saudi Arabia Economy , MPRA , ٢٠٠٩,٣٧٦..

(٢) عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.

- الفرضية البديلة(Alternative hypothesis) تعني خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، ومن ثم نرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل، أي إن السلسلة ساكنة ويمكن استخدامها في التقدير.

يوضح لنا الجدول(١٣) ، نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الانموذج باستخدام اختبار(ADF)، إذ يمكن ملاحظة الآتي:

أ- إنَّ قيم المتغير(Un) البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة في(٢٠٠٤-٢٠٢٠): غير مستقرة في المستوى(At Level) في حالة وجود ثابت(Constant)، أو ثابت واتجاه(Constant & Trend)، أو بدون ثابت وإتجاه(Without Constant & Trend)، وعند أخذ الفرق الأول(At First Difference) للسلسلة الزمنية نفسها نجد أنَّها مستقرة في حالة عدم وجود ثابت واتجاة(Without Constant & Trend)، وعند المستوى(٥٪) كما يظهر في الجدول بعلامة(**) لذا يمكن عدّها مستقرة في الفرق الأول، ومتكاملة من الدرجة(١)I، لأنَّ القرار في حالة الاستقرارية يعتمد على المعنوية بدون ثابت واتجاه.

ب- إنَّ المتغير(PC) يمثل الائتمان التعهدي في العراق خلال المدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠): تم أجراء الاختبار للمتغير في المستوى(At Level)، وتبين ان السلسلة الزمنية غير مستقرة في حالة وجود ثابت(Constant)، وغير مستقرة ايضاً في حالة وجود ثابت واتجاه(Constant & Trend)، و ايضاً غير مستقرة بدون ثابت واتجاه عام(Without Constant & Trend). وبعد أخذ الفرق الأول(At First Difference) للأئتمان التعهدي(PC) كان المتغير مستقراً في الثابت، وفي الثابت والاتجاه، وبدون ثابت وإتجاه عند(١٠٪,٥٪,١٪) كما يظهر في الجدول بعلامة(***)، أي إنهَّ متكاملة من الرتبة(١)I.

ت-إنَّ السلسلة الزمنية(CC) تمثل الائتمان النقدي في العراق خلال المده من(٢٠٠٤-٢٠٢٠): استخدم الباحث الاختبار(ديكي فوللر) نفسه لأختبار المتغير في المستوى وتبين له أنَّ المتغير غير مستقر في حالة وجود ثابت(Constant)، ووجود ثابت واتجاه(Constant & Trend)، وكذلك غير مستقر بدون ثابت واتجاه عام(Without Constant & Trend)، في المستوى(At Level) عند المستوى(١٠٪,٥٪,١٪). واختبر الباحث المتغير الائتمان النقدي نفسه بعد أخذ أخذ الفرق الأول(At First Difference) وأظهرت نتائج الاختبار في الفرق الأول، أنَّ المتغير

كان مستقراً في الثابت، وفي حالة ثابت وإتجاه، وبدون ثابت وإتجاه عند مستوى المعنوية (١٪,٥٪,١٠٪) كما يظهر في الجدول بعلامة(***)، أي إنه متكاملة من الرتبة(١)I.

إن نتائج اختبار (ديكي فوللر) لمتغيرات الانموذج تبين أنَّ جميع المتغيرات كانت مستقرة ومتكاملة الرتبة الأولى(١)I، كذلك بين لنا الشكل البياني(١٨) الاتي استقرارية الانموذج، وهذه النتيجة تفرض على الباحث استخدام التكامل المشترك(Co-Integration) لأنه يتلاءم مع درجة استقرارية متغيرات الانموذج، وعندما يتصف الانموذج بالتكامل المشترك، نستخدم نموذجة(ARDL):

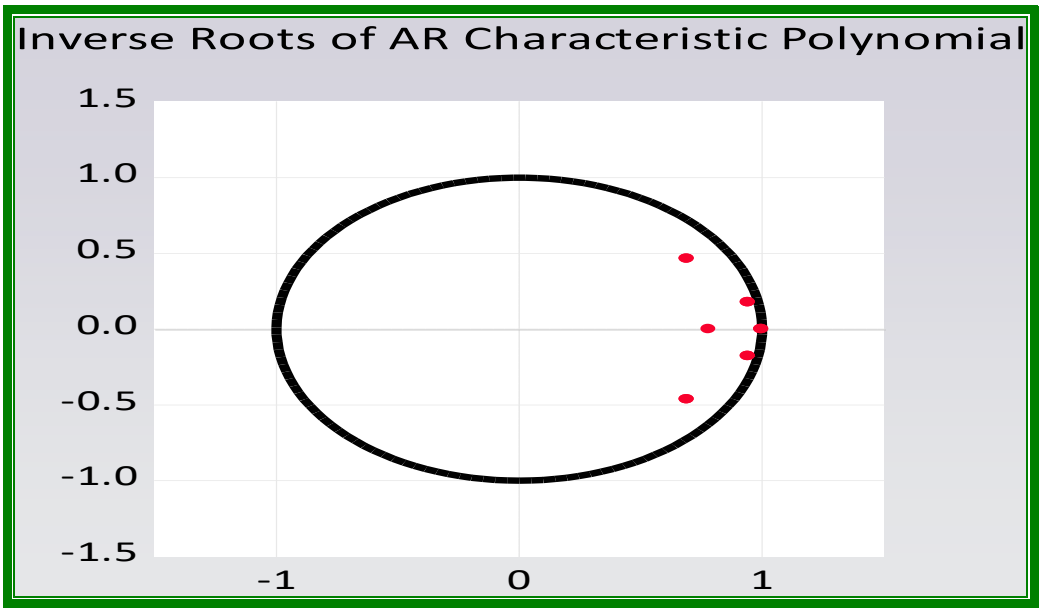

الشكل(١٨) استقرارية النموذج لكل المتغيرات خلال المده من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الباحث استناداً الى نتائج حزمة برمجة Eviews ١٢.

الجدول (١٣) نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي فوللر(ADF) في المستوى والفرق الأول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		PC	**CC**	**UN**
With Constant	t-Statistic	-١.٥٩٩٨	-٠.٥٥٥٦	-٢.٣٧٥٨
	Prob.	**٠.٤٧٤٠**	**٠.٨٦٩٨**	**٠.١٥٤٩**
		No	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-٢.٩٤٢٠	-٢.٧٥٩١	-٢.٢٦٩٦
	Prob.	**٠.١٦٠٢**	**٠.٢١٩٦**	**٠.٤٣٩٨**
		No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-٠.٦٨٧٨	٠.٩٤٧٠	٠.٠٩٣٣
	Prob.	**٠.٤١٣٢**	**٠.٩٠٥٩**	**٠.٧٠٦٥**
Significan		No	No	No

At First Difference				
		d(PC)	d(CC)	d(UN)
With Constant	t-Statistic	-٦.٣٣٧٧	-٦.٣٢٩٥٠	-٢.١٦٤٥
	Prob.	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٢٢٢٠
		***	***	n٠
With Constant & Trend	t-Statistic	-١.٨٩٥٧	-٦.٤٣٤٠	-٢.٣٥٩٢
	Prob.	٠.٠٢٤٦	٠.٠٠٠	٠.٣٩٤٠
		***	***	n٠
Without Constant & Trend	t-Statistic	-١.٩٠٩٤	-٦.٤٠٣١٢	-٢.٢٣٤٩
	Prob.	٠.٠٤٣١	٠.٠٠٠	٠.٠٢٦٢
Significan		***	***	**
a: (*)Significant at the ١٠٪; (**)Significant at the ٥٪; (***) Significant at the ١٪ and (no) Not Significant				
b: Lag Length based on SIC				
c: Probability based on MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.				

المصدر: الباحث استناداً الى نتائج حزمة برمجة Eviews ١٢

ثانياً- اختبار التكامل المشترك(Cointegration):

ظهرت تقنية التكامل المشترك في نهاية القرن العشرين على يد كل من(Granger) و(Engle) وارتكزت في تطورها على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية(عدم وجود جذر وحدوي)، وهي مركبة ناتجة عن عملية الدمج بين منهجية(بوكس–جينكيتر)، ومنهجية التقارب الحركي(الديناميكي) الخاصة بنماذج تصحيح الخطأ، ويعرف التكامل المشترك بأنهَّ المسار الزمني المتوازن لسلسلتين زمنتين أو أكثر في الآجل الطويل، حيث يكون بينهما تصاحب واندماج، بحيث تؤدي التقلبات في أحد السلاسل الزمنية إلى الغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، حيث تستطيع المتغيرات المتكاملة بصورة مشتركة في التخلص من اختلالتها خلال الاجل الطويل، ومثل هذه العلاقة الطويلة الآجل بين مجموعة المتغيرات تعد ضرورية في الانموذج الواحد، للتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، واستخدم الباحث اختبار (JOHANSON)، لكونه يتناسب مع متغيرات الانموذج، ويتحقق التكامل المشترك في حالة انحدار المتغير التابع البطالة(Un) بالتصاحب والاندماج المتغيرات المستقلة الممثلة للائتمان النقدي(CC)، والائتمان التعهدي(PC)، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك.

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الحوارزمية التي اقترحها(جوهانسن) وهي طريقة على مرحلتين، تبين إذا ما كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، اعتماداً على اختبارين اختبار هما: الأثر (Trace Test (λ Trace)) وفق الصيغة الاتيه:[١].

$$\lambda Trace = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - \lambda i) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (٩)$$

والاختبار الأخر أقترح(JOHANSON) اختبار القيمة الكامنة(Maximum Eigenvalue (λ Max) Test) وفق الصيغة الاتيه:[٢].

$$\lambda Max = -n \ln(1 - \lambda r + i) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (١٠)$$

والجدول(١٤) يبين لنا نتائج الاختبارات للانموذج لمعرفة وجود التكامل من عدمه، لبيان حقيقة العلاقة بين المتغير التابع البطالة(Un)، والمتغيرات المستقلة الائتمان النقدي(CC)، والائتمان التغهدي(PC)، حيث تمت المقارنة بين قيمة اختبار الأثر (λ Trace) التي أظهرها تقرير الحقيبة الاحصائية(Eivews١٢)، والقيمة الكامنة مع القيمة الحرجة لـ(Mackinnon) وكانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، فكانت قيمة(λ Trace) المحسوبة البالغه(٣١.٧) للمتغير الأول، أكبر من القيم الجدولية للمتغيرات التي تساوي(٢٩.٧) للمتغير الأول، بقيمة احتمالية(٠.٠٢)، بناءً على نتائج الاختبار نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، اذ تثي نتائج الجدول(١٤) ذاته الخاصة باختبار قيمة(λ Max- Eigen) الاختبار الثاني للتكامل المشترك، اي أنَّ القيمة المحسوبة كانت أكبر من القيمة الجدولية للمتغير الأول فقط الثلاثة في النموذج، وكانت قيمها(٢٠.٧) و(١١.٠) و(٠.٠٠١) للمتغيرات الثلاثة على التوالي أقل من القيم الحرجة لـ(Mackinnon) في الجدول(١٤)، حيث كانت(٣.٨) و(١٤.٢) و(٢١.١) على التوالي.

وعليه من خلال الاختبارين، وبناءً على فرضية(جوهانسن) اي القول: إنَّ احد الاحتبارين أظهر وجود التكامل المشترك، وهذا يعني ان الانموذج يتضمن التكامل المسترك خلال الآجل الطويل بين المتغير التابع من جهة، والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

---

(١) Bennett T.MC Callum, Co-integration between GDP and Private Investment in JABAN Economy, the American economic review vol.٧١ . may ٢٠٠٥, ٣٨٠.

(٢) خالد بن محمد بن عبدالله القدير، اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الرياض، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية ، مجلد ١٧، العدد٢، ٢٠٠٦،ص ١١.

الجدول (١٤) التكامل المشترك بين الائتمان المصرفي والبطالة.

Date: ٠٦/٢٨/٢٢ Time: ١٠:٤٠				
Sample (adjusted): ٢٠٠٩Q٣ ٢٠٢٠Q١				
Included observations: ٤٣ after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: UN CC PC				
Lags interval (in first differences): ١ to ١				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	٠.٠٥	Trace		
No. of CE(s)	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Prob.**
None *	٢٩.٧٩٧٠٧	٣١.٧٩٧١٤	٠.٣٨٢٨٩٩	٠.٠٢٩٠
At most ١	١٥.٤٩٤٧١	١١.٠٤٠٠٨	٠.٢٢٦٤٠٧	٠.٢٠٩١
At most ٢	٣.٨٤١٤٦٥	٠.٠٠١٥٨١	٣.٦٨E-٠٥	٠.٩٦٦٢
Trace test indicates ١ cointegrating eqn(s) at the ٠.٠٥ level				
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	٠.٠٥	Max-Eigen		
No. of CE(s)	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Prob.**
None	٢١.١٣١٦٢	٢٠.٧٥٧٠٦	٠.٣٨٢٨٩٩	٠.٠٥٦٣
At most ١	١٤.٢٦٤٦٠	١١.٠٣٨٥٠	٠.٢٢٦٤٠٧	٠.١٥٢٣
At most ٢	٣.٨٤١٤٦٥	٠.٠٠١٥٨١	٣.٦٨E-٠٥	٠.٩٦٦٢
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the ٠.٠٥ level				
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values				

المصدر: الباحث استناداً الى نتائج حزمة برمجة (Eviews ١٢)

ثالثاً- الاختبارات القياسية المستخدمة:

١- اختبار فترة الابطاء (Lag Order Selection)

جدول (١٥) اختبار فترة الابطاء (Lag Order Selection)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UN CC PC
Exogenous variables: C
Date: ١٢/٢٠/٢٢ Time: ١٢:١٢
Sample: ٢٠٠٩Q١ ٢٠٢٠Q٤
Included observations: ٤٤

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
٠	-١٦٢٤.٤٥٦	NA	٢.٦٩e+٢٨	٧٣.٩٧٥٢٦	٧٤.٠٩٦٩١	٧٤.٠٢٠٣٧
١	-١٤٩٧.٨٣٥	٢٣٠.٢١٨٩*	١.٢٨e+٢٦*	٦٨.٦٢٨٨٨*	٦٩.١١٥٤٨*	٦٨.٨٠٩٣٣*
٢	-١٤٩٥.٤٤٦	٤.٠١٧٩٤٩	١.٧٤e+٢٦	٦٨.٩٢٩٣٨	٦٩.٧٨٠٩٢	٦٩.٢٤٥١٧

٣	-١٤٩١.٢٨١	٦.٤٣٦٨٩٣	٢.٢١e+٢٦	٦٩.١٤٩١٥	٧٠.٣٦٥٦٤	٦٩.٦٠٠٢٨
٤	-١٤٨١.٦٦٥	١٣.٥٥٠٧٢	٢.٢١e+٢٦	٦٩.١٢١١٢	٧٠.٧٠٢٥٦	٦٩.٧٠٧٥٩

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at ٥٪ level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصـــــدر: اعـــــداد الباحـــــث بنـــــاء علـــــى مخرجـــــات البرنـــــامج (Eviews.١٢)

يعد تحديد طول التأخر لعملية الانحدار الذاتي أحد أصعب أجزاء نمذجة (ARIMA) وقد تم اقتراح معايير مختلفة لاختيار طول التأخر معيار معلومات أكايك (AIC)، ومعيار معلومات شوارتز (Schwarz)، ومعيار (Hannan–Quinn)، وخطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error) .

ويمكن في بعض الأحيان أن يسترشد اختيار أطوال التأخر في نماذج (VAR و ADL) بالنظرية الاقتصادية. ومع ذلك، هناك طرق إحصائية تساعد في تحديد عدد فترات التأخر التي يجب تضمينها كعوامل ارتداد بشكل عام، يؤدي عدد كبير جداً من التأخيرات إلى تضخيم الأخطاء المعيارية لتقديرات المعامل، ومن ثم يشير إلى الزيادة في خطأ التنبؤ بينما قد يؤدي حذف التأخيرات التي يجب تضمينها في الأنموذج إلى تحيز التقدير.

ومن خلال الجدول (١٥) نجد أن أقل قيمة للمعامل للمعايير الأربعة أعلاه جاء في فترة الابطـــاء الخامســـة، إذ بلغـــت قيمـــة معيـــار أكايـــك (٦٩.١٢١١٢) وقيمـــة معيـــار شـــوارتز (Schwarz– ٧٠.٧٠٢٥٦) وقيمـــة معيـــار(Hannan–Quinn) (٦٩.٧٠٧٥٩) وقيمـــة معيـــار (Error Prediction Final) (٢.٢١٢٦) لذلك نستنتج أن فترة الابطاء المثلى هي اربع فترات .

٢- اختبار الانموذج (ARDL):

جدول(١٦) نتائج أنموذج (ARDL)

Dependent Variable: LOG(UN)
Method: ARDL
Date: ١٢/٢٠/٢٢ Time: ١٣:٢٣
Sample (adjusted): ٢٠٠٩Q٢ ٢٠٢٠Q٤
Included observations: ٤٧ after adjustments
Maximum dependent lags: ١ (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (١ lag, automatic): LOG(CC) LOG(PC)

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: ٤
Selected Model: ARDL(١, ٠, ٠)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٠٠٠٠	٥.٦٢٣٥٥٠	٠.١١٦٥٨٠	٠.٦٥٥٥٩٥	LOG(UN(-١))
٠.٥٣١٥	-٠.٦٣٠٨٢٠	٠.٠٣٢٢٧٠	-٠.٠٢٠٣٥٧	LOG(CC)
٠.٧٠٧٦	٠.٣٧٧٥٥٨	٠.٠٦١٥٤١	٠.٠٢٣٢٣٥	LOG(PC)
٠.٥٦١١	٠.٥٨٥٧٠٥	١.٤٠٢٧٥١	٠.٨٢١٥٩٩	C
٢.٥٤٨١٠٢	Mean dependent var		٠.٥١١٩٤٤	R-squared
٠.١٤٤٩١٤	S.D. dependent var		٠.٤٧٧٨٩٤	Adjusted R-squared
-١.٥٩٣٩٧١	Akaike info criterion		٠.١٠٤٧١٠	S.E. of regression
-١.٤٣٦٥١٢	Schwarz criterion		٠.٤٧١٤٦٤	Sum squared resid
-١.٥٣٤٧١٨	Hannan-Quinn criter.		٤١.٤٥٨٣٢	Log likelihood
١.٧٠٩١٨٢	Durbin-Watson stat		١٥.٠٣٤٩٠	F-statistic
			٠.٠٠٠٠٠١	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.١٢)

يبين لنا الجدول (١٦) نتائج اختبار (ARDL) ان القدرة التفسيرية للأنموذج R-squared هي (٥١%)، Adjusted R-squared (٤٧%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر (٥١%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى التي يعكسها المتغير العشوائي فتفسر ما نسبه (٤٩%) من تباين المتغير التابع. اما (F) المحتسبة فقد بلغت (١٥.٠٣٤٩٠) وهي معنوية عند المستوى البالغ (١%) اي ان الانموذج المقدر معنوياً وعليه نرفض العدم (H٠:b=٠) ونقبل الفرضية البديلة (H١:b≠٠) التي تنص على وجود العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يؤكد حسن اختبار متغيرات الأنموذج .

٣- اختبار الارتباط التسلسلي

جدول (١٧) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to ١ lag

٠.١٥٣٢	Prob. F(١,٤٢)	٢.١١٦١٣٢	F-statistic
٠.١٣٣٢	Prob. Chi-Square(١)	٢.٢٥٤٤٦٤	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: ١٢/٢٠/٢٢ Time: ١٣:٢٤

Sample: ٢٠٠٩Q٢ ٢٠٢٠Q٤

Included observations: ٤٧

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٢٧٧١	-١.١٠١٢٦٣	٠.١٧٦١٥٨	-٠.١٩٣٩٩٧	LOG(UN(-١))
٠.٦٥٩٠	-٠.٤٤٤٥١٧	٠.٠٣٣٤٦٠	-٠.٠١٤٨٧٣	LOG(CC)
٠.٧٧٠٤	٠.٢٩٣٦٨٨	٠.٠٦٢٠٣٤	٠.٠١٨٢١٩	LOG(PC)
٠.٧٦١٢	٠.٣٠٥٩١٦	١.٤١٦٥٧٠	٠.٤٣٣٣٥٢	C
٠.١٥٣٢	١.٤٥٤٦٩٣	٠.٢٣١٠١٥	٠.٣٣٦٠٥٥	RESID(-١)

-٤.٠٩E-١٦	Mean dependent var	٠.٠٤٧٩٦٧	R-squared
٠.١٠١٢٣٨	S.D. dependent var	-٠.٠٤٢٧٠٢	Adjusted R-squared
-١.٦٠٠٥٧٤	Akaike info criterion	٠.١٠٣٣٧٧	S.E. of regression
-١.٤٠٣٧٥٠	Schwarz criterion	٠.٤٤٨٨٤٩	Sum squared resid
-١.٥٢٦٥٠٨	Hannan-Quinn criter.	٤٢.٦١٣٤٩	Log likelihood
٢.١٠٣٢٣٦	Durbin-Watson stat	٠.٥٢٩٠٣٣	F-statistic
		٠.٧١٤٩٩٧	Prob(F-statistic)

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.١٢)

يوضح لنا الجدول (١٧) اختبار Breusch-Godfrey (LM) في التحقق من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعليه فان قيمة اختبار (F) كانت غير معنوية عند مستوى المعنوية البالغ (١٠%) لذا نرفض الفرضية البديلة (هناك ارتباط تسلسلي) وقبول فرضية العدم (خلو الانموذج المقدر من الارتباط التسلسلي) .

٤- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

الجدوال (١٨) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

٢.٢٠٩١٥٥ F-statistic	Prob. F(٣,٤٣)	٠.١٠٠٨
٦.٢٧٦٥٨٣ Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(٣)	٠.٠٩٨٩
١٤.٨٦٣٣١ Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(٣)	٠.٠٠١٩

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^٢

Method: Least Squares

Date: ١٢/٢٠/٢٢ Time: ١٣:٢٤

Sample: ٢٠٠٩Q٢ ٢٠٢٠Q٤

Included observations: ٤٧

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-٠.٧٨٦١٩٥	٠.٣١١٠٧٨	-٢.٥٢٧٣٢٤	٠.٠١٥٣
LOG(UN(-١))	٠.٠١٥٧٨٣	٠.٠٢٥٨٥٣	٠.٦١٠٥٠٠	٠.٥٤٤٧
LOG(CC)	٠.٠١٤٨٨٥	٠.٠٠٧١٥٦	٢.٠٧٩٩٩٠	٠.٠٤٣٥
LOG(PC)	٠.٠٢٨٧٩٥	٠.٠١٣٦٤٧	٢.١٠٩٩٥٦	٠.٠٤٠٧

٠.٠١٠٠٣١	Mean dependent var	٠.١٣٣٥٤٤	R-squared
٠.٠٢٤١١٩	S.D. dependent var	٠.٠٧٣٠٩٤	Adjusted R-squared
-٤.٦٠٦٢٦٤	Akaike info criterion	٠.٠٢٣٢٢١	S.E. of regression
-٤.٤٤٨٨٠٥	Schwarz criterion	٠.٠٢٣١٨٦	Sum squared resid
-٤.٥٤٧٠١١	Hannan-Quinn criter.	١١٢.٢٤٧٢	Log likelihood
٢.٤٧٨٠٧٨	Durbin-Watson stat	٢.٢٠٩١٥٥	F-statistic
		٠.١٠٠٧٦٧	Prob(F-statistic)

المصـــــدر: اعـــــداد الباحـــــث بنـــــاء علـــــى مخرجـــــات البرنـــــامج (Eviews.١٢)

نلاحظ من خلال الجدول (١٨) ان قيمة (**Prob**) كانت بمقدار (٠,١٠) اي اكبر من (٥%)، ما يدل على عدم احتواء الانموذج القياسي على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

٥-اختبار الحدود:

جدول (١٩) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: DLOG(UN)

Selected Model: ARDL(١, ٠, ٠)

Case ٢: Restricted Constant and No Trend

Date: ١٢/٢٠/٢٢ Time: ١٣:٢٥

Sample: ٢٠٠٩Q١ ٢٠٢٠Q٤

Included observations: ٤٧

ECM Regression

Case ٢: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٠٠٣٦	-٣.٠٨٢١٠٨	٠.١١١٧٤٣	-٠.٣٤٤٤٠٥	CointEq(-١)*

-٠.٠٠١٧٧٤	Mean dependent var	٠.١٧٠٩٤٦	R-squared

٠.١٧٠٩٤٦	Adjusted R-squared	٠.١١١١٨٧	S.D. dependent var
٠.١٠١٢٣٨	S.E. of regression	-١.٧٢١٦٣١	Akaike info criterion
٠.٤٧١٤٦٤	Sum squared resid	-١.٦٨٢٢٦٦	Schwarz criterion
٤١.٤٥٨٣٢	Log likelihood	-١.٧٠٦٨١٨	Hannan-Quinn criter.
١.٧٠٩١٨٢	Durbin-Watson stat		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(٠)	I(١)
F-statistic	٢.٢١٩٩٦٦	١٠٪	٢.٦٣	٣.٣٥
K	٢	٥٪	٣.١	٣.٨٧
		٢.٥٪	٣.٥٥	٤.٣٨
		١٪	٤.١٣	٥

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.١٢) .

يوضح لنا الجدول (١٩) ان اختبار الحدود يبين ان قيمة (F-statistics) كانت (**٢.٢١٩٩٦٦**) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (**٢.٦٣**) والقيمة الجدولية العظمى البالغة (**٣.٣٥**) عند مستوى المعنوية (١٠%)، وهذا يشير الى وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

٦- تقدير العلاقة الطويلة الاجل:

جدول (٢٠) العلاقة الطويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(UN)
Selected Model: ARDL(١, ٠, ٠)
Case ٢: Restricted Constant and No Trend
Date: ١٢/٢٠/٢٢ Time: ١٣:٢٥
Sample: ٢٠٠٩Q١ ٢٠٢٠Q٤
Included observations: ٤٧

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٥٦١١	٠.٥٨٥٧٠٥	١.٤٠٢٧٥١	٠.٨٢١٥٩٩	C
٠.٠٠٥١	-٢.٩٥٤٢٣٤	٠.١١٦٥٨٠	-٠.٣٤٤٤٠٥	LOG(UN(-١))*
٠.٥٣١٥	-٠.٦٣٠٨٢٠	٠.٠٣٢٢٧٠	-٠.٠٢٠٣٥٧	LOG(CC)**
٠.٧٠٧٦	٠.٣٧٧٥٥٨	٠.٠٦١٥٤١	٠.٠٢٣٢٣٥	LOG(PC)**

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-١) + D(Z).

Levels Equation

Case ٢: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٥١٦٧	-٠.٦٥٣٨١٨	٠.٠٩٠٤٠٣	-٠.٠٥٩١٠٧	LOG(CC)
٠.٧٠٢٧	٠.٣٨٤٢٢١	٠.١٧٥٥٨٨	٠.٠٦٧٤٦٤	LOG(PC)
٠.٥٥٥٨	٠.٥٩٣٦٩٥	٤.٠١٨١٥٢	٢.٣٨٥٥٥٨	C

EC = LOG(UN) - (-٠.٠٥٩١*LOG(CC) + ٠.٠٦٧٥*LOG(PC) + ٢.٣٨٥٦)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(١)	I(٠)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=١٠٠٠			
٣.٣٥	٢.٦٣	١٠٪	٢.٢١٩٩٦٦	F-statistic
٣.٨٧	٣.١	٥٪	٢	K
٤.٣٨	٣.٥٥	٢.٥٪		
٥	٤.١٣	١٪		
				Actual Sample
	Finite Sample: n=٥٠		٤٧	Size
٣.٥١٣	٢.٧٨٨	١٠٪		
٤.١٧٨	٣.٣٦٨	٥٪		
٥.٧٥٨	٤.٦٩٥	١٪		
	Finite Sample: n=٤٥			
٣.٥٤	٢.٧٨٨	١٠٪		
٤.٢٠٣	٣.٣٦٨	٥٪		
٥.٧٢٥	٤.٨	١٪		

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.١٢) .

يلاحظ من الجدول (٢٠) ان قيمة معلمة المتغير المستقل(PC) كانت بمقدار (٠.٠٦٧٤٦٤) وهي موجبة، اي ان زيادة الائتمان التعهدي سيؤدي الى زيادة في معدلات البطالة، وهو مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية، ونعتقد أنه في الاقتصاد العراقي من الممكن أن تكون العلاقة موجبة نتيجة لعدم حساسية البطالة للائتمان التعهدي، فقد يزداد معدل الاستخدام وتقل البطالة بسبب التوسع بالائتمان ولكن بدون حصول اضافة واضحة في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يبدو جليا في حالة البطالة المقنعة، وقد يؤدي الائتمان الى

زيادة الناتج المحلي الاجمالي ولكن بدون زيادة في الاستخدام كما في حالة الزيادة بالكثافة الراسمالية، بمعنى اخر، في الوقت الذي يكون فيه الناتج المحلي الاجمالي ناجم عن توسع في الاستثمارات الراسمالية، فان مقياس الاستجابة يبين مدى حساسية البطالة للائتمان، وفي الوقت الذي قد يكون هناك توسع بالاستخدام الا انه قد لايشكل اضافة للناتج فان مقياس التطور المصرفي يبين ذلك.

أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني وهو الاتمان النقدي (CC)، فأن قيمة معلمته كانت بمقدار (-٠.٠٥٩١٠٧) وهي سالبة، وهو مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، إذ أن تغيراً مقداره وحدة واحدة في المتغير المستقل الائتمان النقدي يؤدب الى انخفاض معدلات البطالة بنسبة (٠.٠٥)، مع الملاحظة أن الائتمان النقدي أما ان يتم استخدامه للتوسع أو لانشاء استثمارات جديدة أو أنه ينفق في جوانب غير منتجة كما في حالة القروض التي يحصل عليها الافراد لانفاقها في اشباع حاجاتهم.

سابعاً- اختبار سكون الانموذج

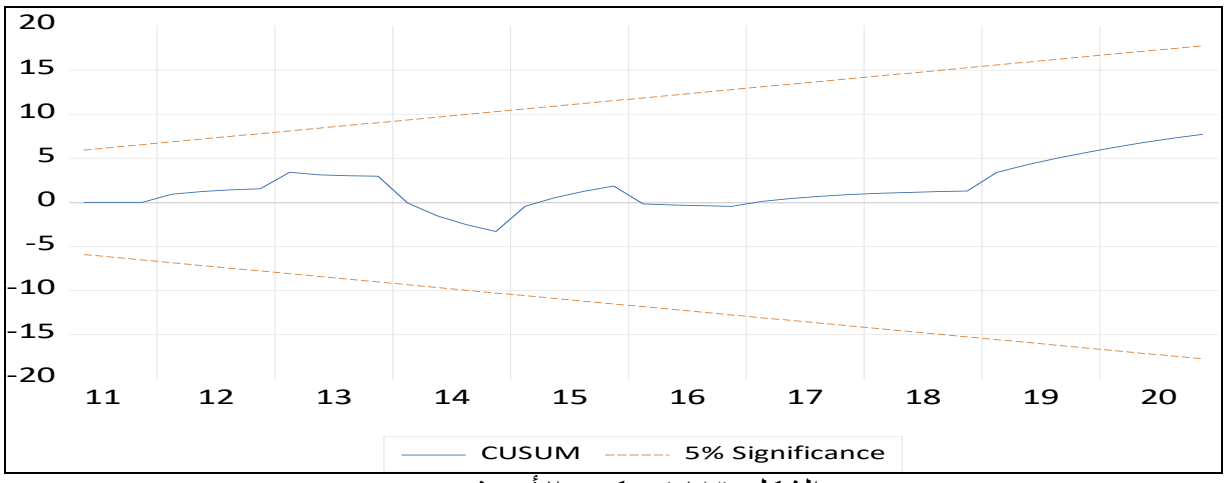

الشكل (١٧) سكون الأنموذج

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج (Eviews.١٢)

يبين الشكل (١٧) اعلاه اختبار (Cusum sq) ان المجموع التراكمي للبواقي كان داخل حدود الثقة عند المستوى البالغ (٥%)، هذا يعني ان النموذج مستقر عبر الزمن.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

١- وجود التكامل المشترك بين البطالة والإئتمان المصرفي لأنَّ قيمة اختبار الأثر (λ Trace) التي أظهرها تقرير الحقيبة الاحصائية(Eivews١٢)، والقيمة الكامنة مع القيمة الحرجة لـ(Mackinnon) وكانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، فكانت قيمة(λTrace) المحسوبة التي مقدارهما(٣١.٧) للمتغير الأول، أكبر من القيم الجدولية للمتغيرات التي تساوي(٢٩.٧) للمتغير الأول، بقيمة احتمالية(٠.٠٢)، بناءً على نتائج الاختبار نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

٢- وجود علاقة توازنية طويلة الآجل(التكامل المشترك) بين البطالة كمتغير تابع والائتمان النقدي والتعهدات النقدية متغيرات مستقلة، أي إنَّ المتغيرات النقدية والبطالة تتكامل في الاجل الطويل ويمكن معالجة مشكلة البطالة من خلال التغيرات النقدية.

٣- إنَّ انخفاض نسبة معامل التحديد تعني أنَّ هناك متغيرات نقدية أخرى تؤثر في معدل البطالة، اي يمكن أقتراح متغيرات نقدية أخرى للتأثير في الطلب على الأيدي العاملة.

٤- يعد ضعف تاثير الائتمان المصرفي خلال المده من(٢٠٠٤-٢٠٢٠) احد اسباب البطاله وذلك ضعف الوعي المصرفي للافراد وعدم مواكبة القطاع المصرفي للنظم الادارية والتكنلوجية الحديثة فضلاً عن عدم تشجيع المودعين للايداع وذلك لتطبيق اسعار الفائدة المنخفضة.

٥- إنَّ تأثير الائتمان المصرفي في البطالة كان ضعيفاً، وهو ما لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

ثانياً- التوصيات

١- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بخاصه، بتوجية الدعم لقطاع الائتمان المصرفي بشكل مباشر فقد ادي دوراً فاعلاً في تنشيط قطاعات الائتمان المختلفة.

٢- اهميه قيام الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة التخطيط، وزارة المالية). بالاهتمام بالدراسات بدقه التي تساهم في تسهيل الية منح القروض والائتمان النقدي لدوره البارز في تحفيز

وتشغيل ورفع وعي المستفيدين في القطاعات الاقتصادية غير فعالة لتشغيل الايدي العامله العراقية من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية.

٣- يجب إصلاح الصناعة المصرفية في بيئة اقتصادية مستقرة، وإجراء عملية الإصلاح المصرفي بالتزامن مع عملية الإصلاح الاقتصادي الوطني، اذ لا يمكن تحقيق المدخرات والاستثمار والنمو وعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق ما لم يتحقق الاعتماد المفرط على النفط، وتنويع الاقتصاد، وخلق موارد جديدة.

٤- اعطاء الدور الرقابي على الائتمان المصرفي الممنوح للمدين اهميه اكبر للتاكد من قدرته على الوفاء بما بذمته ونجاح المشروع الممول من خلال تشكيل لجان تتابع مراحل انجاز المشروع وتوقيتات الوفاء به.

٥- التوجة نحو القطاع الخاص هو السبيل الوحيد لتقليل معدل البطالة في العراق فقد ارتفعت نسبته مؤخرا نتيجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

٦- التعاون دوليا وإقليميا لمكافحة الفساد، والظواهر الاخرى ذات العلاقة بالفساد كالجريمة المنظمة وغسيل الاموال، والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالفساد.

٧- ضرورة التفاعل والتنسيق والاعتماد على التحليل في السوق النقدي(LM) والسوق السلعي(IS)، بحسب معطيات النتائج القياسية في الانموذج.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

اولاً- المصادر العربية:

أ- الكتب

- القران الكريم.
- معجم المعاني الجامع

١- ابراهيم مختار، التمويل المصرفي (منهاج لاتخاذ القرارات)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.

٢- احمد عبد الراوي، التمويل الدولي وتاثيراته الاقتصادية والاجتماعية، العلوم الادارية والاقتصادية للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.

٣- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع والتحديات)، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٣ .

٤- اسماعيل سفر، وعارف دليلة، تاريخ الافكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٥٧٦.

٥- انس خلوف، منح الائتمان المصرفي وأسسه ومعايرة، كلية الاقتصاد ، جامعة حماة، ٢٠١٨.

٦- جلال جويدة القصاص، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠١١.

٧- جمال حسن احمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها: دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

٨- جميل خضير واخرون، البطالة الاسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، د.ط، ٢٠١٣.

٩- جوجارات، الاقتصاد القياسي، ترجمة: د. هند عبد الغفار عودة، الجزء٢، دار المريخ للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، ٢٠١٥.

١٠- جودت جعفر خطاب، اعادة هيكلية المصارف دراسة تطبيقية، دار دجلة ناشرون موزعون، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩.

١١- حسن النجفي، شرح الاعتمادات المستندية ، شركة دار المعرفة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠.

١٢- حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن،الطبعة الاولى، ٢٠٠٢.

١٣- خالد امين عبدالله، اسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦.

١٤- خالد محمد السواعي، اساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي للطباعة والتشر، أربد، الاردن، د.ط، ٢٠١١.

١٥- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاديات الكلي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢.

١٦- خليل احمد حسن الشماع، ادارة المصارف، مطبعة الزهراء للنشر، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

١٧- خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الاولى، ١٩٨٨.

١٨- داوود، وحسام، سلمان، مصطفى، واخرون، مبادى الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥.

١٩- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٧١.

٢٠- رائد عبد الخالق العبيدي، وخالد احمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.

٢١- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، ٢٠١٣.

٢٢- رشا العصار، ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠.

٢٣- زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.

٢٤- ساموبلسون وتورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

٢٥- سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.

٢٦- السيد علي المولى، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة لنظام المصرفي المصري، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى، ١٩٨٨.

٢٧- سيف الاسلام حسين عبد الباري، البطالة – الاسباب والمخاطر المترتبة عليه ومنهج الاسلام في معالجتها، دار البنين للنشر، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

٢٨- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للطباعة والنشر، جامعة ورقلة الجزائر، الطبعة الاولى، ٢٠١١.

٢٩- صادق راشد الشمري ، دار العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) دار اليازوري العملية للنشر العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٤.

٣٠- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

٣١- صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٨.

٣٢- طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.

٣٣- طارق فاروق الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر- البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، الطبعة الثامنه، ٢٠٠٨.

٣٤- عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق (تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق)، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الثالة ٢٠١٥.

٣٥- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادواتها، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠،

٣٦- عبد الرحمن يسرى احمد ،النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية،الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠١٣.

٣٧- عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية ، لبنان – بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩١.

٣٨- عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.

٣٩- عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جوده، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ١٩٩٩.

٤٠- عبدالحسين جليل عبد الحسن الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود والبنوك، النجف، العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٦.

٤١- عصام نور، دول العالم النامية، تحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤.

٤٢- علي سعد محمود داوود ، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠١٢.

٤٣- علي عبد الوهاب نجا، " البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.

٤٤- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة، جامعة بغداد، العراق، الطبعة الاولى، ١٩٨٩.

٤٥- فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى قرن الثالث بعد الميلاد، مطبعة الرفاه، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٤٦- محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.

٤٧- محمد احمد السريتي، و محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٤٨- محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

٤٩- محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.

٥٠- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠.

٥١- محمد ناجي خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦.

٥٢- محمد يونس، بنك الفقراء، ترجمة حالية، عبد الحميد عارف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥٣- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى،٢٠٠٧.

٥٤- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات – جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الاردن، ٢٠٠٧.

٥٥- مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٨٨٥.

٥٦- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية (الجزء الاول)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

٥٧- منير ابراهيم هندي، ادارة المنشأت المالية واسواق المال، منشأة المعارف، جلال حزى وشركاؤة ، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثالثه، ٢٠٠٦.

٥٨- مهند حنا نقولا عيسى، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٥٩- موسى اللوزي واخرون، الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١١.

٦٠- مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

٦١- نزار سعد الدين عيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي ومبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.

٦٢- نور الدين خبابة، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٧.

٦٣- هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩.

٦٤- وفاء الشريف، نظام الديون بين الفقة الاسلامي والقوانين الوظعية، دار النفائس للنشر، الاردن/ عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

ب- الرسائل والاطاريح

١- احمد يحيى جواد العرداوي، مشكلة البطالة في المجتع العراقي الاسباب والاثار- دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كاية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠١٣.

٢- حسين شريف نعيم ، السياسة النقدية والمالية ودورهما تجاه الصراع التجاري التركي الايراني في السوق العراقية ، اطروحة دكتوراة غير منشوره ، جامعة الكوفة ،٢٠٢٠.

٣- رامي هاشم الشنبازي، التحليل المالي ودورة في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، ماجستير منشوره، جامعة العالم الامريكية، ٢٠٠٦.

٤- زياد جواد لفتة الفيصل، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

٥- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسيه تحليليه حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، كلية علوم اقتصاديه قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٦- ظريفة سلايمية، واقع قطاع السكن في الجزائر واستراتيجيات تمويله ، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومؤسسات مالية، رسالة غير منشورة، ٢٠١٦.

٧- عدنان ريسان حسين العسكري، البطالة في محافظة ذي قار (الواقع وفرص التشغيل) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤.

٨- عقيل عبد مهدي ، تحليل مؤشر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠.

٩- مازن فوزي خضير الركابي، ظاهرة البطالة في مدينة الزبير، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩.

١٠- ماهر جلال يعقوب الياس، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمده من(١٩٩٤- ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

١١- نائل رسول سعيد الجزائري، السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي، دبلوم عالي تقني في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية، بغداد، ٢٠٠٨

١٢- هاتف احمد محمد نوري، التوقعات في النظرية الاقتصادية مع التركيز على نظرية التوقعات العقلانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩١.

ت- البحوث والدوريات:

١- ابراهيم سعد الدين عبدالله، وابراهيم العيسوي، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، من بحوث ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

٢- احمد سلامي، محمد شيخي، الاقتصاد الجزائري للمده من(١٩٧٠-٢٠١١)، الجزائر، مجلة الباحث، العدد١٣، ٢٠١٣.

٣- أنعام سمير محيي، واقع التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد٢١، بغداد، ٢٠٠٩.

٤- بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، ٢٠٠٩.

٥- جمال داود سلمان، "البطالة تعرقل التنمية وتؤدي الى انتشار الجريمة "،مجلة الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد٢٦، ٢٠٠١.

٦- حسن كتلو واخرون، اثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية – دراسة تطبيقية على البنك العربي الاردني للاعوام(١٩٩٦- ٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد٣٥، العدد ١١٢، ٢٠١٣.

٧- جلال حلمي، (ابعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري) تداعياتها واساليب مواجهتها- رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر،٢٠٠٨.

٨- حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، المجلد٩، العدد ٣٢، ٢٠١٥ .

٩- حسن لطيف الزبيدي، وحيدر نعمة بخيت، وعبد الوهاب الموسوي، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد٢١، بغداد، ٢٠٠٩.

١٠- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة . وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

١١- حسن لطيف كاظم واخرون، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا، نشر مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٠.

١٢- حنان عبدالخضر هاشم، وآخرون"البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة"،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد ٣، العدد ١٦، ٢٠١٠.

١٣- خالد بن محمد بن عبدالله القدير، اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الرياض، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد١٧، العدد ٢، ٢٠٠٦.

١٤- خالد حسن زبدة، واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢ المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، مجلد ١٦ جامعة القدس، فلسطين ٢٠١٤، ص٥.

١٥- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، العدد٢٢٦، ١٩٩٧.

١٦- رحيم حسين، استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس جامعة سكيكدة، الجزائر ٢٧-٢٨ جانفي ٢٠٠٩.

١٧- رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، (د.ت).

١٨- سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠٢٢.

١٩- سمير سعيفان واخرون، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ٢٠١٥ .

٢٠- السيد متولي عبد القادر، اشتقاق انموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن: اطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews٦، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة، شبرا الخيمة – مصر، ٢٠٠٧.

٢١- شفيق عريش، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد ٣٣، العدد ٥، ٢٠١٠.

٢٢- صادق علي طعان، الأمراض الخفية تحديات اقتصادية للتنمية البشرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، السنة ٣، المجلد٢، العدد٦، ٢٠٠٧.

٢٣- طارق عبد الحسين العكيلي :البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق "المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،السنة ٤، العدد ٢٠٠٦،١١.

٢٤- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، مجلة كامل صالح للاقتصاد الإسلامي، مصر، جامعة الازهر، العدد ٣٢، ٢٠٠٧.

٢٥- عبد الغني دادن، ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال المده من(١٩٧٠-٢٠٠٨)، كلية العلوم الاقتصادي والتجاري وعلوم التيسير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، العدد١٠، الجزائر، ٢٠١٢.

٢٦- عبد الكريم احمد قندوز، اقتصاديات جانب العرض، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد ٢٢، ٢٠٢١.

٢٧- عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتاثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨.

٢٨- علي عباس فاضل، أثر العولمة على البطالة مع اشارة الى العراق، مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، العدد (١١-١٢) ، ٢٠١١.

٢٩- علي عبد القادر، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الكويت، المعهد العربي للتخطيط والتنمية، ٢٠٠٤.

٣٠- عمر هاشم طة، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد٣، العدد٢، ٢٠١٣.

٣١- غدير عبد القادر ناصر، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة في العراق، دبلوم عالي، جامعة البصرة،٢٠١٦.

٣٢- فارس كريم بريهي، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق: (دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية)، بحث مقدم الى المؤتمر المنعقد في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ١٧-١٨ اذار، ٢٠٠٩.

٣٣- فلاح خلف الربيعي، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، سوريا، العدد ٢٢٥٤ ، ٢٠٠٨.

٣٤- كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ٢٠٠٩، العدد ١، ٢٠٠٩.

٣٥- كوثر محمد دهيم، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة الكوت ، للعلوم الاقتصادية ألإدارية، جامعة الكوت، العدد ٢٤ ، ٢٠١٦ .

٣٦- مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، مصر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧.

٣٨- مي حمودي عبد الله الشمري، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (٢٠١٣) وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة العدد٣٧ ،٢٠١٣.

٣٩- ناجي الغزي،" ظاهرة الفساد،مسبباتها وتحليل اثارها على المجتمع العراقي"صوت العراق،٢٠٠٩.

٤٠- نصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد، العدد ٤، انساني، عام ٢٠١١.

٤١- هناء نصر الله هميس، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف (بحث تطبيقي في عينه من المصارف الاهلية العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد٢١، العدد٨٥، ٢٠١٥.

٤٢- وفاء حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان ، بحث منشور، الشبكة الاستراتيجية، قسم البحوث، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠٠٩.

ث- التقارير والمنشورات الرسمية

١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية في العراق السنوات(٢٠٠٨،٢٠٠٧، ٢٠٠٩)

٢- المصرف الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، سنوات مختلفة.

٣- البنك المركزي العراقي، التقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠ .

٤- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠ .

٥- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للمده من (٢٠٠٤-٢٠٠٨).

٦- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الاحصائية عام في ٢٠٠٤.

٧- البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لسنوات متفرقة، والحسابات القومية الباب الرابع عشر.

٨- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقارير السنوية للاستقرار المالي في(٢٠١٠-٢٠١٣).

٩- البنك المركزي العراقي'المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠١٤.

١٠- سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي التاسع، ٢٠١٢.
١١- صندوق النقد العرابي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠١٢،٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) ابو ظبي، سنوات متعددة.
١٢- مجلس النواب العراقي، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي ، ٢٠١٩.
١٣- مكتب العمل الدولي، جونيف موسوح، السكان الناشطين اقتصاديا، العمالة والبطالة، ١٩٩٢.
١٤- منظمة العمل العربية سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٣ .
١٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الثانية، النصف الأول لعام ٢٠٠٤، كانون الأول/ ٢٠٠٤.
١٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام ٢٠٠٣، كانون الثاني.
١٧- وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، العراق، ٢٠١٩.
١٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية للسنوات، اعداد متفرقة (٢٠٠٤- ٢٠١٩).
١٩- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم التدريب والتطوير، المكتبة المركزية، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

ج- المواقع الالكترونية (شبكة المعلومات الدولية الانترنيت)

١- اتحاد المصارف العربية ، القطاع المصرفي العراقي ، http://uabonline.org
٢- ازمة أسواق العمل في ظل كورونا، العمال الفقراء هم الأكثر تضررا، منظمة العمل الدولية، على الرابط الاتي: www.ilo.org .
٣- شبكة الاعلام العراقي، وزير التخطيط يحدد موعد اطلاق المنحة الطارئة (https://www.ina.iq).
٤- وزارة الصحة، الموقف الزبائي اليومي للاصابات المسجلة لفايروس كورونا المستجد في العراق، في /٢٨ نيسان، ٢٠٢٠ (ttps://moh.gov.iq .)
٥- كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق (الواقع – الآثار – اليات التوليد وسبل المعالجة)، جامعة الكوفة،٢٠١١، kamelalfatlawi@yahoo.com
٦- سنة (٢٠٢٠) موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

٧- السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية.

٨- https://oilprice.com/freewidgets/get_oilprices_chart/٤١٨٧.

٩- www.finance٢١.org/ ab٧as .htm , consulté le ٢٥/٠٥/٢٠٠٩.

ثانياً- المصادر الاجنبية

١- D.A. Dickey and W.A. Fuller,"Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Journal of the American Statistical Association, vol ١٤٧, ٢٠٠٦.

٢- A.Hall, Cointegraion with in money and income", Oxford Bulletin of economics and statstics, vol.١٢٠,٢٠٠٥.

Altman, E. I., & Sabato, G. (٢٠١٣). Modeling credit risk for SMEs: Evidence from the US market. In Managing and Measuring Risk: Emerging Global Standards and Regulations After the Financial Crisis.

٣- Amidu, M., & Hinson, R. (٢٠٠٦). Credit risk, capital structure and lending decisions of banks in Ghana.

٤- Baltagi,B.H," Econometrics Analysis of Panel Data, ٢end Edition, NEWYORK VOL.١٦٥,٢٠١١.

٥- Banasik, J., Crook, J., & Thomas, L. (٢٠٠٣). Sample selection bias in credit scoring models. Journal of the Operational Research Society, ٥٤(٨),.

٦- Bennett T.MC Callum, Co-integration between GDP and Private Investment in JABAN Economy, the American economic review vol.٧١ . may ٢٠٠٥.

٧- Blinder, A. S., & Stiglitz, J. E. (١٩٨٣). Money, credit constraints, and economic activity.

٨- C. Milis," Testing for the unit root in time series Regression", journal of Business and Ecocnomic statistics, vol.٨٩,٢٠٠٩.

٩- C.W.J. Granger and P. Newbold "Spurous Regressions in Eonometrics" Journal of Econometrics ,vol . ٣ , ٢٠١٧ .

١٠- Crook J Banasik , and Thomas L, "Sample selection bias in credit scoring models" Journal of the Operational Research Society, Vol ٥٤,٢٠٠٣.

١١- David, J,"Econometric Theory", Blackwell publishers LTD,Oxford, England, ٢٠٠٠.

١٢- David, J,"Econometric Theory", Blackwell publishers LTD,Oxford, England, ٢٠٠٠.

١٣- Fernandez, P. (٢٠٠٩). The equity premium in ١٥٠ textbooks.

١٤- Fitzpatrick, A., & Lien, B. (٢٠١٣). The Use of Trade Credit by Businesses| Bulletin–September Quarter ٢٠١٣. Bulletin, (September).

١٥- Friedman, M. (١٩٦٧). Must we choose between inflation and unemployment. Stanford Graduate School of Business Bulletin, ٣٥(١), ١٠-١٣.

١٦- G.E. BOX & Pierce," Spurious Regression in Econometrics" journal of econometrics, vol ٧٦,٢٠١٣.

١٧- Gordon Robert, Macroeconomics, ٤t edition, Little, Brown and Company, Boston, USA, J.١٩٨٧.

١٨- Gordon, R. J. (١٩٧٦). Recent developments in the theory of inflation and unemployment. Journal of Monetary Economics, ٢(٢).

١٩- Gormez, Y. (٢٠٠٨). Banking in Turkey: history and evolution (No. ٨٣).

٢٠- Greene, W.H,"Econometrics Analysis, ٤th Edition, prentice-Hall International, New Jersey,٢٠٠٤.

٢١- Hassan B. Ghassan and Salman AL Dehailan , Test of Non Liner Co-integration between Government Investment and Private Investment in Saudi Arabia Economy , MPRA , ٢٠٠٩.

٢٢- Ilo،unctad ،undesa and wto،،Macroeconomic Stability:Inclusive Growth and Employment ،united Nations Conference on Trade and development ،٢٠١٠.

٢٣- J.D. Sargan and A.S. Bhargave, "Testing Residuals from least-square Regression for being Generaed by the Gaussian Random Walk ", Econometeica, vol ,٩٢,٢٠٠٨. .

٢٤- Jiménez Zambrano, G., Caballero Fuentes, J. C., & Saurina Salas, J. (٢٠٠٤). Collateral, type of lender and relationship banking as determinants of credit risk. Documentos de trabajo/Banco de España, ٠٤١٤.

٢٥- J. M.Keynes,the general theory of employment,inerest and money first published ١٩٣٦ Macmilan ,and CO. LTD, London ١٩٦٤ p٢٩٥

٢٦- Kararach, G., Hanson, K. T., & Léautier, F. A. (٢٠١١). Regional integration policies to support job creation for Africa's burgeoning youth population. World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development.

٢٧- Lévy, B. (٢٠٠٠). Globalisation, gouvernance mondiale et développement humain: un bilan critique. Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement, ٢١(٣).

٢٨- LOUIS," A Primer on Cointegration with an Application to Money and Income", Economic Review, Federal Reserve Bank of ,April, ٢٠٠٥.

٢٩- Maddock, R., & Carter, M. (١٩٨٢). A child's guide to rational expectations. Journal of Economic Literature, ٢٠(١).

٣٠- Marrison, C. I. (٢٠٠٢). The fundamentals of risk measurement. McGraw-Hill.

٣١- Matthew Roberts ,Technical Analysis in Commodity Markets: Risk, Returns, and Value, Paper presented at the NCR-١٣٤ Conference on Applied Commodity Price Analysis, Forecasting, and Market Risk Management. Vol. ٠٣,٢٠٠٣.

٣٢- Mohammed Amidu and Hinson, Robert , Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, Banks and Bank Systems, Vol. ١, No.١,٢٠٠٦.

٣٣- Muller Jacques et pascel vanhove et jean longatte , Manuel et applications:Economie , Dunod,paris fr ance, ٤eme edition,٢٠٠٤.

٣٤- Muller Jacques et pascel vanhove et jean longatte , Manuel et applications:Economie , Dunod,paris fr ance, ٤eme edition,٢٠٠٤.

٣٥- Mustafa, O. A. O. (٢٠٢١). History of Banking in Sudan (Conventional and Islamic): A Critical Review (١٩٠٣-٢٠١٩). International Finance and Bankin, ٨(١).

٣٦- ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles,٢٠٠٠.

٣٧- Pedersen, P. J., & Westergård-Nielsen, N. (١٩٩٣). Unemployment: a review of the evidence from panel data. OECD Economic studies, ٦٥-٦٥.

٣٨- Pindyck, R& Rubinfeld,"Econometric Models and Economic Forecasts" ٢nd ed, MCGraw-Hill Book Company,London,٢٠٠٤.

٣٩- Pindyck, R& Rubinfeld,"Econometric Models and Economic Forecasts" ٢nd ed, MCGraw-Hill Book Company,London,٢٠٠٤.

٤٠- R. Literman,"A Statistical Approach to Ecocnomic Forecasting", Journal of business and economic statistics, vol.٩٦,٢٠٠٣.

٤١- R.F.Engle&C.W.Granger,"Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation and testing" Econometrica, vol,٧٨,١٩٨٧ .

٤٢- Roberts, M. C. (٢٠٠٣). Technical analysis in commodity markets: risk, returns, and value (No. ١٢٦٧-٢٠١٦-١٠١٩٢٨).

٤٣- Rose,peter S.,Hudgins,Sylvia C.,Bank Management&Financial Services th Edityon,Mcgraw-Hill,International Edition, ٢٠١٣.

٤٤- S.G. Hall," An Application of the Granger and Engle Two=Step Estimation Procedure to the United Kingdom Aggregate Wage Data", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, vol.٤٨,no.٢٠١٢.

٤٥- Saad-Filho, A. (٢٠١٠). Growth, poverty and inequality: From Washington consensus to inclusive growth.

٤٦- Sergeant, K. A. (٢٠٠١). The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the Caribbean: A perspective from the royal bank of Trinidad and Tobago. Belize: Central Bank of Belize.

٤٧- Trabulsi, H. (٢٠١٩). Industrial Development and Combating Unemployment in Arab Countries. International Business Research, ١٢(٩).

٤٨- VALENTIN MAZAREANU, Risk Management and Analysis (Qualitative and Quantitative), (Unpublished doctoral dissertation), Department of Business Information Systems, Faculty of Economics and Business Administration, “Alexandru Ioan Cuza” University.

٤٩- World employment Report (٢٢٠٤ -٢٠٠٥) employment productivity and poverty reduction Geneva، ILO، ٢٠٠٥, ،ISBN: ٩٢-٢-١١٤٨١٣٠ . www.finance٢١.org/ ab٧as .htm , consulté le ٢٥/٠٥/٢٠٠٩

٥٠- Worth, R. F. (٢٠٢٠). Inside the Iraqi Kleptocracy. New York Times Magazine, ٢٩.

٥١- Yohe, W. P., Schenk, R. E., & Walstad, W. B. (١٩٨٧). Instructional microcomputing in economics. Social Science Microcomputer Review, ٥(٤).

الملاحـــق

. . . . . :

الجدول (١) هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في(٣١/ ١٢/ ٢٠٢٠)

Banks Name	تاريخ التأسيس Establishment	مجموع الموجودات او المطلوبات Total Assets	راس المال المدفوع	اسم المصرف	التسلسل
State Banks	Date	or Liabilities Million lD	Paid Up Capital Million lD	المصارف الحكومية	
Rafidain Bank	١٩٤١	٤١,٣٨٩,٢٦٠	٢٢٦,٠٠٠	مصرف الرافدين	١
Rasheed Bank	١٩٨٨	١٧,١١٢,١٧٠	٥٠,٠٠٠	مصرف الرشيد	٢
Agricultural Cooperation Bank	١٩٣٥	٣,٩٨٢,٧٣٧	١٠٠,٦٠٠	مصرف الزراعي التعاوني	٣
Industrial Bank of Iraq	١٩٤٦	١,٣٣٥,٠٢٧	١٧٥,٠٠٠	مصرف الصناعي	٤
Real Estate Bank	١٩٤٨	٣,٣٩٥,٥٠٣	٥٠,٠٠٠	مصرف العقاري	٥
Trade Bank Of Iraq	٢٠٠٤	٤١,٤٥٠,٥١٥	٣,٥٤٦,٠٠٠	المصرف العراقي للتجارة	٦
Islamic State Banks				المصارف الحكومية الاسلامية	
Alnahrain Islamic Bank	٢٠١٥	١٧٤,٠٣٠	١٥٠,٠٠٠	مصرف النهرين الاسلامي	١
Local Private Banks				المصارف العراقية المحلية	
Bank of Baghdad	١٩٩٢	١,٥٦٠,٤٥١	٢٥٠,٠٠٠	مصرف بغداد	١
Commercial Bank of Iraq	١٩٩٢	٦٧٠,٢٧٠	٢٥٠,٠٠٠	المصرف التجاري العراقي	٢
Basrah International Bank for Investment	١٩٩٣	٦٢٥,٥٤١	٧٥,٠٠٠	مصرف البصرة للاستثمار	٣
Iraqi Middle East Bank for Investment	١٩٩٣	٦٩٢,٤٢٨	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	٤
Investment Bank of Iraq	١٩٩٣	٦٨٨,٩٣٩	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الاستثمار العراقي	٥
United Bank for Investment	١٩٩٤	٩٦٩,٩٤٩	٣٠٠,٠٠٠	مصرف المتحدة للاستثمار	٦
National Bank of Iraq	١٩٩٥	٨٩٨,٦٣٧	٢٥٠,٠٠٠	المصرف الاهلي العراقي	٧
Credit Bank of Iraq	١٩٩٨	٥٢٦,٩١٤	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الائتمان العراقي	٨
Dar Alsalam Investment Bank	١٩٩٩	٥٤٨,٦٥٥	١٥٠,٠٠٠	مصرف دار السلام للاستثمار	٩
Babylon Bank	١٩٩٩	٤٦٧,٧١٦	٢٥٠,٠٠٠	مصرف بابل	١٠
Economic Bank for Investment & Finance	١٩٩٩	٥٣٢,٦٣٦	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	١١
Summer Commercial Bank	١٩٩٩	٣٣٩,١٣٣	٢٥٠,٠٠٠	مصرف سومر التجاري	١٢
Warka Bank for Investment & Finance	٢٠٠٠	٥١٨,٦٢٢	١٠٥,٠٧٢	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	١٣
Gulf Commercial Bank	٢٠٠٠	٦٢١,١١١	٣٠٠,٠٠٠	مصرف الخليج التجاري	١٤
Mousel Bank for Development & Investment	٢٠٠١	٤٦٦,٣٢٢	٢٥٢,٥٠٠	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٥
North Bank for Finance & Investment	٢٠٠٤	٥٠٨,١٥٩	٣٠٠,٠٠٠	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	١٦
Union Bank of Iraq	٢٠٠٤	٥٠١,٦٩٠	٢٥٢,٠٠٠	مصرف الاتحاد العراقي	١٧
Ashur International Bank for Investment	٢٠٠٥	٤٩٢,١٠١	٢٥٠,٠٠٠	مصرف اشور الدولي للاستثمار	١٨
Mansour Bank for Investment	٢٠٠٦	١,٣٢٦,٦٤٧	٢٥٠,٠٠٠	مصرف المنصور للاستثمار	١٩
Trans Iraq Bank	٢٠٠٦	٤٠٨,٥٦٩	٢٦٤,٠٠٠	مصرف عبر العراق	٢٠
Region Trade Bank for Investment	٢٠٠٧	٧١٨,٣١٩	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الاقليم التجاري	٢١
AL-Huda Bank	٢٠٠٨	٤٣٢,٢٥٤	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الهدى	٢٢
Erbil Bank	٢٠١٠	٥٧٥,٣٣٦	٢٦٥,٠٠٠	مصرف اربيل	٢٣
International Development Bank	٢٠١١	١,٠٦٩,٧٤٥	٢٥٠,٠٠٠	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	٢٤

. . . . . :

Banks Name	تاريخ التأسيس Establishment	مجموع الموجودات او المطلوبات Total Assets	راس المال المدفوع	اسم المصرف	التسلسل
Islamic Private. Bank				المصارف الاسلامية المحلية	
Iraqi Islamic Bank for Investment & Development	١٩٩٣	٨٣٩,٩٥٧	٢٥٠,٠٠٠	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	١
Elaf Islamic Bank	٢٠٠١	٣٥٠,٠٧٤	٢٥٠,٠٠٠	مصرف ايلاف الاسلامي	٢
Dijah&Furat Bank for Development & Investment	٢٠٠٥	٣٠٥,٣١٤	١١٢,٠٠٠	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٣
Kurdistan International Bank for Investment & Development	٢٠٠٥	١,٤٧٤,٢٥٩	٤٠٠,٠٠٠	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	٤
Islamic National Bank	٢٠٠٥	٥٣٦,٧٤٧	٢٥١,٠٠٠	مصرف الوطني الاسلامي	٥
Islamic Regional Cooperation Bank for Development & Investment	٢٠٠٧	٣٢٢,٢٩٠	٢٥٠,٠٠٠	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	٦
Al-Ataa Islamic Bank for Investment & Finance	٢٠٠٦	٦١٤,١٨٩	٢٥٠,٠٠٠	مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل	٧
Gehan Bank for Investment & Islamic Finance	٢٠٠٨	٧١١,١٥٢	٢٥٥,٠٠٠	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	٨
AL Janoob Islamic Bank	٢٠١٦	٤١٢,٠٦٢	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الجنوب الاسلامي	٩
World Islamic Bank for Investment & Finance	٢٠١٦	٣٤١,٦١٨	٢٥٠,٠٠٠	العالم الاسلامي	١٠
International Islamic Bank	٢٠١٦	٢٢٤,٥٢٨	١٠٠,٠٠٠	الدولي الاسلامي	١١
Iraq Noor Islamic Bank for Investment & Finance	٢٠١٦	٢٦٢,٦١٨	٢٥٠,٠٠٠	نور العراق الاسلامي	١٢
Zain AL Iraq Islamic Bank for Investment & Finance	٢٠١٦	٣٠٤,٩١٥	٢٥٠,٠٠٠	مصرف زين العراق	١٣
AL ARABIYA Islamic Bank	٢٠١٦	٣٤١,٥٤٩	٢٥٠,٠٠٠	مصرف العربية الاسلامي	١٤
Islamic BankTrust Inrernational	٢٠١٦	٣١٦,٠٠٤	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الثقة	١٥
AL-Ansari Islamic Bank	٢٠١٦	٢٥٨,٥٠١	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الانصاري الاسلامي	١٦
ALRajih Islamic Bank	٢٠١٦	٢٧٣,٣٣٦	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الراجح الاسلامي	١٧
ALKabith Islamic Bank	٢٠١٦	٢٥٧,٩٦٧	٢٥٠,٠٠٠	مصرف القابض الاسلامي	١٨
Qurttas Islamic Bank	٢٠١٦	٢٩٠,٤٤٨	٢٥٠,٠٠٠	مصرف قرطاس الاسلامي	١٩
Asya Aliraq Islamic Bank	٢٠١٨	١٩٣,٠٢٦	١٥٠,٠٠٠	مصرف اسيا العراق الاسلامي	٢٠
ALMustashar Islamic Bank	٢٠١٨	٢٦٣,٠٣٠	١٥٠,٠٠٠	مصرف المستشار الاسلامي	٢١
AL-Mashreq AL-Arabi Islamic	٢٠١٨	١٨٦,٤٣٨	١٥٠,٠٠٠	مصرف المشرق العربي الاسلامي	٢٢
Ameen AL-Iraq Bank for Islamic Investment & Finance	٢٠١٨	١١٩,١٥٩	١٠٠,٠٠٠	مصرف امين العراق للاستثمار والتمويل الاسلامي	٢٣
AL-Taif Islamic Bank	٢٠١٨	٢٤٦,٩٨١	١٥٣,٠٠٠	مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل	٢٤
First Iraqi Bank Islamic Investment & Finance	٢٠٢٠	١٠٤,٥٢٥	١٠٠,٠٠٠	مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل الاسلامي	٢٥
ALWifaq International Islamic Bank for Investment & Finance	٢٠١٦	٢٤٤,٨٣٩	٢٥٠,٠٠٠	مصرف الوفاق الاسلامي للاستثمار والتمويل الاسلامي	٢٦
Nasik Islamic Bank for Investment & Finance	٢٠٢٠	١٠٢,٢٣٢	١٠٠,٠٠٠	مصرف الناسك الاسلامي للاستثمار والتمويل الاسلامي	٢٧
Branche Isslamic Foregin Banks				فروع المصارف الاسلامية الاجنبية	

Banks Name	تاريخ التأسيس Establishment	مجموع الموجودات او المطلوبات Total Assets	راس المال المدفوع	اسم المصرف	التسلسل
Abu Dhabi Islamic Bank	٢٠١٠	٦٤٤,٦٨١	٥٩,٠٠٣	مصرف ابو ظبي الاسلامي	١
Al Baraka Bank	٢٠١١	٢٣٢,٧٣١	٧٣,٠٠٠	مصرف البركة	٢
Branche Foregin Banks				فروع المصارف الاجنبية	
Bank Melli Iran	٢٠٠٥	٨٦٩٠٦	٥٨,٧٣٤	مصرف ميلى ايران	١
Byblos Bank of Lebanon	٢٠٠٦	٤٨١,١٧٥	٦٦,٠١٧	مصرف بيبلوس اللبناني	٢
Ziraat Bank	٢٠٠٦	١٣٩,٤٠٠	٦٩,٤٧١	مصرف الزراعي التركي	٣
Intercontinental Bank	٢٠٠٨	٨٧,٦٣٢	٧٣,٠٠٠	مصرف انتر كونتنتال	٤
Bank of Beirut & the Arab Countries	٢٠٠٩	٥٠٧,٥٤٩	٦٨,٩٤٠	مصرف بيروت والبلاد العربية	٥
Bank Med	٢٠١١	١٣٧,٧٧٧	٦٦,٧٨٤	مصرف البحر المتوسط	٦
IsTurkiye Bank	٢٠١١	٣٥٥,٤٧٠	٦٥,٨١٤	مصرف اش التركي شركة مساهمة	٧
Banque Libano - Francaise SAL	٢٠١١	٧٧,١٣٧	٥٩,١٣١	مصرف اللبناني الفرنسي	٨
Parsian Bank	٢٠١١	٦٥,١٣٣	٦٠,٣٠٦	مصرف باريسيان	٩
Credit Libanais Bank	٢٠١١	٦١,٩٧٩	٥٨,٩٠٤	مصرف الاعتماد اللبناني	١٠
Vakif Bank	٢٠١١	١٢٧,١٩٩	٦٥,٠٩٨	مصرف وقفلر للشراكة المساهمة التركية	١١
Standard Chartered Bank	٢٠١٣	١٢٢٣٨٣	٦٥,٠٣٦	مصرف ستاندرد تشارترد	١٢
Francbank	٢٠١٤	٠	٠	فرنسينك	١٣
MEAB Bank	٢٠١٤	١٣٠٨٠٦	٦٨,٨٥٦	مصرف مياب	١٤
BLOM Bank	٢٠١٤	٨٣٧٥٦	٥٨,٨٩٨	مصرف لبنان والمهجر	١٥
Audi bank	٢٠١٦	٤٠٤١١٩	٥٩,١٠٠	بنك عودة	١٦
The Oprating Banks in Iraq				المصارف العاملة في العراق	
state Banks		١٠٨,٦٦٥,٢١٢	٤,١٤٧,٦٠٠	المصارف الحكومية	٦
Islamic State Banks		١٧٤,٠٣٠	١٥٠,٠٠٠	المصارف الحكومية اسلامية	١
Local Private Bank		١٦,١٦٠,١٤٤	٥,٧٦٣,٥٧٢	المصارف العراقية المحلية	٢٤
Islamic Private. Bank		٩,٨٩٧,٧٥٨	٥,٧٧١,٠٠٠	المصارف الاسلامية المحلية	٢٧
Islamic Foregin Banks		٨٧٧,٤١٢	١٣٢,٠٠٣	المصارف الاجنبية الاسلامية	٢
Foregin Banks		٢,٨٦٨,٤٢١	٩٦٤,٠٨٩	المصارف الاجنبية	١٦
The Total of Banks		١٣٨,٦٤٢,٩٧٧	١٦,٩٢٨,٢٦٤	المجموع الكلي	٧٦

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، للعام (٢٠٢٠)، ص١١٩-١٢٠.

Abstract:…… ……..

Abstract:

The subject of bank credit is one of the most important topics in economic life in general and banking life in particular, by providing the necessary funds to investors; providing the liquidity that the Iraqi economy needs; The study is based on the financing provided by commercial banks to both local and foreign investors; The importance of the study lies in the banking ability to secure a suitable climate for the employment of manpower. The objective of the study revolves around the extent of the impact of bank credit on the unemployment rate and the jobs performed by bank credit in relation to this variable; The study found a correlation between bank credit and the unemployment rate prepared for the studyExistence of a long-term equilibrium relationship(Cointegration)Between unemployment as a dependent variable and credit Cash and cash pledgesyrIt is independent, that is, the variable RART cash and unemployment complement each other In the long term, the problem of unemployment can be addressed through changeshe sawcash.As well as having a relationshipBetween the monetary current in the global economy Raqe And the commodity trend represented in the demand for labor, and this means that it can be activated and revitalized Commodity sectors through monetary credit andpHedat cash.The researcher has come up with some recommendations because unemployment is a big and complex problem, so fighting it is the responsibility of all institutions that deal with money, which makes commercial banks contribute to reducing the unemployment rate, and bank credit should be a catalyst to reduce unemployment in Iraq, which is increasing.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences

Impact of bank credit on unemployment in Iraq's economy for ٢٠٠٤-٢٠٢٠

Thesis submitted by the student
Abdulrahman Faraj Salhu Alazirjawi

To the Council of the college of Administration and Economics - University of Babylon
It is part of the requirements of the master's degree in finance and banking sciences

Supervised by
Assist. Prof. Karim Obais Al-Azawi

١٤٤٤ AH

٢٠٢٢ AD